جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره
دراسة تحليلية دلالية

Numerical modulation and its semantic effect according to Abu Al-Muzaffar Al-Sam'ani in his interpretation, a semantic analytical study.

إعداد

د. سليم عرفات سليم السيد
مدرس في قسم أصول اللغة بكلية اللغة العربية بجرجا

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الرابع-نوفمبر)
(الجزء الثاني (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره دراسة تحليلية دلالية

سليم عرفات سليم السيد
مدرس في قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: SileemAlsayd2435.el@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره، ويمثل العدول العددي قضية من القضايا اللغوية ذات الأهمية الكبيرة التي شغلت علماء العربية قديما وحديثا. وسعى البحث للوقوف على الأثر الدلالي للعدول العددي، وذلك من خلال الوقوف على المواضع التي ذكر السمعاني وجود عدول عددي فيها، وذلك بالتعبير عن صيغة المفرد بالمثنى أو الجمع، والتعبير عن صيغة المثنى بالمفرد أو الجمع، والتعبير عن صيغة الجمع بالمفرد أو المثنى. ويظهر من خلال البحث والدراسة أن السمعاني كان حريصا على التصريح بالأثر الدلالي للعدول العددي؛ وذلك بالنصِّ على وجوه وعلل العدول عن صيغة من صيغ العدد إلى صيغة أخرى. وعمل البحث على استقصاء آراء العلماء وأقوالهم في تفسير العدول العددي في المواضع التي ذكرها السمعاني، وذلك من خلال إيراد العلل التي ذكرها العلماء في هذا الصدد، مع إتباع هذه العلل وتلك الوجوه بالسياقات اللغوية التي تحكم على علة ما بالترجيح أو التضعيف والاستبعاد. كما يظهر من خلال هذا البحث أن العدول العددي ليس هدفه هو كسر قواعد اللغة والخروج عن نظمها المستقيمة وأسسها القويمة، إنما مراد العدول العددي هو إضافة قيمة لغوية، وإيصال دلالة معينة لا تتحقق إلا عن طريق العدول عن صيغة من صيغ العدد إلى صيغة أخرى؛ فكل عدول في المبنى يقابله عدول في المعنى.

الكلمات المفتاحية: العدول، العددي، الأثر، الدلالي، الانتقال، التحول، الوجه، العلة.

Numerical modulation and its semantic effect according to Abu Al-Muzaffar Al-Sam'ani in his interpretation, a semantic analytical study.

Salim Arafat Salim Al-Sayed is a lecturer in the Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Girga, Al-Azhar University, Egypt.

E-mail: SileemAlsayd2435.el@azhar.edu.eg

Abstract:

This research deals with the study and analysis of the issue of numerical modulation and its semantic impact according to Abu al-Muzaffar al-Sam'ani in his interpretation. This issue is one of the linguistic issues of great importance that has occupied Arabic scholars in ancient and modern times. The research sought to find out the semantic impact of the numerical modulation, by looking at the places in which Al-Samani mentioned the existence of a numerical modulation, by expressing the singular form in the dual or plural, expressing the dual form in the singular or plural, and expressing the plural form in the singular or dual. It appears through research and study that Al-Samani was keen to declare the semantic effect of numerical counting. This is done by stipulating the aspects and reasons for changing from one form of the number to another form. The research investigated the opinions and savings of scholars regarding the interpretation of numerical derivation in the places mentioned by Al-Sam'ani, by listing the reasons mentioned by scholars in this regard, while following these reasons and those aspects with the linguistic contexts that judge a reason to be preferred, weakened, or excluded. It also appears from this research that the goal of numerical modification is not to break the rules of the language and deviate from its straight systems and foundations. Rather, the goal of numerical modification is to add linguistic value and convey a specific meaning that can only be achieved by changing from one form of number to another formula. Every change in structure is matched by a change in meaning.

Keywords: ***change, numerical, effect, semantic, transition, transformation, face, cause.***

المقدمة

الحمد لله الملك الوهاب، منزل الكتاب، مُنشِئ السَّحاب، مُهيِّئ الأَسباب لأُولي الأَلباب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، العبد الأَوَّاب، الذي كُشف له الحجاب، وخُصَّ بالقرب والاقتراب، الهادي إِلى طريق الصواب، الداعي إِلى حُسن المآب، وعلى آله وصحبه، الأَنجاب الأَحباب، ومن تبعهم بإِحسان إِلى يوم الدين والحساب.

وبعد، فإن البحث في وجوه إعجاز القرآن المتعلقة بألفاظه وتعبيراته، وكذلك المتعلقة بمعانيه ودلالاته، لا تنقضي ولا تخلَقُ عن كثرة الردِّ؛ وذلك لأن القرآن الكريم هو كلام الله المُعْجِزُ في ألفاظه ومعانيه، وهو الذي تحدَّى الله به فصحاء العرب ووجهاءهم أن يأتوا بمثله أو بسورة منه.

وقد جاء القرآن الكريم بلسان عربي مبين؛ حيث نزل به الروح الأمين على قلب محمد النبي المبين بلسان العرب وبلغتهم التي عرَفوها وتربَّوا عليها منذ نعومة أظفارهم ، فأُشْرِبُوا قواعدها، وسُقُوا رحيق نظمها وأسلوبها، غير أن من وجوه إعجاز القرآن الكريم التي جاء عليها أسلوبه أنه في بعض الألفاظ والصيغ قد يَعْدِلُ عما يقتضيه ظاهر النَّصِّ، وهذا العدول لا يكون الهدف منه هو كسر قواعد اللغة العربية، والتعدي على حرمها، والخروج عن أُسسها، إنما يكون هذا العدول وذلك التحول عما يقتضيه الظاهر لغرض دلالي، ولعلة معنوية أو لفظية لا تتحقق إلا عن طريق اللفظة أو الصيغة المعدول إليها.

وعلى هذا فإن العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى ليس غايته « الإغراق والإبعاد، أو إقامة حواجز من غرائب الألفاظ وخفاء دلالاتها ، أو اصطناع وجوه من البيان لا تعرفها لغة العرب، وهو الذي أعجزهم ببيانهم، وأفحمهم بلسانهم ، وإنما مرده إلى كثرة التصرف في فنون الكلام، ومباغتة المتلقي بما لا يتوقعه، والعدول به عما كان يستشرفه إلى ما لا يقع منه بِخَلَدٍ، ولا يسبق إلى خاطر»[1].

---

(1) الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ، د. محمد الأمين الخضري: ص ٤.

فللعدول إذن أهمية لغوية كبيرة، وله قيمة تعبيرية عظيمة؛ وذلك بما يحمله من دقائق المعاني ولطائف الدلالات، وقد يأتي العدول في صيغ العدد ؛ فيحدث عدم مطابقة ومشاكلة في خطاب المفرد أو المثنى أو الجمع؛ ولهذا النوع من العدول – وهو العدول العددي– أهمية كبيرة ؛ حيث يجعل القارئ أو المستمع للقرآن الكريم يبحث عن سبب هذا العدول وعلة حدوثه ، ولماذا آثر القرآن لفظة على لفظة أخرى أو صيغة على صيغة أخرى؟ وما الغرض من وراء ذلك؟

وقد انبرى علماء العربية عامة وعلماء التفسير خاصة في البحث عن أسباب وعلل هذا العدول ووجوه تفسيره؛ وذلك بما يخدم القرآن الكريم، ويظهر وجوه إعجازه البيانية والدلالية.

ومن هنا فقد عزم الباحث وعقد النية – بعد توفيق الله تعالى– على دراسة هذه الظاهرة اللغوية المهمة، وذلك بتناولها عند إمام من أئمة التفسير، وهو الإمام أبو المظفر السمعاني في تفسيره.

وقد جاء البحث تحت عنوان: (العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره دراسة تحليلية دلالية).

وكان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

أولا: **أن الدراسة تظهر وجها من وجوه إعجاز القرآن الكريم، وذلك بإظهار الوجوه الدلالية، والعلل اللفظية والمعنوية التي يحدثها العدول العددي.**

ثانيا: **أن هذه الدراسة تمثل لبنة في بنيان الدراسات اللغوية والقرآنية التي تردُّ على المشككين في لغة القرآن الكريم وفي أسلوبه وتعبيره؛ حيث تثبت هذه الدراسة أن العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى جاء ليكشف عن كثير من الظلال الدلالية، والأسرار المعنوية واللفظية، التي لا تتحقق إلا عن طريق اللفظة المعدول إليها؛ فالعدول إذن لا يعد خطأ أو انحرافا عن صحيح اللغة، بل هو من التصرف في فنون القول والكلام بما يوحي بكثير من المعاني والدلالات.**

ثالثا: **كما أن هذه الدراسة تبرز جهود العلماء في تفسير العدول العددي، وفي ذكر**

الوجوه والعلل التي يثمرها العدول، مع الاعتناء والاهتمام بجهود أبي المظفر السمعاني في هذا المضمار.

الدراسات السابقة:

لم أجد – فيما راجعت من مصادر– بحثا تناول دراسة العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره، سواء كان ذلك بحثا مستقلا أم كان جزءا من كتاب أو رسالة.

لكن هناك دراسات سابقة تناولت العدول بوجه عام، أو تناولت جانبا من جوانبه المتعددة، هذه الجوانب التي تضمَّنتها الدراسات السابقة مغايرة لموضوع ومحل هذه الدراسة، وذلك من حيث عنوان البحث وطريقة الدراسة والتحليل التي جاءت فيه، ومن تلك الدراسات السابقة:

– دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراة للباحث/ عبد الناصر مشري، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٣ – ٢٠١٤م.

– دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية، بحث للدكتور: عصام عبد المنصف، ط مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٦٢)، ٢٠١٢م.

– من دلالات صيغ العدول في المشتقات، بحث للدكتور/ حجاج أنور عبد الكريم، ط: صحيفة الألسن، سلسة الدراسات الأدبية واللغوية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، العدد (٢٨)، ٢٠١٢م.

– الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، د. محمد الأمين الخضري، ط: مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

أهداف البحث:

يهدف البحث من خلال دراسة العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات، منها:

– هل اهتم السمعاني بذكر وجوه وعلل العدول العددي؟

– هل تنوعت الوجوه والعلل التي ذكرها السمعاني في تفسير العدول والتحول من صيغة إلى أخرى أم جاء قول السمعاني مقصورا على علة واحدة ووجه واحد في تعليل العدول؟

– هل كان للسمعاني رأي فيما أورده من علل ووجوه في تفسير العدول العددي؟ وذلك بأن يحكم على علة بالضعف أو يرجح علة على أخرى أو يستبعد إحداها ويرى عدم القول بها.

– هل كان تفسير العدول مقصورا على طائفة معينة من العلماء أم كان للعلماء مع اختلاف تخصصاتهم نصيب في ذلك؟

– هل لهذه الدراسة دور في الردِّ على المشككين في لغة القرآن وأسلوبه؟

– هل يُعَدُّ العدول العددي خطأ وخروجا عن قواعد اللغة ونُظُمها؟

– ما الدور الذي يؤديه السياق في ترجيح علة على أخرى من علل تفسير العدول العددي؟

– هل وُجد في العلل التي ذكرها العلماء في تفسير العدول ما لا يتناسب وسياق الآية التي ورد فيها هذا العدول؟

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في: ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة، ويعقبها خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف وخطة البحث، ومنهج الدراسة.

التمهيد: وجاء فيه: التعريف بالإمام أبي المظفر السمعاني وكتابه تفسير القرآن المسمى بـ (تفسير السمعاني)، كما جاء فيه: التعريف بالعدول العددي وقيمته اللغوية.

المبحث الأول: وجاء تحت عنوان: وقوع العدول بين الإفراد والجمع، وفيه:

أولا: العدول عن المفرد إلى الجمع.

ثانيا: العدول عن الجمع إلى المفرد.

المبحث الثاني: وجاء تحت عنوان: وقوع العدول بين الإفراد والتثنية، وفيه:

أولا: العدول عن المفرد إلى المثنى.

ثانيا: العدول عن المثنى إلى المفرد.

المبحث الثالث: وجاء تحت عنوان: وقوع العدول بين التثنية والجمع، وفيه:

العدول عن المثنى إلى الجمع.

الخاتمة: وجاء فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

فهرس: المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ حيث قام الباحث باستقراء تفسير السمعاني للوقوف على الأمثلة والنصوص التي ذكر فيها السمعاني وجود عدول عن صيغة من صيغ العدد إلى صيغة أخرى، سواء كان هذا العدول عن صيغة المفرد أو المثنى أو الجمع إلى صيغة أخرى من صيغ العدد، ثم قام الباحث بوصف الأثر الدلالي للعدول العددي بناء على ما أورده السمعاني.

ثم أتبع الباحث ذلك بمحاولة استقصاء العلل والوجوه اللغوية التي ذكرها العلماء – على اختلاف تخصصاتهم– في تفسير العدول العددي.

وخلال العرض والتحليل لهذه الوجوه والعلل ذكر الباحث ما صرح به العلماء من ترجيح أو تضعيف لعلة من العلل، مع إيراد أدلة هذا الحكم على بعض العلل المذكورة في تفسير العدول.

وقد جاءت الدراسة على النحو التالي:

أولا: صدَّرتُ كل مثال من أمثلة العدول العددي بالآية التي ورد فيها اللفظ محل الدراسة، مع إرداف الآية باسم السورة الواردة فيها، وترتيب الآية من بين آيات السورة.

ثانيا: ذكرت نصَّ السمعاني الذي ورد فيه اللفظ الذي حدث فيه عدول عددي، مشتملا ذلك على ما تضمنه النصُّ من وجوه وعلل ذكرها السمعاني في تفسير العدول الحادث في اللفظ، وكذلك مشتملا على ما تضمنه النصُّ من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأبيات شعرية، كان السمعاني يستأنس بها على صحة علة من العلل في تفسير العدول، وذلك بورودها في كلام العرب وأشعارها.

ثالثا: أَتْبَعْتُ نصَّ السمعاني بتعقيب يوضِّح العلل والوجوه التي أوردها السمعاني في تفسير العدول العددي، مع ذكر السياقات اللغوية وأقوال العلماء التي تشد عضد علة من العلل أو تضعفها وتستبعدها.

رابعا: بذلت قُصارى جُهدي؛ لأجل استقصاء الوجوه والعلل التي ذكرها العلماء في تفسير العدول الحادث في كل لفظ من أمثلة ونماذج البحث، مع ذكر السياقات اللغوية وأقوال العلماء التي تمثل الحكم على العلة والوجه المذكور في تفسير العدول إما بالترجيح أو بالتضعيف والاستبعاد.

خامسا: خرَّجتُ الأحاديث النبوية الواردة في البحث من كتب متون الحديث، كما نسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها، وعزوت الأقوال التي استشهدت بها إلى أصحابها.

سادسا: عند ذكر المصادر في الحاشية اكتفيت بذكر اسم المصدر وصاحبه ورقم الجزء والصفحة، وأرجأت ما عدا ذلك إلى فهرس المصادر؛ وذلك خشية الإطالة.

سابعا: اكتفى البحث بدراسة طائفة من الأمثلة والنماذج التي أوردها السمعاني؛ وذلك لأن الغرض من الدراسة هو إبراز قضية العدول العددي وأثرها الدلالي عند السمعاني في تفسيره، وقد تتحقق هذا الأمر بدراسة تلك الطائفة من الأمثلة، وخصوصا أن هذه الطائفة من الأمثلة قد شملت جميع أنواع وصور العدول العددي التي أوردها السمعاني في تفسيره.

ثامنا: رتَّبتُ الأمثلة التي تناولَتْها الدراسة على حسب ورودها في تفسير السمعاني.

هذا، وقد اعتمد الباحث خلال دراسته لأمثلة البحث على طبعة كتاب: تفسير السمعاني، والتي أصدرتها مكتبة دار الوطن بالرياض، السعودية، سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، بتحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، وهي الطبعة الأولى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

يتناول هذا التمهيد تعريفا موجزا بالإمام أبي المظفر السمعاني، وبكتابه تفسير القرآن المسمى بـ (تفسير السمعاني)، كما يتناول الحديث عن العدول العددي من حيث تعريفه وقيمته اللغوية.

أولا: التعريف بأبي المظفر السمعاني[١]:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، السَّمعاني، المَرْوَزِيُّ[٢]، الحنفي، ثم الشافعي[٣].

مولده ونشأته ومذهبه الفقهي:

وُلد أبو المظفر السمعاني بمرو في ذي الحجة سنة ست وعشرين وأربعمائة[٤]، ونشأ بها، وأخذ في التعلم، ودرس على أبيه الفقه، وتخرج فيه، وصار من فحول أهل النظر، وبقي على ذلك حنفي المذهب يدرس ويناظر ويطالع كتب الحديث، وخرج في

---

(١) أورد البحث – هنا– ترجمة مختصرة موجزة لأبي المظفر السمعاني، خشية الإطالة، ومن أراد الزيادة فليطالع ترجمة مطولة للسمعاني في المصادر الآتية: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٢٢٢/٧: ٢٢٦، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: ٣٧/١٧، ٣٨، واللباب في تهذيب الأسماء لعز الدين بن الأثير: ١٣٨/٢، ١٣٩، والمنتخب من كتاب (السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي)، انتخبه: أبو إسحاق الصريفيني: ص ٤٨٣، ٤٨٤، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٣٢١/٣٣: ٣٢٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٣٥/٥: ٣٤٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٧٣/١، ٢٧٤، وطبقات المفسرين للداوودي: ٣٣٩/٢، ٣٤٠، ومعجم المؤلفين لكحالة: ٢٠/١٣.

(٢) نسبة إلى مَرْو، وهي مَرْو الشاهجان أشهر مدن خُراسان وقصبتها، والنسبة إليها مَرْوَزِيٌّ على غير قياس، والثَّوْبُ مَرْوِيٌّ على القياس. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ١١٢/٥، ١١٣.

(٣) انظر: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٢٢٣/٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٥/١٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٩٤/٥، والأعلام للزركلي: ٣٠٣/٧.

(٤) انظر: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٢٢٥/٧، واللباب لعز الدين بن الأثير: ١٣٩/٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٥/١٤.

شبابه إلى الحج[١]، فحج ورجع، وترك طريقته التي ناظر عليها ثلاثين سنة، وتحول شافعيا[٢]، وأظهر ذلك في سنة ثمان وستين[٣] وأربعمائة.

منزلته العلمية:

كان أبو المظفر السمعاني إمام عصره وفريد دهره، يقول عنه حفيده أبو سعد: «وجَدُّنا الإمام أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، إمام عصره بلا مدافعة، وعديم النظير في وقته، ولا أقدر على أن أصف بعض مناقبه، ومن طالع تصانيفه، وأنصف عرف محله من العلم»[٤]. وقال عنه السبكي: هو «الرفيع القدر، العظيم المحل، المشهور الذكر، أحد من طبَّق الأرضَ ذكرُهُ، وعبَّق الكونَ نشرُهُ»[٥].

وكثر أصحابه وتلامذته ، وشاع ذكره[٦] ، وكانت له يد طولى في فنون كثيرة[٧]؛ حيث صنف في التفسير والفقه والحديث والأصول[٨].

---

(١) انظر: المنتخب من كتاب (السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي)، انتخبه: أبو إسحاق الصريفيني: ص ٤٨٣.

(٢) من الأسباب التي جعلت الإمام أبا المظفر السمعاني يترك مذهبه الحنفي: أولا: أن الغالب على أهل مرو هو مذهب القدرية؛ حيث يتبعون في الفروع مذهب أبي حنيفة، وفي الأصول مذهب القدرية، وهي عقيدة مخالفة للكتاب والسنة، وعقيدة السلف الصالح. ثانيا: غلبة الرأي على مذهب الأحناف؛ ولذلك سموا أهل الرأي. ثالثا: أن عددا من أبرز شيوخه كانوا من علماء الشافعية، كأبي إسحاق الشيرازي، وأبي القاسم الزنجاني، فتأثر بهم. انظر: استنباطات السمعاني في كتابه " تفسير القرآن " ومنهجه فيها، أطروحة ماجستير للباحث / فهد بن سعد القويفل، ص: ٢٣، ٢٤ (الحاشية).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٤/١٥٥.

(٤) الأنساب: ٧/٢٢٣، ٢٢٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٣٣٥.

(٦) انظر: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٧/ ٢٢٤.

(٧) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ١٢/١٨٩.

(٨) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٧٤.

مؤلفاته وآثاره العلمية:

تعددت مصنفات أبي المظفر السمعاني، وتنوعت مؤلفاته؛ حيث برع في كثير من العلوم والفنون، من تلك المصنفات[١] التي أثرى بها السمعاني المكتبة العربية:

(تفسير الكتاب العزيز= تفسير السمعاني- ط)، و(الاصطلام - ط)، و(الانتصار لأصحاب الحديث- ط)، و(القواطع في أصول الفقه- ط)، و(الرد على القدرية- خ)، و(المنهاج لأهل السنة- خ)، و(البرهان في الخلاف- خ).

وفاته:

تُوُفِّيَ يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وأربعمائة[٢]، ودفن بمرو، فهو من أهل مرو، مولدا ووفاة[٣].

ثانيا: التعريف بكتاب: تفسير القرآن المسمى بـ (تفسير السمعاني):

قيمة الكتاب ومنهج تأليفه:

يتمتع تفسير السمعاني بمكانة عالية، ومنزلة خاصة بين كتب التفاسير التي وردت عن السلف؛ حيث عرض فيه الإمام السمعاني لتفسير كتاب الله بأسلوب سهل موجز في لغة عذبة فصيحة، مبتعدا عن التكرار والتطويل، وكان السمعاني يذكر في بداية كل سورة اسمها، ومكان نزولها، كما كان يورد سبب نزول الآية أو الآيات، ويحتكم إلى اللغة عندما يعلل بعض المعاني، ويستشهد في بعض المواضع بالشعر العربي على المعنى الذي يذكره، وكان يورد أقوال من سبقه من المفسرين، مع ذكر القراءات القرآنية وتوجيهها، كما استعمل السمعاني طريقة السؤال والجواب في تفسير الآيات، وتوجيه

---

(١) انظر: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٢٢٤/٧، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٢١١/٣، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥٦/١٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٤٢/٥، وشذرات الذهب لابن العماد: ٣٩٤/٥، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ٤٦٥/١، ٦٤١، ١٢٥/٢، ٥٧٦، ٤٢١/٥، والأعلام للزركلي: ٣٠٣/٧، ٣٠٤.

(٢) انظر: الأنساب لأبي سعد السمعاني: ٧/ ٢٢٥.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي: ٣٠٣/٧.

بعض الإشكالات التي ترد على ظاهر النظم، واعتنى السمعاني بذكر مذهب أهل السنة والجماعة، وانتصر له، ورد على غيره من الفرق الضالة المخالفة[١].

وقد جمع أبو المظفر السمعاني في تفسيره بين التفسير بالرواية والتفسير بالدراية إلا أنه غلب فيه الجانب النقلي على الجانب العقلي، فيعد إذًا من التفسير بالمأثور[٢].

مآخذ على تفسير السمعاني:

يؤخذ على تفسير السمعاني عدم عزو الأقوال إلى قائليها، وعدم إرجاع النصوص إلى أصحابها، فتارة يأتي بصيغة (قيل)، وتارة يقول: (وفي التفسير)، وتارة يقول: (وعن بعضهم). كما يؤخذ عليه عدم التسلسل والترتيب في تفسير الآيات، حيث كان يفسر آية من سورة، ثم يمضي مفسرا ما بعدها من آيات، ثم يرجع إلى تفسير الآية السابقة مرة أخرى، وهذا أسلوب يفقد الربط والانسجام في الكلام. وكذلك يؤخذ على السمعاني في تفسيره أنه كان يحيل إلى كلام سابق من غير تعيين أو تحديد، مكتفيا بقوله: قد بينا من قبل، ولا يشير إلى السورة أو الآية التي تحوي هذه الإشارة[٣].

ثالثا: العدول العددي: تعريفه وقيمته اللغوية:

العدول لغة:

عند مطالعة المعجمات العربية للوقوف على معنى العدول نجد أن مادة (ع د ل) – التي يتفرع منها العدول – تدل على معان ودلالات متعددة، من هذه الدلالات:

– العَدْلُ أن تَعْدِلَ الشيء عن وجهه فتميله، عَدَلْتُهُ عن كذا، وعَدَلْتُ أنا عن الطريق، ورجل عَدْلٌ، وامرأة عَدْلٌ سواء ... والعَدْلُ: نقيض الجَوْرِ ... وعَدَلْتُ الدَّابَّةَ إلى كذا: أي: عطفتها، فانعدلت[٤].

---

(١) انظر: (الإمام أبو المظفر السمعاني ومنهجه في التفسير)، بحث للدكتور/ فايز صالح أحمد الخطيب: ص ٣٠٣، بتصرف يسير.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه: ص ٣٠٣.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه: ص ٣٠٣: ٣٠٥، بتصرف يسير.

(٤) انظر: العين للخليل: (ع د ل) ٣٩/٢.

– وعَدَلْتُ عن الشَّيْءِ، إذا مِلْتَ عنه ... والعادل: المائل[١]، وعَدَلَ عن الشَّيْءِ يَعْدِلُ عَدْلًا وعُدُولًا: حادَ، وعَدَلَ إليه عُدُولًا: رَجَعَ ... وعَدَلَ الطَّرِيقُ: مال ... وعَدَلَ الفَحْلَ عن الضِّرابِ فانعَدَلَ: نَحَّاهُ، فتنحَّى[٢].

– الْعَدْلُ الْقَصْدُ في الْأُمُورِ، وهو خلافُ الْجَوْرِ ... وعَدَلَ عن الطَّرِيق عُدُولًا مالَ عنه وانْصَرَفَ، وعدل عَدْلًا من باب تَعِبَ: جارَ وظَلَمَ[٣].

من هذه الدلالات التي توحي بها مادة (ع د ل) يمكن القول بأن العدول في اللغة يدور حول: الميل، والرجوع، والانصراف، والتنحي.

العدول اصطلاحا:

تعددت أقوال العلماء في تعريف العدول، وفي تحديد معناه في الاصطلاح؛ حيث عرفه د. عبد الحميد هنداوي بقوله: « العدول هو ما كان يمثل في رأيي نوعا من العدول عن النظام أو الأصل اللغوي أو نوعا من العدول عن سياق النَّصِّ»[٤].

كما عرفه د. محمد عبد المطلب بأنه: « العدول عن النمط المألوف على حسب مفهوم أهل اللغة وتقاليدهم في صناعة الكلام»[٥].

ويمكن تعريف العدول بأنه: ترك شيء يتطلبه – في الظاهر – الأصل أو القياس، أو يقتضيه السياق وتوالي العناصر اللغوية المكونة له إلى شيء آخر؛ قصدا لمعنى خاص أو دلالة معينة لا تتحقق إلا به، فهو يعني الميل عن شيء إلى شيء آخر في الاستعمال اللغوي، أو الانصراف عن شيء وتركه إلى شيء آخر لأداء دلالة لا يحققها الشيء المتروك[٦].

---

(١) انظر: الجمهرة لابن دريد: (د ع ل) ٦٦٣/٢.

(٢) انظر: المحكم لابن سيده: (ع د ل) ١٤/٢، ١٥.

(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي: (ع د ل) ٣٩٦/٢.

(٤) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ص ١٤١.

(٥) البلاغة والأسلوبية: ص ٢٧٠.

(٦) انظر: من دلالات صيغ العدول في المشتقات بحث للدكتور/ حجاج أنور عبد الكريم: ص١٤٨.

وعلى هذا فإن العدول العددي يعني انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر[١]؛ طلبا لعلة خاصة لا تتحقق في الصيغة المعدول عنها أو دلالة معينة لا تتأتى إلا عن طريق العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى.

الألفاظ الدالة على العدول عند القدماء والمحدثين:

تعددت الألفاظ الدالة على مصطلح العدول عند القدماء والمحدثين، فمن تلك الألفاظ الدالة على مصطلح العدول عند القدماء: المجاز، والنقل، والانتقال، والتحريف، والانحراف، والرجوع، والالتفات، والعدول، والصرف، والانصراف، والتلون، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية، والحمل على المعنى، والترك، ونقض العادة [٢].

ومن الألفاظ الدالة على مصطلح العدول عند المحدثين في الدراسات الحديثة: الانحراف، والانزياح، والاختلال، والانتهاك، والتجاوز، والمخالفة، واللحن، وخرق السنن، والشناعة، والإطاحة، والتحريف[٣].

ولئن كان لهذه الكثرة من المصطلحات دلالة، فإنما تشير إلى مدى أهمية ما تحمله من مفهوم، وإلى تأصُّله في الدراسات الغربية قبل العربية[٤].

وسبب تعدد المصطلحات لمفهوم العدول لدى المحدثين يختلف عن سبب تعدد مصطلحاته لدى القدماء؛ إذ إن سبب تعدد المصطلحات لدى القدماء هو شمولية الدراسات اللغوية عندهم، في حين أن تعددها لدى المحدثين متأتٍّ في أحيان كثيرة من تأثر الدراسات الحديثة بالنظريات اللغوية الغربية؛ فيكون مصدرها تعدد الترجمة، وانعدام المعاجم المتخصصة بوضع المصطلحات[٥].

---

(١) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي: ٢٩٣/١.

(٢) انظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤١.

(٣) انظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤٢، والأسلوبية والأسلوب د/ عبد السلام المسدي: ص ١٠٠، ١٠١، والانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية د/ أحمد محمد ويس: ص ٣١، وما بعدها، وقد تجاوزت المصطلحات التي أوردها الأربعين مصطلحا.

(٤) انظر: الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية د/ أحمد محمد ويس: ص ٣٣، بتصرف يسير.

(٥) انظر: العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول في القرآن الكريم بحث د. ناديا جوزيف: ص ٢٨٠.

أسباب اختيار مصطلح العدول على غيره من المصطلحات:

أولا: كون البحث في القرآن الكريم كتاب العربية الأول[١]، يجعل الأولى والأليق بالمقام أن نستعمل المصطلح العربي، وهو العدول.

ثانيا: أن مصطلح العدول أدق في التعبير عن الظاهرة ووصفها[٢].

ثالثا: أن لفظة الانحراف تشمل إيحاءات إضافية قد لا تناسب الظاهرة؛ ولعل أهم هذه الإيحاءات هو إيحاء الخطأ، وهو غير وارد في مصطلح العدول[٣].

رابعا: رجَّح د. عبد السلام المسدِّي عبارة العدول على عبارة الانزياح؛ إذ يقول: « وعبارة انزياح ترجمة حرفية للفظة (Ecart) على أن المفهوم ذاته قد يمكن أن نصطلح عليه بعبارة التجاوز، أو أن نحيي له لفظة عربية استعملها البلاغيون في سياق محدد، وهي عبارة العدول»[٤].

معيار العدول:

اختلف العلماء حول المعيار أو القاعدة التي يحدث العدول عنها على عدة أقوال[٥]:

الأول: القاعدة – أحيانا– هي نظام اللغة، أي: جملة قواعد اللغة التي تتم بها الكتابة؛ حيث تصطدم ظواهر الاستعمال اللغوي في الكلام بمستوى اللغة الثابت، ويصبح الأسلوب حينئذ هو العدول عن نظام اللغة.

---

(١) انظر: دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراة للباحث/ عبد الناصر مشري: ص ٢٣ (المدخل).

(٢) انظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤٢.

(٣) انظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

(٤) الأسلوبية والأسلوب: ص ١٦٢، ١٦٣.

(٥) انظر: علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته د/ صلاح فضل: ص ٢١٢، وما بعدها، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤٤، وما بعدها، والانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية د/ أحمد محمد ويس: ص ١٢٩، وما بعدها، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية د/ حسن طبل: ص ٤٠، ٤١.

الثاني: القاعدة – أحيانا– هي قاعدة الاستخدام اللغوي، وهي القاعدة التي تلاحظ عادة بهذا المفهوم؛ فيكون على التحليل الأسلوبي أن يأخذ في اعتباره هذه الانحرافات التي يجريها مؤلِّف معين على التصورات النحوية والبلاغية السائدة في عصره.

الثالث: القاعدة اعتبار مستوى الكلام – كإمكانية للتعبير المحايد– هو الذي تستمد منه القاعدة.

الرابع: وهو معيار الاستعمال الشائع، وذلك من خلال الوسائل الإحصائية فقط، فالمعيار في هذه الحالة إنما هو المتوسط الإحصائي لكل الوسائل لمجموع النصوص الموجودة.

الخامس: يمكن تحديد القاعدة على أنها نموذج مثالي لغوي حاضر أمام الجماعة اللغوية، وهو نموذج تنحو إلى تطبيقه دون أن تظفر بذلك نهائيا في الواقع اللغوي، هذا النموذج المثالي أطلق عليه مصطلح القدرة أو الكفاءة اللغوية، فعلى أساس هذا النموذج يستطيع أبناء اللغة أن يميزوا على مستوى السطح بين ثلاثة أنماط من التراكيب: تراكيب صحيحة تؤدي المعنى، وأخرى فاسدة لخلوها منه، وثالثة لا تنتمي إلى أيهما.

ولم يخل كل رأي من الآراء السابقة في تحديد القاعدة والمعيار الذي ينبئ عن العدول من نقد يوجه إليه[1].

وإذا كانت تلك الآراء جميعا في تحديد تلك القاعدة لم تخل من نقد يوجه إليها؛ فلعل اتخاذ السياق نفسه قاعدة لقياس العدول أو الانحراف يكون أقرب هذه الآراء إلى الصواب؛ وذلك للأسباب الآتية[2]:

---

(1) انظر: علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته د/ صلاح فضل: ص ٢١٢، وما بعدها، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤٥، وما بعدها، والانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية د/ أحمد محمد ويس: ص ١٢٩، وما بعدها.

(2) انظر: علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته د/ صلاح فضل: ص ٢٢٤، وما بعدها، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د/ عبد الحميد هنداوي: ص ١٤٨، وما بعدها.

أولا: أن السياق هو الذي يمثل خلفية محددة دائمة، وهو الذي يقوم بدور القاعدة.

ثانيا: أن السياق هو الأصل الموثوق به في عملية العدول ، فهو وحده الأصل الذي يمكن مشاهدته والإمساك به، ووضعه موضع المقابلة بينه وبين أي وحدة من وحداته، ولا يمكن ذلك بسهولة بالنسبة للقواعد الأخرى.

ثالثا: أن اعتماد السياق قاعدة للعدول يتضمن غيره من القواعد؛ بل لعله يكون هو المظهر الوحيد لها أو الدال عليها.

القيمة اللغوية للعدول:

لا يحدث العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى من دون فائدة، بل يحدث لغاية معينة وغرض خاص، يقول ابن الأثير في المثل السائر: « العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخّاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطَّلع على أسرارهما، وفتَّش عن دفائنهما»[١].

وهذه الغاية وتلك الخصوصية التي يوحي بها العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى يجب ألا تكون مقصورة على قيمة لغوية واحدة، فقد أخذ ابن جني على أهل النظر قصرهم فائدة الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى على معنى الاتساع فقط؛ إذ يقول: « وليس ينبغي أن يُقْتَصَرَ في ذكر علة الانتقال ... بما عادة توسط أهل النظر أن يفعلوه، وهو قولهم: إن فيه ضربًا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال إذا عَرِي الموضع من غرض معتمد، وسرٍّ على مثله تنعقد اليد»[٢].

ومن تلك الفوائد والقيم اللغوية التي تتحقق بحدوث العدول عن صيغة في الكلام إلى صيغة أخرى:

الأولى: أن العدول طريق لتميز الكلام وعلوّ منزلته على غيره؛ فالكلام الذي يشتمل على عدول وانتقال من صيغة وأسلوب إلى صيغة أخرى وأسلوب آخر يكون له الفضل

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ١٢/٢.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٤٠/١.

والسبق على غيره من الكلام الذي ليس فيه عدول أو انتقال. يقول عبد القاهر الجرجاني: «اعلم أَنَّ الكلامَ الفصيحَ ينقسمُ قسمين: قسمٌ تُعزى المزيةُ والحسْنُ فيه إلى اللفظِ وقسمٌ يُعزى ذلك فيه إلى النظم ... وكلُّ ما كان فيه، على الجملةِ، مَجازٌ واتساعٌ وعُدُولٌ باللفظ عن الظاهر، فما مِنْ ضَرْبٍ من هذه الضُّروب إلَّا وهو إذا وقَعَ على الصواب وعلى ما ينبغي، أوْجَبَ الفضْلَ والمزيَّةَ»(١).

الثانية: يُعَدُّ العدول – في الكلام عموما، وفي القرآن خصوصا– من الطرائق الفريدة التي تفوق في الحسن كل طريقة، وكل أسلوب. يقول صاحب النكت في إعجاز القرآن: « العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة: منها الشعر ومنها السجع ومنها الخطب ومنها الرسائل ، ومنها المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث ، فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن تفوق به كل طريقة»(٢).

الثالثة: كما أن العدول طريق مهم لتنبيه السامع، وزيادة نشاطه، وإعمال فكره؛ وذلك لأن السامع يَمَلُّ من التكرار، ويسأم من إجراء الكلام على طريقة واحدة؛ « ولأنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»(٣).

الرابعة: ترجع بلاغة الكلام في غالب طرقها التي تسلكها إلى نوع من أنواع العدول، يقول د. عبد الحميد هنداوي: « فإذا كانت البلاغة ترجع في سائر تعريفات البلاغيين التي سبق ذكرها إلى حسن تخير اللفظ، فإنه مما يجدر بنا التنبيه إليه أن هذا التخير أو الاختيار للفظ يمثل في غالب الأحيان أنواعا من العدول»(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز: ٤٢٩/١، ٤٣٠.

(٢) النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن الرماني: ص ١١١.

(٣) الكشاف للزمخشري: ١٤/١.

(٤) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ص ١٤١.

الخامسة: لا يخفى على ذي لب أن للعدول أثرا كبيرا في معاني الألفاظ، وفي دلالاتها؛ حيث إن كل عدول يحدث في اللفظ يقابله عدول يحدث في المعنى، وهذه علة معنوية، وقد يكون للعدول علة لفظية تتمثل في حسن الإيقاع الموسيقى لأصوات الكلمة المعدول إليها، وكذلك قد يكون للعدول علة صرفية، أو نحوية، أو بلاغية.

وبناء على هذا فإن العدول أرض خصبة لإعمال العلماء فكرهم على اختلاف تخصصاتهم، وتنوع مذاهبهم العلمية، وقد ظهر هذا الأمر جليا من خلال تنوع وتعدد العلل اللغوية التي ذكرها العلماء، غير أن هذه العلل ليست على قدر واحد من المنزلة والمكانة؛ حيث إن العلة المعنوية لها القِدح المُعلَّى، والنصيب الأوفى من بين هذه العلل.

يقول ابن الأثير في المثل السائر: « فلما خولف بين المعطوف والمعطوف عليه في الانتقال من صيغة إلى صيغة كان ذلك اتّساعا وتفننا في أساليب الكلام، ولمقصد آخر معنوي هو أعلى وأبلغ»[١].

صور وأنواع العدول العددي:

وإذا حاولنا الوقوف على أنواع العدول العددي وصوره التي يأتي عليها في الكلام، نجد أن للعدول العددي ثلاث صور أصلية، يتفرع عنها ست صور فرعية. فالصورة الأصلية الأولى تتمثل في وقوع العدول بين الإفراد والجمع، وعنها تتفرع صورتان، هما: العدول عن المفرد إلى الجمع، والعدول عن الجمع إلى المفرد. والصورة الأصلية الثانية، تتمثل في وقوع العدول بين الإفراد والتثنية، وعنها تتفرع صورتان، هما: العدول عن المفرد إلى المثنى، والعدول عن المثنى إلى المفرد. والصورة الأصلية الثالثة، تتمثل في وقوع العدول بين التثنية والجمع، وعنها تتفرع صورتان، هما: العدول عن المثنى إلى الجمع، والعدول عن الجمع إلى المثنى.

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٦/٢.

وعند استقراء تفسير السمعاني، والوقوف على الأمثلة والنماذج التي ورد فيها عدول عددي، تبين أن هذه الأمثلة وتلك النماذج عمَّت جميع الصور السالفة الذكر عدا الصورة الأخيرة، وهي العدول عن الجمع إلى المثنى؛ حيث لم يقف الباحث على أمثلة أو نماذج لها.

وقد جعل الباحث لكل صورة أصلية مبحثا مستقلا تندرج تحته الصور الفرعية الخاصة بكل صورة أصلية، وإليك بيان هذه الصور، وتفصيل القول في النماذج والأمثلة التي تندرج تحتها:

المبحث الأول: وقوع العدول بين الإفراد والجمع

الأَصل في كلام العرب دلالة كُلِّ لفظ على ما وُضِعَ له؛ فيدُلُّ المفرد على مفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يُخرج عن هذا الأَصل[١] ، ويُعدل عن هذه المطابقة والمشاكلة؛ فيدلُّ المفرد على جمع، والجمع على مفرد، وقد كَثُرَ هذا العدول حتى عُدَّ سنة من سنن العرب في كلامها، يقول ابن فارس: « ومن سُنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع ... ومن سُنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان»[٢].

ويقول ابن جني: « ووقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة»[٣]، وإذا كان العدول واقعا في كلام العرب، ومنتشرا في ضروب نظمها ونثرها، فإنه يُحدث تغييرا في المعنى، ويتطلَّب أثرا دلاليا؛ فكل عدول في المبنى يصاحبه عدول في المعنى.

جاء في المحتسب لابن جني – تعقيبا على قراءة: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾ [الفجر:٢٩] على الواحد–: « هذا لفظ الواحد، ومعنى الجماعة، أي: عبادي، كالقراءة العامة. وقد تقدم القول على نظيره، وأنه إنما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعا واختصارا عاريا من المعنى»[٤]، وبناء على هذا، فإن كل عدول في اللفظ ينتج عنه عدول في المعنى، وتحول في الدلالة.

وجاء العدول بين الإفراد والجمع في تفسير السمعاني على صورتين، الأولى: العدول عن المفرد إلى الجمع. الثانية: العدول عن الجمع إلى المفرد.

---

(١) انظر: همع الهوامع للسيوطي: ١٩٤/١.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ص: ١٦١.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٠٧/١.

(٤) المصدر السابق نفسه: ٤٢٥/٢.

أولا: العدول عن المفرد إلى الجمع:

في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف:٣٣]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ فيه قولان: أحدهما: أن الدعاء كان منها خاصة؛ لكنه أضاف إلى جميع النسوة خروجا من التصريح إلى التعريض، والقول الثاني: أنهن جميعا دَعَيْنَهُ[1] إلى أنفسهن»[2].

في هذا النصِّ الذي بين أيدينا أورد السمعاني قولين في تفسير: ﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾:

القول الأول: أن الدعوة كانت من امرأة العزيز خاصة؛ إلا أن يوسف – عليه السلام – عدل عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع؛ خروجا من التصريح إلى التعريض، وعلى هذا القول فإن في الآية الكريمة عدولا عن المفرد إلى الجمع.

القول الثاني: أن الدعوة وقعت ليوسف – عليه السلام – من جميع النسوة اللاتي رأينه؛ وعلى هذا القول تكون الآية على ظاهرها في إرادة الجمع، وليس فيها عدول.

وقد أورد العلماء هذين القولين في تفسير الآية الكريمة، يقول الماوردي في تفسير: ﴿يَدْعُونَنِيٓ﴾: « ويحتمل وجهين: أحدهما: أنه أراد امرأة العزيز فيما دعته إليه من الفاحشة وكنى عنها بخطاب الجمع إما تعظيماً لشأنها في الخطاب وإما ليعدل عن التصريح إلى التعريض. الثاني: أنه أراد بذلك جماعة النسوة اللاتي قطَّعن أيديهن حين شاهدنه لاستحسانهن له واستمالتهن لقلبه»[3].

وقد أضاف العلماء وجوها أخرى فوق الوجهين الواردين عند السمعاني، بيان هذه الوجوه على النحو التالي:

---

(1) هكذا في الأصل، والصواب: دعونه؛ لأن لام الفعل في (دعا) أصلها الواو لا الياء.

(2) تفسير السمعاني: ٢٨/٣.

(3) النكت والعيون: ٣٤/٣، وانظر: لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن: ٥٢٦/٢، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٩٦/١١.

الأول: أن المراد من (يدعونني) الجمع لا المفرد؛ أي: امرأة العزيز ومعها النسوة اللاتي رأين يوسف؛ حيث إنهن حرضنه على إجابتها، ودعونه إلى أن يقضي لها حاجتها، وخوفنه بالسجن حال مخالفة أمرها. يقول السمرقندي في تفسير: (يدعونني إليه): « يعني به: امرأة العزيز خاصة. ويقال: أراد به النسوة اللاتي حضرن هناك، لأنهن قلن له: أطع مولاتك ولا تخالفها، فإن لها عليك حقا، وقد اشترتك بمالها، وهي تحسن إليك، وتحبك، وتطلب هواك»[١].

وعلى هذا الوجه فإن النسوة لم يراودن يوسف عن نفسه، ولم يدعونه إلى أنفسهن، بل حرضنه على إجابة امرأة العزيز في طلبها، وقضاء حاجتها، وإشباع رغبتها.

ويقوي عضد هذا الوجه أن النسوة اللاتي رأين يوسف، وحضرن تهديد امرأة العزيز له بالسجن والصَّغار؛ لم يدفعن عنه هذا التهديد، وذلك الوعيد، بل رغَّبنه في إجابتها، يقول الرازي: « واعلم أن المرأة لما قالت: ﴿وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢] ، وسائر النسوة سمعن هذا التهديد؛ فالظاهر أنهن اجتمعن على يوسف عليه السلام، وقلن لا مصلحة لك في مخالفة أمرها، وإلا وقعت في السجن وفي الصَّغار»[٢].

كذلك نسبة الكَيد – في الآيات التالية – إلى امرأة العزيز والنسوة جميعا يدل على وجاهة هذا القول، يقول الشوكاني: « وإسناد الدعوة إليهن جميعا؛ لأن النسوة رغَّبنه في مطاوعتها، وخوفنه من مخالفتها، ثم جرى على هذا في نسبة الكيد إليهن جميعا، فقال: وإلا تصرف عني كيدهن، أما الكيد من امرأة العزيز فما قد قصَّه الله سبحانه في هذه السورة، وأما كيد سائر النسوة فهو ما تقدم من الترغيب له في المطاوعة، والتخويف من المخالفة»[٣].

---

(١) بحر العلوم: ١٦٠/٢، وانظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ١٦٣/٣، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي: ١٠٨/٢، ولباب التأويل في معاني التنزيل للخازن: ٥٢٦/٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٥١/١٨.

(٣) فتح القدير: ٢٨/٣.

الثاني: أن المراد من (يدعونني) هو امرأة العزيز وحدها، إلا أن يوسف – عليه السلام – عدل إلى الجمع تعظيما وتفخيما لشأنها، يقول الشوكاني: « وقيل: إنه خاطب امرأة العزيز بما يصلح لخطاب جماعة النساء تعظيما لها، أو عدولا عن التصريح إلى التعريض»(١).

ويبدو أن هذا القول – وهو جعل الأثر الدلالي للعدول عن المفرد إلى الجمع في الآية مفاده التعظيم لامرأة العزيز– لا يتلاءم وسياق النص القرآني في هذه السورة الكريمة؛ وذلك لأمور منها:

أولا: أن يوسف – عليه السلام – صرح في آية سابقة بأن امرأة العزيز هي من راودته عن نفسه ، قال تعالى على لسان يوسف: ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ﴾ [يوسف: ٢٦] ، فكيف هناك يصرح بأنها راودته عن نفسه، وهنا يعدل عن المفرد إلى الجمع؛ تعظيما لأمرها وشأنها؟!

ثانيا: أن امرأة العزيز نفسها قد اعترفت أمام النسوة بأنها راودت يوسف عن نفسه، قال تعالى على لسان امرأة العزيز: ﴿وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ﴾ [يوسف:٣٢]، فكيف يعدل يوسف – عليه السلام – عن المفرد إلى الجمع تعظيما لأمر امرأة العزيز، مع اعترافها بمراودتها له، وفي هذا الاعتراف تحقير لشأنها، وتصغير لأمرها ومكانتها أمام النسوة؟!

ثالثا: أن سياق الآية يدل على أن هذا القول من يوسف – عليه السلام– هو خطاب بينه وبين ربه – عز وجل – وليس بينه وبين امرأة العزيز؛ حتى يتسنى لنا القول بأن يوسف عدل إلى صيغة الجمع في خطابه لها؛ تعظيما لشأنها، وخوفا من سلطانها.

رابعا: لو جاز لنا حمل الأثر الدلالي للعدول في الآية على التعظيم، فإن الأولى أن يقال: إن يوسف – عليه السلام – عدل إلى صيغة الجمع تعظيما لأمر سيده، وهو عزيز مصر؛ حتى لا يفتضح أمره، وينتشر خبره بين القوم؛ حيث إن عزيز مصر هو صاحب

---

(١) فتح القدير: ٢٩/٣.

الفضل والمنة على يوسف؛ لأنه هو الذي اشتراه، وأمر امرأته بأن تحسن منزلته ومعاملته، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف:٢١]، وعلى هذا فإنْ كان في العدول تعظيم؛ فالأَولى حمله على تعظيم شأن عزيز مصر لا على تعظيم شأن امرأته.

الثالث: أن المراد بالجمع هو التكرير؛ أي تكرير المراودة من امرأة العزيز ليوسف – عليه السلام – ومعاودة ذلك مرارا وتكرارا، ليلا ونهارا، سرا وجهارا؛ فالجمع في (يدعونني) يدل على تكرير فعل الدعوة، ومعاودته أكثر من مرة.

يقول الطبري: « وهذا الخبر من الله يدلُّ على أن امرأة العزيز قد عاودت يوسف في المراودة عن نفسه، وتوعَّدته بالسِّجن والحبس إن لم يفعل ما دعته إليه، فاختار السِّجن على ما دعته إليه من ذلك ؛ لأنها لو لم تكن عاودته وتوعَّدته بذلك، كان محالا أن يقول: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾، وهو لا يُدعَى إلى شيء، ولا يُخوَّف بحبس»[١].

والحال التي عليها يوسف – عليه السلام – من الرِّقِّ والعبودية والمملوكية تجعل هذا الوجه على قدر من الوجاهة؛ فإن يوسف – عليه السلام – هو الخادم والعبد المُشترَى الذي لا يملك من أمره شيئا، وامرأة العزيز هي السيدة المُطاعة صاحبة القوة، والبطش، والسلطان النافذ، والقول الناجز، وقد نشأ يوسف في بيتها تحت سمعها وبصرها، فهي تشاهده « في قعوده وقيامه، ويقظته ومنامه، وطعامه وشرابه، وحركته وسكونه»[٢]؛ فجدير بتلك الحال أن تكون مدعاة لتكرير المراودة والإغراء أكثر من مرة.

وبعد هذا العرض لما ذكره السمعاني من وجوه في تفسير قوله: ﴿يَدْعُونَنِىٓ﴾، ولما أضافه العلماء في هذا الشأن، فإن الوجه القائل بحمل (يدعونني) على ظاهره في إرادة الجمع، هو الوجه الذي يتراءى للباحث القول به والاعتماد عليه؛ حيث إن المراودة

---

(١) جامع البيان للطبري: ١٤٣/١٣، وانظر: النكت والعيون للماوردي: ٣٣/٣.

(٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، تأليف: محمد رشيد رضا: ٢٤٣/١٢.

والإغراء وقع ليوسف من امرأة العزيز ومن النسوة اللاتي رأينه، ويناصر هذا الوجه، ويشد عضده ما يأتي:

أولا: أن حمل (يدعونني) على ظاهره – الذي ورد عليه– من إرادة الجمع، هو المناسب والملائم لسياق النص القرآني في سورة يوسف؛ حيث جاء التعبير القرآني في أكثر من موضع من السورة بصيغة الجمع، من هذه المواضع: قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾ [يوسف:٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنۡهُ كَيۡدَهُنَّۚ﴾ [يوسف:٣٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [يوسف:٥١]، فهذه المواضع تؤكد حمل موضع الشاهد على الجمع؛ حيث هو الظاهر من المعنى، والملائم للسياق.

ثانيا: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [يوسف:٥١]، فيه تصريح على لسان الملِك بأن النسوة قد راودن يوسف عن نفسه، والتعبير بالخطب في (ما خطبكن) يدل على أن الملِك قد تقصى الأمر، ونظر في شأن النسوة قبل أن يحكم عليهن بأنهن راودن يوسف عن نفسه، فالخطب الأمر الجلل العظيم « يقال: جلَّ الخطب أي الأمر تقع فيه المخاطبة»[1].

ثالثا: قوله تعالى على لسان الملِك: ﴿مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [يوسف:٥١]، فقوله: (راودتن) من غير سؤالهن: راودتن يوسف أم لا؟ « هذا يدل أن الملِك قد علم أنهن راودن يوسف عن نفسه؛ لأنه قال: ﴿مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّۚ﴾ ولم يقل لهن: راودتن أم لا؟ ولكنه قطع القول فيه»[2].

رابعا: أن المجتمع الذي نشأ فيه يوسف – عليه السلام – مجتمع مترف منغمس في الشهوات والملذات تسيطر عليه الأهواء والرغبات، ليس فيه حدود أو قيود، كل شيء جائز مَسُوغٌ، ليس فيه حرام أو ممنوع؛ فهذا المجتمع بتلك الحال التي يعيشها أهله، من

---

(١) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي: (خ ط ب) ٥٦٨/٢.

(٢) تأويلات أهل السنة للماتريدي: ٢٥١/٦، ٢٥٢.

انعدام تامٍّ للوازع الديني أرض خصبة ومُهيَّأةٌ لوقوع المراودة والإغراء من امرأة العزيز، ومن النسوة اللاتي رأين يوسف – عليه السلام –.

خامسا: **أن امرأة العزيز اعترفت وأقرَّت أمام النسوة بأنها راودت يوسف عن نفسه، فهذا أَدعى إلى وقوع المراودة من النسوة كذلك؛ فإذا جاز وقوع هذا الأمر من امرأة العزيز مع سطوتها وقوة بطشها وسلطانها، وعلوِّ مكانتها؛ فإن وقوعه من النسوة أهون وأقرب إلى الحدوث مع كونهن أقلَّ في المنزلة، والمكانة الاجتماعية من امرأة العزيز.**

سادسا: **أن الأمور التي حدثت من النسوة عندما رأين يوسف؛ حيث أكبرنه، وقطعن أيديهن، وقلن حاشا لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم، كل هذه الأمور وتلك الأحداث تدل على أن النسوة قد أعجبن بيوسف لما رأينه، وقد وقع هذا الإعجاب في قلوبهن، فتلك الحال التي عليها النسوة تجعلهن عُرضة للوقوع في مراودة يوسف، وتربة خصبة لإغوائه واستهوائه.**

سابعا: **أن القول بوقوع المراودة من امرأة العزيز ومن النسوة تجعل البلاء شديدا، والاختبار والامتحان عظيما؛ حيث « صارت كل واحدة تخلو به على حدة فتقول له: يا يوسف! اقض لي حاجتي فأنا خير لك من سيدتك، تدعوه كل واحدة لنفسها وتراوده، فقال: يا رب كانت واحدة فصرن جماعة»[1]؛ وبهذا يكون الالتجاء إلى الله أعظمَ وأقوى، ويكون الاستعصام بالله أشدَّ وأولى من أن تكون المراودة وقعت من امرأة العزيز وحدها، وعندئذ تتجلى عناية الله، وتظهر عظمته في استخلاص يوسف من مكائد امرأة العزيز، والنسوة جميعا. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٨٥/٩.

في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩] :

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ فيه قولان: أَحدهما: أَنَّه خِطاب للملائكة، وهم الملائكة الذين يحضرون بقبض الرُّوح، وهذا قول ضعيف؛ لِأَنَّهُ قد قال: ﴿رَبِّ﴾. وأمَّا القول الثاني – وهذا المعروف – أَنَّ الخطاب مع الله، وكأَنَّ الكافر يسأَل ربَّهُ عند الموت أَنْ يردَّهُ إِلى الدُّنيا، فَإِنْ قيل: كيف يستقيم هذا، وقد قال: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ ، والواحد لا يُخاطَبُ بخطابِ الجمع، ولا يستقيم أَنْ يقولَ القائلُ: اللَّهُمَّ اغفروا لي؟ والجواب عنهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا ذُكِرَ بلفظ الجمع على طريق التَّفخيم والتَّعظيم، فَإِنَّ الله تعالى أَخْبَرَ عن نفسه بلفظ الجمع فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1] ، ومثل هذا كثير في القرآن، فذكر قوله: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ على مُوافقَةِ هذا كما يخاطب الجمع»[2].

موطن العدول في الآية قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾؛ حيث جاء التعبير القرآني بصيغة الجمع، والذي يناسب ظاهر النصِّ وسياق الآية هو أن يأتي التعبير القرآني بصيغة المفرد؛ متلائما ومتوافقا مع ما قبله في الآية؛ حيث سُبق بمفرد وهو: (ربِّ).

وفي تفسير هذا العدول وذلك التحول من المفرد إلى الجمع، أورد السمعاني قولين، وصف الأول بالضعف، والثاني بأنه المعروف، وبيان ذلك فيما يلي:

القول الأول: أَنَّه خِطاب للملائكة، وهم الملائكة الذين يحضرون بقبض الرُّوح، وهذا قول ضعيف؛ لِأَنَّهُ قد قال: ﴿رَبِّ﴾.

جعل السمعاني – في هذا القول – (ارجعون) خطابا للملائكة؛ حيث إن من عاين الموت، ورأى مقعده من النار، ورأى ملائكة العذاب، فإنه يخاطِب ملك الموت وأعوانه بأن يتركوه، ولا يقبضوا روحه؛ حتى يتسنى له الرجوع إلى الدنيا؛ لعله يعمل صالحا فيما ترك، ويطيع فيما عصى، ويصلح فيما أفسد.

---

(1) سورة الحجر، الآية: ٩.

(2) تفسير السمعاني: ٤٨٩/٣، ٤٩٠.

وقد حكم السمعاني على هذا القول بالضَّعْفِ؛ مستدلا بسياق الآية الذي يقتضي الإفراد؛ وذلك لمجيء (ارجعون) عقب (ربِّ) التي للمفرد.

وحَمْلُ (ارجعون) على أنه خطاب للملائكة له من أوجه تفسير المعنى ما يقويه، ويبعده عن الضعف الذي وصفه به السمعاني، وإن لم يكن بعدُ القول الأرجح، فإنه يكون قولا مقبولا غير مرفوض أو مضعَّف، وبيان هذه الأوجه فيما يلي:

أولا: **يجوز حَمْلُ المعنى على تقدير حذف مضاف، أي: يا ملائكة ربي ارجعوني. يقول الألوسي: « وقيل: الواو لكون الخطاب للملائكة عليهم السلام، والكلام على تقدير: مضاف، أي: يا ملائكة ربي ارجعوني»(١).**

ثانيا: **ذكر العلماء جواز جعل (ربِّ) للقسم، ويكون (ارجعونِ) خطابا للملائكة الموكَّلين بقبض رُوح المُحتضِرِ، وذلك على معنى: بحقِّ الله أو الرَّبِّ ارجعون. يقول نظام الدين النَّيْسابوريُّ: « وقيل: رَبِّ للقسم، والخطاب للملائكة القابضين للأرواح، أي: بحقِّ الله ارجعونِ»(٢).**

ثالثا: **جوَّز العلماء أن يكون المُحتضِرُ استغاث – أولا– بالله ثم صرف الكلام إلى خطاب الملائكة؛ لأن مسألة الرجوع إلى الدنيا مُوكَلَةً إليهم من قِبَلِ الله تعالى. يقول الطبري: « وإنما ابتُدِئَ الكلامُ بخطاب الله – جلَّ ثناؤه– ؛ لأنهم استغاثوا به، ثم رجعوا إلى مسألة الملائكة الرُّجوعَ والرَّدَّ إلى الدُّنيا»(٣).**

---

(١) روح المعاني للألوسي: ٢٦٢/٩، وانظر: الدر المصون للسمين الحلبي: ٣٦٦/٨، ٣٦٧، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٢٥٤/١٤، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): ٣٤٥/٦، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، تأليف: بهجت عبد الواحد صالح: ٤٢٦/٧.

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري: ١٣٥/٥، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٢٩٣/٢٣، ولباب التأويل في معاني التنزيل للخازن: ٢٧٦/٣، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، تأليف: نووي الجاوي: ٩٥/٢.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ١٠٨/١٧، وانظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي: ٦٥/٧، والنكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المُجاشِعِيِّ: ص: ٣٥٣، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ١٦٥/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٩/١٢.

واختار المبرِّدُ هذا الوجه في تفسير العدول الحادث في الآية؛ حيث جاء في التفسير البسيط للواحدي: « واختار المبرِّدُ هذا الوجه، فقال: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ خطاب للملائكة بعد أن قال: ربِّ، مستغيثا. ومثل هذا يَكْثُرُ في الكلام عن العرب أن يخاطبوا أحدًا ثم يصرف المخاطبة إلى غيره، لأنَّ المعنى مشتمل على ذلك»[1].

رابعا: يجوز أن يحمل المعنى على أنه خطاب لملك الموت وأعوانه الذين يحضرون عند قبض روح العبد، وعليه فإن معنى قوله: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾، أي: يقول لملك الموت وأعوانه: يا سيدي رُدَّني[2]. ويشد عضد هذا الوجه قول الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام:٦١] : « فذلك يدل على وجود ملائكة مُوَكَّلِينَ بقبض الأرواح، ويجوز أن يكون ملكُ الموت رئيسَ جماعةٍ وُكِّلُوا على قبض الأرواح. قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ﴾ [الأنفال:٥٠]»[3].

خامسا: ومما يُجَنِّبُ هذا الوجهَ الضَّعْفَ أن الآية صُدِّرَتْ بذكر الموت ومجيئه، والذي يحضر هو ملك الموت، وعليه فإن معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المؤمنون:٩٩]، أي: ملك الموت[4]، ومعه أعوانه، ويكون حمل المعنى على أنه خطاب للملائكة ملائما للسياق الذي ورد فيه النصُّ.

القول الثاني: أَنَّ الخطاب مع الله ... إِنَّمَا ذُكِرَ بلفظ الجمع على طريق التَّفخيم والتَّعظيم ... ومثل هذا كثير في القرآن، فذكر قوله: ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ على مُوافقَةِ هذا كما يخاطب الجمع.

---

(1) التفسير البسيط: ٦١/١٦.

(2) انظر: بحر العلوم للسمرقندي: ٤٢١/٢.

(3) مفاتيح الغيب للرازي: ٣٨٦/٢.

(4) انظر: التفسير البسيط للواحدي: ٦٠/١٦.

صرح السمعاني في هذا القول بالأثر الدلالي للعدول عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع؛ حيث عدل التعبير القرآني عن لفظ (ارْجِعْنِ) إلى لفظ (ارْجِعُونِ)؛ وذلك لملمح دلالي، وهو تعظيم المخاطَبِ وتفخيمه، وهذا الوجه في تفسير العدول في الآية نصَّ عليه كثير من العلماء، يقول الزجاج: « وقوله: ﴿ٱرْجِعُونِ﴾ وهو يريد اللَّه عزَّ وجلَّ وَحْدَهُ، فجاء الخطابُ في المسألة على لفظ الإخبار؛ لأنَّ الله عز وجل قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾[١]، وهو وحْدَهُ يُحْيِي وُيمِيتُ، وهذا لفظ تعرفه العَرَبُ للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعةُ، فكذلك جاء الخطاب في ﴿ٱرْجِعُونِ﴾»[٢].

ويُفهم من النصِّ السابق للسمعاني أن هذا الوجه في تفسير العدول في الآية هو الأرجح؛ حيث صرح في ثنايا حديثه بأنه المعروف، وهذا يدل على ترجيح هذا الوجه على غيره من أوجه تفسير الآية، ولم يتفرَّد السمعاني بهذا الترجيح لهذا الوجه؛ حيث ذهب كثير من العلماء إلى الحكم على هذا الوجه بأنه أجود الوجوه في تفسير الآية وأظهرها[٣].

واستشكل ابنُ مالك هذا الوجهَ، فلم يَرتض القول به، ولم يُجز لداع أن يدعو الله بلفظ الجمع؛ حيث يقول: « ولا أعلم أحدًا يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد»[٤].

---

(١) سورة ق، الآية: ٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢١/٤، ٢٢، وانظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي: ٥٥/٧، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٥٠٠٠/٧، وغرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٧٨٣/٢، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ١٥٥/٤، ومفاتيح الغيب للرازي: ٢٩٣/٢٣.

(٣) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣٦٦/٨، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٢٥٤/١٤، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ١٢٣/١٨.

(٤) شرح التسهيل: ٨١/١.

وقد انبرى كثير من المفسرين للرَّدِّ على ابن مالك، يقول جمال الدين القاسمي: «الواو في ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾ قيل لتعظيم المخاطَبِ وهو الله تعالى، وردّه ابن مالك بأنه لا يَعْرِفُ أحدا يقول: (رب ارحموني، ونحوه) لما فيه من إيهام التعدد. مدفوع بأنه لا يلزم من عدم صدوره عنا كذلك، ألا يطلقه الله تعالى على نفسه، كما في ضمير المتكلم»[1].

ويعضد مذهب المفسرين في الرَّدِّ على ابن مالك ما يلي:

أولا: أن الله – تعالى– أخبر عن نفسه بهذه الصيغة وشبهها في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وكفى بذلك حجة ودليلا، يقول السمين الحلبي: « وقد أَخْبَرَ تعالى عن نفسه بهذه الصيغةِ وشِبْهِها للتعظيم في غير موضع من كتابه الكريم»[2].

وإذا كان الرجل يُخاطَبُ على حَسَبِ ما يُخْبِرُ به عن نفسه، فإذا كان يقول: أنا فعلت، قيل له في المخاطبة: أنت فعلت، وإذا كان يُخْبِرُ عن نفسه بأن يقول: نحن فعلنا، قيل له في المخاطبة: أنتم فعلتم[3]؛ لأجل ذلك قال من حضرته الوفاة: ربِّ ارجعون؛ تعظيما وتفخيما وإجلالا للمخاطَبِ سبحانه وتعالى.

ثانيا: ورود ذلك في الشعر العربي، يقول الشاعر:

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ[4]

حيث قال: فارحموني على صيغة الجمع، ولم يقل: فارحمني على صيغة الإفراد.

ثالثا: وجود تعارف على هذا الوجه في العربية؛ حيث إن « العرب تتعارف أنَّ الجبَّارَ إذا أَخبر عن نفسه قال : لنفعلنَّ ولنرجعنَّ ؛ فإذا خوطِب كانت مخاطبتُهُ مخاطبةَ

---

(1) محاسن التأويل: ٣٠٢/٧، وانظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣٦٦/٨، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٢٥٤/١٤، وروح المعاني للألوسي: ٢٦٢/٩.

(2) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٦٦/٨.

(3) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي: ١٢٨/١.

(4) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الكشاف للزمخشري: ٢٠٢/٣، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٥٨٤/٧، والدر المصون للسمين الحلبي: ٣٦٦/٨.

الجميع، فيقال له: بِرِّونا وأَرجعونا»[١].

والأَصل في هذا أَن يقول الرئيس الذي له أَتباع يغضبون بغضبه، ويرضون برضاه ويقتدون بأَفعاله: أَمَرْنا ونهينا، وغضِبنا ورضينا؛ لعلمه بأَنه إِذا فعل شيئًا فَعَلهُ تُبَّاعُهُ؛ ولهذه العلّةِ قال الله جلَّ ذكره: أَرْسَلْنَا وخَلَقْنَا، ثمَّ كَثُرَ استعمالُ العرب لهذا الجمع حتَّى صار الواحد من عامَّةِ النَّاسِ يقول وحدَه: قُمْنا وقعدنا؛ والأَصل ذاك[٢].

وقد سُبِقَتْ آية الشاهد ومحل الدراسة بآيات تكلَّم اللهُ فيها عن نفسه بصيغة المُعظِّمِ نفسه؛ حيث قال تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَٰدِرُونَ ۝٩٥ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٥، ٩٦] ، ومن ثَمَّ فإن تفسير العدول في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾، وحمله على معنى التعظيم والتفخيم والإجلال لله – تعالى– هو الذي يتناسب وسياق الآيات السابقة للآية محل الدراسة.

وقد أورد العلماء وجهين آخرين في تفسير هذا العدول:

الأول: حيث ذكر المفسرون قولا آخر في تفسير العدول الحادث في الآية؛ فقد حملوه على معنى التكرير، أي: ارْجِعْنِ، ارْجِعْنِ، ارْجِعْنِ، ثم جمع في المخاطبة للدلالة على تكرير اللفظ والقول مرارا وتكرارا[٣].

وقد استحسن أحد المحدَثين هذا الوجه في تفسير الآية؛ حيث يقول – عقب إيراده هذا الوجه–: « وهذا ما يرجحه البحث؛ إذ إن "الواو" في الصيغة المعدول إليها "ارجعون" بمثابة التأكيد للفعل وما يتضمنه من إقرار بالذنب والندم والتحسر على ما فات بعد أن أيقن المتكلم بالموت واطلع على حقيقة الأمر»[٤].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٣/٨٥.

(٢) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ص: ١٨٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٨٥، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٧/٥٠٠٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/٩٦٠، وفتح القدير للشوكاني: ٣/٥٨٩.

(٤) دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية، بحث للدكتور: عصام عبد المنصف: ص ١٠١.

الثاني: وقد صرح به أحد المحدَثين في تفسير هذا العدول؛ حيث يقول: « كما لا يخفى ما أحدثته هذه الصيغة "ارجعون" من اطراد الإيقاع الموسيقي بين فواصل الآيات؛ فبصيغة الجمع التي تقتضي إثبات "واو" الجماعة والوقوف على "النون" تتوازى هذه الفاصلة مع فواصل الآيات السابقة عليها (يحضرون، الشياطين، يصفون، قادرون)، واللاحقة لها (يبعثون، يتساءلون، المفلحون، خالدون)»[1].

وعلى هذا فإن التحول عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع في الآية الكريمة أحدث قيمة إيقاعية للفواصل بين الآيات تجعل الأذن تطيب عند سماعها، وتتعلق بها سريعا.

وعقب هذا العرض لما ذكره السمعاني في تفسير العدول الواقع في الآية، ولما أضافه العلماء في هذا الصدد، يتبين بجلاء أن الأوجه المنصوص عليها، والأقوال المنظور إليها جميعها مقبولة مستحسنة، غير مرفوضة أو مستهجنة، ومن ثَمَّ فحمل معنى الآية عليها جائز؛ إذ ليس فيها ضعيف أو مستبعد، والذي يتراءى للباحث ترجيحه من هذه الأقوال ومن تلك الأوجه هو الوجه القائل بأن العدول الحادث في الآية هو للتعظيم والتفخيم؛ حيث إن الكافر أو المنافق إذا عاين الموت، وأصبح في إدبار من الدنيا وإقبال على الآخرة، ورأى ملك الموت ومعه ملائكة العذاب، ورأى هيئتهم؛ فهم غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون؛ فعندئذ يكون الكافر أو المذنب في حال وهيئة أحوج ما يكون إلى تعظيم وتفخيم وإجلال خالقه؛ حيث تكشَّفت له الغيبيات؛ فيلجأ إلى رب الأرض والسموات بالتضرع والتذلل المصحوب بكمال التعظيم والتفخيم؛ وذلك من أجل أن يُفسحَ له في عمره، ويُمدَّ له في أجله؛ لعله يرجع إلى الدنيا؛ فيعمل صالحا فيما ترك، ويطيع فيما عصى، ويؤمن فيما كفر وغوى.

إذن فالعدول عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع في الآية الكريمة يصور لنا الحال التي يكون عليها الكافر أو المنافق عند موته، فهو في سكرات الموت وكرباته وأهواله ينادي ملِك الملوك، ويخاطب ربَّ الأرباب بأسلوب يحوي كلَّ تعظيم وتفخيم وإجلال للخالق سبحانه وتعالى. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية، د: عصام عبد المنصف: ص ١٠١.

في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَۖ﴾ [الطلاق:١]:

يقول السمعاني: « قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ فَإن قيل: كيف خاطب النَّبِيَّ وحده في الابتداء ثم قال: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾؟ والجواب من أوجه: أَحدها: أَنَّ خِطابَ النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلام خِطابٌ لأمَّتِهِ، مثل خطاب الرئيس يكون خطابا للأتباع، وكأَنَّهُ قال: يا أَيُّها النَّبِيُّ والمؤمنون إذا طلَّقتم النِّسَاءَ. والجواب الثَّاني: أَنَّ قوله: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ على تحويل الخطاب إلى الغير مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا ... ﴾[1]. والجواب الثالث: أَنَّ فيه تقدير محذوف، وتقديره: يا أَيُّها النَّبِيُّ قل للمؤمنين إذا طلَّقتم النِّساءَ. وروى قَتَادَةُ عَنْ أَنس **أَنَّ النَّبِيَّ طَلَّقَ حَفْصَةَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الآيَةَ، وقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: رَاجِعْهَا فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ مِنْ أَزْوَاجِكَ فِي الْجَنَّةِ**[2]»[3].

طرح السمعاني سؤالا عن سبب عدول النص القرآني عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾؛ حيث إن ظاهر النص يقتضي مجيء التعبير القرآني على صيغة الإفراد: (إذا طلقت)؛ لكونه مسبوقا بمنادى مفردٍ، وهو يا أيها النَّبِيُّ؛ ولتفسير علة هذا التحول، والغرض من هذا العدول في الصيغة ذكر السمعاني ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأول: أَنَّ خِطابَ النَّبِيِّ ﷺ خِطابٌ لأمَّتِهِ، مثل خطاب الرئيس يكون خطابا للأتباع، وكأَنَّهُ قال: يا أَيُّها النَّبِيُّ والمؤمنون إذا طلَّقتم النِّسَاءَ.

وقد صرح علماء التفسير بهذا الوجه في تفسير التحول من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، يقول السمرقندي في هذا الشأن: « فالخطاب للنبي – صلى الله عليه وسلم–

---

(١) سورة يونس، الآية: ٢٢.

(٢) الحديث أورده الطبراني في المعجم الأوسط: ٥٥/١.

(٣) تفسير السمعاني: ٤٥٧/٥.

والمراد به هو وأمته، بدليل قوله: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، فذُكِرَ بلفظ الجماعة، فكأنه قال: يا أيها النبي ومن آمن بك، إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ يعني: أنت وأمتك»[1]. ويقول الألوسي: « وقيل: حذف نداء الأمة، والتقدير: يا أيها النبي وأمة النبي إذا طلقتم»[2].

وحُذف نداء الأمة – وهو المعطوف – وذلك لدلالة ما بعده عليه، يقول ابن عادل – في بيان أوجه تفسير العدول في الآية– : « الثاني: أنه خطاب له ولأمته، والتقدير: يا أيها النبي وأمته إذا طلقتم، فحذف المعطوف لدلالة ما بعده عليه»[3].

وهنا أمران يَتَقَوَّى بهما هذا الوجه في تفسير العدول:

الأمر الأول: مجيء الخطاب القرآني في آية الشاهد، وفي الآية التالية لها على صيغة الجمع في المخاطبة، من ذلك: (طلقتم، فطلقوهن، وأحصوا العدة، واتقوا الله ربكم، لا تخرجوهن، فأمسكوهن، أو فارقوهن، وأشهدوا، وأقيموا، ذلكم)، وهذا يدل على تقدير محذوف، وهو نداء أمة النبي ﷺ.

الأمر الثاني: ذكر العلماء في بيان سبب نزول الآية أنها نزلت في جماعة من الصحابة طلقوا نساءهم. يقول ابن العربي في سبب نزول الآية: « أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعُيَيْنَةَ بْنِ عَمْرٍو، وَطُفَيْلِ بْنِ الْحَارِثِ، وَعَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ»[4]. وهذا يؤكد وجاهة هذا القول في تفسير العدول في الآية الكريمة.

الوجه الثاني: من أوجه تفسير العدول الوارد في الآية هو حمل الخطاب في (طلقتم) على طريقة تحويل الخطاب، والانتقال من المخاطبة إلى الغيبة.

---

(1) بحر العلوم: ٣٧٣/٣، وانظر: التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي: ٤٥٨/١٤، والمحرر الوجيز لابن عطية: ٣٢٢/٥.

(2) روح المعاني: ٣٢٥/١٤.

(3) اللباب في علوم الكتاب: ١٤٢/١٩.

(4) أحكام القرآن: ٢٦٩/٤، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٨/١٨، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ١٩٥/١٠.

وقد أشار العلماء إلى هذا الانتقال في الخطاب، يقول الزمخشري في كشافه: « خَصَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم بالنداء وعمَّ بالخطاب، لأنَّ النَّبيَّ إمامُ أمَّته وقدوتُهم، كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم: يا فلان افعلوا كيت وكيت، إظهارا لتقدُّمه واعتبارا لتروُّسه، وأنه مَدَرَةُ[1] قومه ولسانهم، والذي يصدرون عن رأيه ولا يستبدُّون بأمر دونه، فكان هو وحده في حكم كلهم، وسادًّا مسدَّ جميعهم»[2].

وتكمن فائدة هذا التحول والانتقال من الخطاب إلى الغيبة فيما يلي:

أولا: في هذا التحول من خطاب النبي ﷺ وندائه إلى خطاب أمته وصحابته إظهار لجلالة منصب النبي ﷺ وعلوِّ مكانته، ورفعة منزلته، يقول أبو السعود: « تخصيصُ النداءِ بهِ عليه الصلاة والسلام مع عُمومِ الخطابِ لأمتِهِ أيضاً لتشريفه عليه الصلاة والسلام وإظهارِ جلالةِ منصبِهِ»[3].

ويشد عضد هذه الفائدة مجيء التعبير القرآني بلفظ النبي الذي يوحي بالعلوِّ والارتفاع، يقول الشهاب الخفاجي: « فخص النداء به مع أنّ الكلام معهم جميعا والحكم عام له صلى الله عليه وسلم ولهم؛ لأنه مقتداهم فنداؤه كندائهم كما يقال لكبير القوم: يا فلان افعلوا كيت وكيت فتخصيصه صلى الله عليه وسلم لرفعة شأنه، ولذا اختير لفظ النبيّ لما فيه من الدلالة على علوِّ مرتبته»[4].

ثانيا: أن في الابتداء بنداء النبي ﷺ ثم الانتقال إلى خطاب أمته وصحابته بقوله: (إذا طلقتم) تعظيما للنبي ﷺ وتفخيما له؛ وذلك لما في الطلاق من الكراهة، يقول

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب: مِدْرَهٌ، بالهاء؛ ومنه: مِدْرَهُ القوم: وهو الدافع عنهم والرئيس فيهم. انظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد: (هـ د ر) ٤٤٢/٣. أما مَدَرَةٌ، بالتاء فهي القَرْيَةُ، كما جاء في الصحاح للجوهري: (م د ر) ٨١٢/٢.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥٥٢/٤.

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٦٠/٨.

(٤) عناية القاضي وكفاية الراضي: ٢٠٣/٨.

الشهاب الخفاجي: « وقد قيل: إنه بعد ما خاطبه صرف الخطاب عنه لأمته؛ تلوينا له لما في الطلاق من الكراهة، فلم يخاطب به تعظيما له»[١].

الوجه الثالث: من أوجه تفسير العدول الوارد في الآية هو جعل الكلام على تقدير محذوف، ويكون التقدير: يا أَيها النَّبِيُّ قل للمؤمنين إِذا طلَّقتم النِّساءَ.

وقد ذكر العلماء هذا الوجه في تفسير العدول في الآية، يقول الماتريدي في تفسير هذا التحول: « فإنه يخرج على الإضمار – واللَّه أعلم – كأنه يقول: يا أيها النبي قل لأمتك: إذا أردتم أن تطلقوا نساءكم فطلقوهن لعدتهن؛ والدليل على أنه هكذا؛ فإنه يخرج الخطاب بعده كله للجماعة؛ حيث قال: (إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) »[٢].

ولم يرتض صاحب التسهيل لعلوم التنزيل هذا الوجه وحكم بضَعفه؛ وذلك حيث يقول: « وقيل: تقديره يا أيها النبي قل لأمتك إذا طلقتم، وهذا ضعيف لأنه يقتضي أن هذا الحكم مختص بأمته دونه»[٣].

وقد أضاف العلماء وجها آخر في تفسير التحول من مناداة المفرد إلى مخاطبة الجمع، وهو حمل هذا العدول على معنى التعظيم والإجلال للنبي ﷺ، وعلى هذا الوجه يكون النداء والخطاب للنبيﷺ؛ تعظيما وإجلالا له.

يقول مكي بن أبي طالب: « وقيل: إنه كله مخاطبة للنبي، لكن خوطب بلفظ الجمع على التعظيم والإجلال، كما يقال للرجل الجليل: أنتم فعلتم»[٤].

ويُقَوِّي هذا الوجه أمران:

---

(١) عناية القاضي وكفاية الراضي: ٢٠٣/٨.

(٢) تأويلات أهل السنة: ٤٩/١٠.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٣٨٣/٢.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧٥٢٠/١٢، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ٣٢٢/٥، وأحكام القرآن لابن العربي: ٢٦٩/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٨/١٨، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ١٤٢/١٩.

أولهما: ما ذكره العلماء في سبب نزول الآية؛ حيث نزلت في حفصة بنت عمر حين طلقها النبي ﷺ، « وقيل له: راجعها فإنها صوَّامة قوَّامة، وهي من إحدى أزواجك ونسائك في الجنة»[١].

ثانيهما: عِلْمُ المخاطبين بأن ما خوطب به النبي ﷺ خطاب لهم، إذ كانوا مأمورين بالاقتداء به إلا ما خُصَّ به دونهم، فخصَّه بالذكر ثم عَدَلَ بالخطاب إلى الجماعة؛ إذ كان خطابه خطابا للجماعة[٢].

ولم يرتض صاحب التسهيل لعلوم التنزيل هذا الوجه وحكم بضَعفه؛ وذلك حيث يقول: « وقيل: إنه خوطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطلقتم تعظيما له، كما تقول للرجل المُعَظَّمِ: أنتم فعلتم، وهذا أيضا ضعيف، لأنه يقتضي اختصاصه عليه الصلاة والسلام بالحكم دون أمته»[٣].

والحكم على هذا الوجه بالضَّعف يمكن الإجابة عنه بأن « توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ أسلوب من أساليب آيات التشريع المهتم به فلا يقتضي ذلك تخصيص ما يذكر بعده النبي ﷺ مثل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ﴾[٤]؛ لأن النبي ﷺ الذي يتولى تنفيذ الشريعة في أمته وتبيين أحوالها. فإن كان التشريع الوارد يشمله ويشمل الأمة جاء الخطاب مشتملا على ما يفيد ذلك مثل صيغة الجمع في قوله هنا ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ﴾ وإن كان التشريع خاصًّا بالرسول ﷺ جاءت بما يقتضي ذلك نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾[٥]»[٦].

---

(١) أسباب نزول القرآن للواحدي: ص ٤٣٥، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٢٦٩/٤، وزاد المسير لابن الجوزي: ٢٩٥/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٨/١٨.

(٢) انظر: أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص: ٣٤٦/٥.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٣٨٣/٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٦٥.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٦) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٢٩٤/٢٨.

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء وآرائهم في الأثر الدلالي للعدول العددي في الآية الكريمة؛ حيث أدلى كل واحد منهم بحجَّته في بيان فائدة التحول والانتقال من مناداة المفرد إلى مخاطبة الجماعة، يميل الباحث إلى القول بأنهما خطابان مفترقان، يقول ابن عطية: « والذي يظهر لي في هذا أنهما خطابان مفترقان، خوطب النبي على معنى تنبيهه لسماع القول وتلقي الأمر ثم قيل له: إذا طَلَّقْتُمُ، أي أنت وأمتك»[1].

ويشد عضد هذا القول في توجيه الآية الكريمة مجيء الخطاب القرآني في هذه الآية، وفي الآية التي تليها على صيغة الجمع في المخاطبة ، من ذلك: (طلقتم، فطلقوهن، وأحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن ، فأمسكوهن ، أو فارقوهن، وأشهدوا ، وأقيموا ، ذلكم) ، وحمل النص القرآني على غير ظاهره يحتاج إلى حجة قوية، وقرينة صارفة ؛ لأن حكم الظاهر عند علماء الأصول أنه « يجب العمل بمعناه الذي ظهر منه ، وتبادر إلى الذهن، قطعًا ويقينًا ، سواء كان اللفظ عامًّا أو خاصًّا ؛ لأن الأصل لغة وشرعًا عدم صرف اللفظ عن ظاهره ، إلا إذا قام دليل يقتضي العدول عن ذلك المعنى»[2].

ويقول صاحب أضواء البيان: « والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح»[3]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) المحرر الوجيز: ٣٢٢/٥.

(2) انظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، تأليف: محمد مصطفى الزحيلي: ٨٧/٢.

(3) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف: محمد الأمين الشنقيطي: ٢٦٦/٧.

ثانيا: **العدول عن الجمع إلى المفرد**:

في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٧]:

يقول السمعاني: « قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ أي: أسماعهم، ذكر الجمع بلفظ الواحد، ومثله كثير في القرآن. معناه: على موضع سمعهم، فختم على قلوبهم؛ كيلا يقبلوا الحق، وعلى سمعهم؛ كيلا يسمعوا الحق»[١].

موطن العدول في الآية في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾؛ حيث عدل التعبير القرآني عن صيغة الجمع إلى صيغة المفرد، فالملائم والمناسب لظاهر النص القرآني هو أن يأتي المضاف والمضاف إليه على صيغة واحدة، وهي صيغة الجمع، ودليل القول بالعدول في الآية ما يلي:

أولا: إضافة (سمع)، وهو مفرد إلى (هم)، وهو ضمير جمع للغائب.

ثانيا: وقوع قوله: (سمعهم) بين جمعين؛ حيث سبق بجمع، وهو قوله: (قلوبهم)، ولُحِقَ بجمع، وهو قوله: (أبصارهم).

ثالثا: وجود قراءة: (وعلى أسماعهم)[٢]، بصيغة الجمع.

وقد حَمَلَ السمعاني العدول في الآية على تقدير مضاف محذوف، أي على موضع سمعهم. وهذا الوجه في تفسير الآية ذكره العلماء وصرحوا به، يقول القرطبي: « ويحتمل أن يكون المعنى وعلى مواضع سمعهم، لأن السمع لا يختم وإنما يختم موضع السمع، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»[٣].

---

(١) تفسير السمعاني: ٤٧/١.

(٢) نُسبت هذه القراءة إلى عمرو بن العاص وابن أبى عبلة. انظر: زاد المسير لابن الجوزي: ٣٠/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٩٠/١، وانظر: بحر العلوم للسمرقندي: ٩٣/١، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ١٤٨/١، والتفسير البسيط للواحدي: ١١٥/٢.

وقد ذكر العلماء وجوها كثيرة في تفسير العدول العددي في الآية، وبيان أثره الدلالي، من هذه الوجوه ما يلي:

الأول: أن السمع في معنى المصدر، أو هو مصدر على الحقيقة، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه اسم جنس يقع على القليل والكثير، وكذلك المصدر في معنى الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

يقول الزجاج في تفسير العدول في الآية: « ففيه ثلاثة أوجه: فوجه منها أن السمع في معنى المصدر فَوُحِّدَ، كما تقول: يعجبني حديثكم، ويعجبني ضربُكُمْ؛ فوحِّد لأنه مَصْدَرٌ»[١]. ويقول الواحدي: « وحَّد السمع، لأنه مصدر، والمصادر لا تثنى ولا تجمع، لأن المصدر ينبئ عن الفعل، فهو بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع»[٢].

وحكم ابن عرفة على هذا الوجه بالضَّعف؛ حيث يقول: « الختم إذا كان حقيقة كأول تأويلات ابن عطية[٣]: فيه أنه حسِّي فلا يصح تعلقه بالسمع؛ لأن المصدر معنى من المعاني إلا أن يتجوز في الختم، أو يتجوز في السمع فيراد به محله»[٤].

وأيَّد الطاهر بن عاشور الحمل على المجاز؛ حيث يقول: « وإطلاق أسماء الجوارح والأعضاء إذا أريد به المجاز عن أعمالها ومصادرها جاز في إجرائه على غير المفرد إفراده وجمعه وقد اجتمعا هنا فأما الإطلاق حقيقة فلم يصح، قال الجاحظ في «البيان»[٥]: قال بعضهم لغلام له اشتر لي رأس كبشين فقيل له ذلك لا يكون، فقال: إذا فرأسي كبش فزاد كلامه إحالة»[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٨٢/١، ٨٣.
(٢) التفسير البسيط: ١١٤/٢، ١١٥.
(٣) انظر: المحرر الوجيز: ٨٨/١.
(٤) تفسير ابن عرفة: ١٢٩/١.
(٥) انظر: البيان والتبيين: ١٦٦/٢.
(٦) التحرير والتنوير: ٢٥٦/١.

الثاني: أن إفراد السمع وتوحيده؛ جاء لأمن اللبس، يقول البيضاوي: « ووحَّد السمع للأمن من اللبس»[١]، يفعلون ذلك إذا أمنوا اللبس، فإذا لم يؤمن كقولك: فرشهم وثوبهم، وأنت تريد الجمع رفضوه[٢].

وحكم بعض العلماء على هذا الوجه بالضَّعف؛ وذلك لأن علة أمن اللبس يمكن القول بها في قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾، وإذا كانت حاصلة في القلوب فهلا قيل: على قلبهم، على الإفراد[٣].

الثالث: أن إضافة السمع إليهم قد دلَّ على معنى الجمع، فالعرب تكتفي من جمع المضاف بجمع المضاف إليه[٤]، وكذلك وقوعه بين جمعين أغنى عن لفظ الجمع، يقول السمرقندي: « وقد قيل: إن الإضافة إلى الجماعة تغني عن لفظ الجماعة، لأنه قال: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ فقد أضاف إلى الجماعة، والشيء إذا أضيف إلى الجماعة مرة يذكر بلفظ الجماعة، ومرة يذكر بلفظ الوحدان، فلو ذكر القلوب والأبصار بلفظ الوحدان لكان سديداً في اللغة فذكر البعض بلفظ الوحدان، والبعض بلفظ الجماعة وهذه علامة الفصاحة، لأن كتاب الله تعالى أفصح الكلام»[٥].

الرابع: أن السمع استعمل بمعنى السامعة، وهي الأذن، يقول أبو البقاء العكبري – في بيان أوجه تفسير العدول والتحول في الآية–: « والثاني: أن السمع هنا استُعمل بمعنى السَّامِعَةِ، وهي الْأُذُنُ، كما قالوا: الغيب بمعنى الغائب، والنَّجْمُ الغائب والنَّجْمُ بمعنى الناجم»[٦].

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/٤٣.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٢/٢٩٥.

(٣) انظر: تفسير ابن عرفة: ١/١٢٨، ١٢٩.

(٤) انظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني: ١/١٠٨.

(٥) بحر العلوم: ١/٩٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣.

وهذا الوجه لم يسلم من النقد؛ إذ لم يرتض القول به الطاهر بن عاشور؛ حيث يقول: « لا يطلق على الآذان سمع ألا ترى أنه جمع لما ذكر الآذان في قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩]، وقوله: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت:٥]»[١].

الخامس: أراد سمع كل واحد منهم؛ فسدَّ الواحد مسدَّ الجمع، يقول الثعلبي: « وقيل: أراد سمع كل واحد منهم، كما يقال: أتاني برأس كبشين، أراد برأس كل واحد منهما»[٢].

السادس: المراد بالسمع في الآية الاستماع، أي وعلى استماعهم، يقول القرطبي: «وقد يكون السمع بمعنى الاستماع، يقال: سمعك حديثي أي استماعك إلى حديثي يعجبني»[٣].

السابع: ذكر بعض العلماء في توجيه العدول وجها صرفيا؛ وهو أن السمع على وزن (فَعْل)، ساكن العين صحيحها، وهذا الوزن – غالبا– لا يجمع على (أَفْعَال)[٤]، يقول الزركشي في تعليل العدول العددي الحادث في الآية: « لِأَنَّ فَعْلًا ساكنَ العين صحيحَها لا يُجْمَعُ على أَفْعَالٍ غالبًا وليس له جَمْعُ تكسير فلمَّا كان كذلك اكتفى بدلالة الجنس على الجمعِ»[٥].

ويجاب عن هذا الوجه بأن جمع (سمع) على (أسماع) قد ورد له شاهد شعري، وهو قول الشاعر:

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٥٥/١.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٥١/١، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٢٩٥/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٩٠/١.

(٤) وذلك لأن صيغة (أفعال) تطرد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب ... وفي كل اسم واوي الفاء أو مضعف، نحو: وقت وأوقات، وعمّ وأعمام ... أما الاسم الثلاثي الذي على وزن (فعل)، بفتح فسكون، صحيح العين؛ فمنع كثير من النحاة جمعه قياسا على: (أفعال)، وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياسيا على: (أفعال)، فيقال: بحث وأبحاث، وسهم وأسهام ... ولا مانع أن يجمع –كغيره– على صيغة أخرى، إذا انطبق عليه وصف المفرد الذي يطرد جمعه عليها. انظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٦٣٧/٤: ٦٣٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣٥٨/٣.

قَالَتْ وَلَمْ تَقْصِدْ لِقِيلِ الخَنَا مَهْلاً فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْمَاعِي[١]

الثامن: جاء التعبير القرآني بالجمع في القلوب والأبصار، وبالإفراد في السمع؛ وذلك للدلالة على أن القلوب والأبصار لها متعلقات ومدركات متعددة ومختلفة، أما السمع فمدركاته ومسموعاته واحدة ليس بها اختلاف أو تعدد، يقول الطاهر بن عاشور في بيان الأثر الدلالي لهذا العدول: « وقد تكون في إفراد السمع لطيفة روعيت من جملة بلاغة القرآن هي أن القلوب كانت متفاوتة واشتغالها بالتفكر في أمر الإيمان والدين مختلف باختلاف وضوح الأدلة، وبالكثرة والقلة، وتتلقى أنواعا كثيرة من الآيات، فلكلٍّ عقل حظه من الإدراك، وكانت الأبصار أيضا متفاوتة التعلق بالمرئيات التي فيها دلائل الوحدانية في الآفاق، وفي الأنفس التي فيها دلالة، فلكلٍّ بصر حظه من الالتفات إلى الآيات المعجزات والعبر والمواعظ، فلما اختلفت أنواع ما تتعلقان به جمعت. وأما الأسماع فإنما كانت تتعلق بسماع ما يلقى إليها من القرآن فالجماعات إذا سمعوا القرآن سمعوه سماعا متساويا، وإنما يتفاوتون في تدبره والتدبر من عمل العقول؛ فلما اتحد تعلقها بالمسموعات جعلت سمعا واحدا»[٢].

وهذا الوجه في تفسير العدول في الآية هو أظهر الوجوه التي ذُكرت؛ وهذا راجع إلى عنايته بذكر الجانب الدلالي للعدول العددي، فللجمع أثر دلالي، وكذلك للإفراد أثر دلالي، وهذا يدلنا على حسن وبلاغة ودقة التعبير القرآني، وكذلك إعجازه في لفظه ومعناه، فقد عبَّر القرآن الكريم « عن ختم قلوبهم وسمعهم بجمع القلوب وإفراد السمع؛ لأن الأسباب التي تغلق القلب متعددة، بتعدد أصناف الهوى، فكأن كل واحدة تسكن قلبا، وتتعدد القلوب بتعدد ما ملأها من أهواء، وتتضافر هذه الأهواء، وأفرد السمع؛ لأنه طريق واحد، وجارحة واحدة، ونور الحق واحد، وصوته واحد، ولكن لا يُسمع»[٣]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) البيت من السريع، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي في ديوانه، ص: ٧٨.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٥٦/١.

(٣) انظر: زهرة التفاسير، محمد أبو زهرة: ١١٩/١.

في تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران:٧]:

يقول السمعاني: «﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أَي: أصل الكتاب، فإن قالَ قائل: لِمَ لَمْ يقل: هُنَّ أُمَّهَاتُ الكتابِ؟ قيل: قالَ الفراء[1]: تقديره: هُنَّ الشيء الذي هو أصل الكتاب. وقالَ غيره: معناه: كل واحدة منهن أصل الكتاب، كما يقال: القوم أسد عليَّ، أَي: كل واحد منهم أسد عليَّ، ومعناه: هن أصل الكتاب؛ لأنَّ الخَلق يفزعون إليه، كما تفزع الفروع إلى الأصول»[2].

موطن العدول في الآية الكريمة في قوله: ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ حيث جاء لفظ (أُمّ) على الإفراد، وهو خبر لجمع، وهو قوله: ﴿هُنَّ﴾، فالملائم لظاهر النص القرآني أن يأتي الخبر على صيغة الجمع موافقا المبتدأ في ذلك، لكن التعبير القرآني عدل عن هذه المطابقة؛ فجاء الخبر على صيغة الإفراد بينما كان المبتدأ على صيغة الجمع، ولهذا العدول العددي أثر دلالي؛ فكل عدول في اللفظ يصاحبه عدول في المعنى، وقد ذكر السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول:

الوجه الأول: قول الفراء: تقديره: هُنَّ الشيء الذي هو أصل الكتاب.

وهذا الوجه في تفسير العدول في الآية هو من باب مراعاة الحمل على المعنى؛ لأن المعنى: أن الآيات المحكمات في تكاملها وتآلفها في تقدير شيء واحد، فهي كالآية الواحدة؛ فأفرد حملا على المعنى.

يقول الثعلبي: « وإنّما قال أُمُّ الْكِتابِ ولم يقل أُمَّهات الكتب؛ لِأَنَّ الآيات كلها في تكاملها واجتماعها كالآية الواحدة، وكلام الله واحد»[3].

---

(1) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٩٠.

(2) تفسير السمعاني: ١/٢٩٤.

(3) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣/٩، وانظر: التفسير البسيط للواحدي: ٥/٤١، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي: ١/٤١٠.

ويقول العكبري: «(هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ): في موضع رفع صفة لآيات، وإنما أفرد (أُمّ) وهو خبر عن جمع؛ لأن المعنى أن جميع الآيات بمنزلة آية واحدة، فأفرد على المعنى»(١).

وعلى هذا فالمراد أن الآيات مجتمعات هن أم الكتاب، وليس كل آية منفردة أمًّا للكتاب، ونظير ذلك « قوله تعالى ذكره: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [سورة المؤمنون:٥٠] ، ولم يقل: آيتين، لأن معناه: وجعلنا جميعهما آية. إذ كان المعنى واحدًا فيما جُعلا فيه للخلق عبرة. ولو كان مراده الخبرَ عن كلِّ واحد منهما على انفراده بأنه جُعل للخلق عبرةً، لقيل: وجعلنا ابن مريم وأمه آيتين؛ لأنه قد كان في كلِّ واحد منهما لهم عبرةٌ، وذلك أن مريم وَلَدَتْ من غير رَجُل، ونطق ابنُها، فتكلَّمَ في المهد صبيًّا، فكان في كلِّ واحد منهما للناس آيةٌ»(٢).

وهناك شِقٌّ آخر في وجه الحمل على المعنى، وهو اعتبار المعنى في تفسير (أم الكتاب)؛ إذ المعنى: أصل الكتاب، وعلى هذا فكلمة (أم) لا تجمع؛ لأن معناها: (أصل)؛ والأصل يوحَّد ولا يجمع.

يقول السمين الحلبي – في معرض حديثه عن تفسير العدول في الآية –: « وقيل: لأنه بمعنى أصلِ الكتابِ، والأصلُ يُوَحَّدُ»(٣).

الوجه الثاني: أن كل واحدة منهن – أي الآيات المحكمات – أصل الكتاب، كما يقال: القوم أسد عليَّ، أي: كل واحد منهم أسد عليَّ.

وقد صرح العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول في الآية، يقول العكبري: « ويجوز أن يكون المعنى: كلٌّ منهنَّ أمُّ الكتاب؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ﴾(٤)؛ أي فاجلدوا كلَّ واحد منهم»(٥).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٨/١.

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ١٨٩/٥، ١٩٠.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٦/٣.

(٤) سورة النور، الآية: ٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٨/١، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٢٣/٣.

ولم يرتض الطبري هذا الوجه في تفسير العدول في الآية؛ حيث عقَّب عليه قائلا: «ووحَّد ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ولم يجمع فيقولُ: هنَّ أمَّهاتُ الكتابِ. وقد قال: ﴿هُنَّ﴾؛ لأنَّهُ أراد: جميع الآياتِ المُحْكَماتِ أمّ الكتابِ، لا أنَّ كلَّ آيةٍ منهنَّ أمُّ الكتابِ، ولو كان معنى ذلك أن كلَّ آية منهنَّ أمُّ الكتابِ، لكان لا شكَّ قد قِيل: هنَّ أُمَّهاتُ الكتابِ»[1].

والمطالع لأقوال العلماء في تفسير العدول العددي في الآية يجدهم أضافوا وجوها أخرى فوق ما ذكره السمعاني، من هذه الوجوه ما يلي:

الأول: أن التعبير القرآني جاء بصيغة الإفراد في موضع الجمع اكتفاء بالمفرد عن الجمع، واستغناء بلفظ (أم) عن إيراد لفظ (أمهات). يقول صاحب النكت في القرآن الكريم- في معرض حديثه عن وجوه تفسير العدول في الآية -: « والثاني: أنه استغنى فيه بالإفراد عن الجمع»[2].

الثاني: أنه وَحَّدَ بناء على ظاهر اللفظ، حيث إن لفظ الكتاب بعدها جاء على الإفراد، وقد أورد هذا الوجه صاحب غرائب التفسير؛ حيث يقول: « وَحَّدَ لأنَّ الأُمَّ لا تكون إلا واحدة، والكتاب بعدها واحد في اللفظ»[3].

الثالث: أنه أفرد على سبيل الحكاية، وذلك على تقدير الجواب، كأنه قيل: ما أمُّ الكتاب؟ فقال: هن أم الكتاب، كما يقال: مَن نظيرُ زَيْدٍ؟ فيقول قوم: نحن نظيره، كأنهم حكوا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: دعني من تمرتان، أي: مما يُقال له: تمرتان[4].

---

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ١٨٩/٥.

(2) النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المُجاشِعِي: ص: ١٧٥، وانظر: إعراب القرآن لإسماعيل الأصبهاني: ص: ٧٣، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٧/٢.

(3) غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٢٤١/١.

(4) انظر: التفسير البسيط للواحدي: ٤١/٥، والدر المصون للسمين الحلبي: ٢٥/٣، ٢٦، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٢٩/٥.

وكان الأخفشُ أوَّلَ من وَرَدَ عنه القول بالحكاية في تفسير العدول العددي في الآية؛ إذ يقول: « قال: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ولم يقل: "أُمَهاتُ" كما تقول للرجل: "مالِي نَصيرٌ" فيقول: " نَحْنُ نَصِيرُكَ" وهو يشبه "دَعْنِي من تمْرَتان"»(١).

وذهب مذهبَ الأخفش في تفسير العدول في الآية جماعةٌ من العلماء، يقول الجوهري: « وقوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ولم يقل أُمَّهاتُ، لأنَّه على الحكاية، كما يقول الرجل: ليس لي مُعينٌ، فتقول: نحن مُعينُكَ، فتحكيه»(٢).

ولم يرتض الطبري هذا الوجه في تفسير العدول في الآية، وتعقَّب الأخفشَ فيما ذهب إليه؛ إذ يقول: « وقد قال بعضُ نحويِّى البصرةِ: إنما قيل: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. ولم يقُلْ: هنَّ أمهاتُ الكتابِ، على وجهِ الحكايةِ، كما يقولُ الرجلُ: ما لي أنصارٌ، فتقولُ: أنا أنصارُك، أو: ما لي نظيرٌ، فتقولُ: نحن نظيرُك. قال: وهو شَبيهُ: دَعْنى مِن تمرتان ... وهذا قولٌ لا معنَى له؛ لأنَّ كلَّ هذه الشَّواهدِ التي استشهدها، لا شكَّ أنهنَّ حكايات حاكِيهنَّ بما حَكَى عن قولِ غيرِه وألفاظِه التي نطَق بهنَّ، وأن معلومًا أن الله جلَّ ثناؤُه لم يَحْكِ عن أحدٍ قوله: أمُّ الكتابِ. فيجوز أن يقالَ: أَخْرَجَ ذلك مُخْرَجَ الحكايةِ عمَّن قال ذلك كذلك»(٣).

وعقِب هذا العرض لأقوال العلماء في تفسير العدول العددي في الآية يتراءى للباحث أن أظهر هذه الأوجه هو الوجه القائل بأن الإفراد في الآية لبيان أن الآيات المحكمات في اجتماعها وتكاملها وتآلفها كالآية الواحدة، التي هي الأم والأصل الذي يُردُّ إليه الآيات المتشابهات. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) معاني القرآن: ٢٠٨/١.

(٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): (أ م م) ١٨٦٤/٥، وانظر: لسان العرب لابن منظور: (أ م م) ٣١/١٢.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ١٩٠/٥، ١٩١.

في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام:٤٦]:

يقول السمعاني: « ذكر أشياء، ثم قال: ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ فاختلفوا؛ فقال بعضهم: معناه: يأتيكم بما أَخَذَ. وقال آخرون: قوله: ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ يرجع إلى السمع خاصة، واندرج فيه الأبصار والقلوب. ومن هذا ذهب بعض العلماء إلى أن السمع أفضل من سائر الحواس؛ حيث خصه بالكناية، وقالوا: هو مثل قوله – تعالى –: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[1]، و" الهاء " راجعة إلى الله – تعالى – واندرج فيه الرسول»[2].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾؛ حيث عدل عن صيغة الجمع إلى صيغة المفرد، فقد جاء الضمير في "به" على الإفراد مع كون مرجعه متعددا، وظاهر النص القرآني يلائمه أن يقال: بها؛ حيث إن هذا الضمير كناية عن جملة من الأمور والأشياء التي سبق ذكرها، وقد أورد السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول العددي وبيان أثره الدلالي، وذلك على النحو التالي:

الوجه الأول: معناه: يأتيكم بما أَخَذَ، وإفراد الضمير – على هذا الوجه – يكون راجعا إلى توحيد (ما)، وهي بمعنى الموصول، أي بالذي أخذ، وقد صرح العلماء بهذا الوجه، يقول الطبري – في معرض حديثه عن الوجوه التي يجوز حمل العدول عليها–: « وجائزٌ أن تَكونَ مَعْنيًّا بها: مَن إلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكم بما أَخَذ منكم؛ مِن السمع والأبصارِ والأفئدةِ؟ فتكونَ مُوَحَّدةً لتوحيدِ (ما)، والعربُ تَفْعَلُ ذلك إذا كَنَتْ عن الأفعالِ وحَّدَتِ الكِنايةَ، وإن كثر ما يُكْنَى بها عنه مِن الأفاعيلِ، كقولهم: إقبالُك وإدبارُك يُعْجِبُني»[3].

---

(1) سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(2) تفسير السمعاني: ١٠٥/٢.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٥٢/٩.

وهذا الوجه الذي ذكره الطبري نقله عن الفراء؛ حيث جاء في معاني القرآن للفراء: « وقوله: يَأْتِيكُمْ بِه كناية عَن ذهاب السمع والبصر والختم على الأفئدة، وإذا كنَّيْتَ عن الأفاعيل، وإن كثرت وحَّدْت الكناية، كقولك للرجل: إقبالك وإدبارك يؤذيني»[١].

والقائلون بهذا الوجه اختلفوا فيما بينهم في تقدير معنى الضمير، فقيل معناه: بما أخذ وختم عليه[٢]. وقيل: الهاء تعود على معنى المأخوذ والمختوم؛ فلذلك أفرد[٣]. وقيل: الهاء تعود إلى الأخذ، والمراد به المأخوذ[٤]، والهاء حينئذ كناية عن المصدر؛ فلذلك وُحِّدَتْ[٥].

الوجه الثاني: قوله: ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ يرجع إلى السمع خاصة، واندرج فيه الأبصار والقلوب.

وقد صرح كثير من العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول العددي في الآية؛ حيث جعلوا الضمير كناية عن السمع؛ وذلك لأن السمع أول مذكور، وهو على صيغة المفرد، فيكون عود الضمير إليه مناسبا وملائما. وفي هذا الصدد يقول الطبري: « جائزٌ أن تَكونَ الهاءُ عائدةً على "السمع"، فتكونَ موحَّدةً لتوحيد "السمعِ"»[٦]. ويقول العكبري: « والهاء في «به» تعود على السمع، لأنه المذكور أولا»[٧].

---

(١) معاني القرآن: ٣٣٥/١.

(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان: ٥١٦/٤.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٤٩٧/١.

(٤) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٣٦٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس: ٤٢٦/٢.

(٦) جامع البيان: ٢٥٢/٩، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٩/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٤٢٦/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي ابن أبي طالب: ٢٠٢٧/٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ٣٠/٢.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٧/١.

ولم يرتض الألوسي هذا الوجه في تفسير العدول العددي في الآية، وحكم ببعده؛ حيث يقول – في بيان أوجه تفسير الضمير–: « أو راجع إلى السمع وما بعده داخل معه في القصد ولا يخفى بعده»[1].

كما أن هذا الوجه يُرْجِعُ الضَّميرَ إلى السمع بالتصريح وإلى غيره من الأشياء المذكورة بدلالة التضمين، والتضمين كما ذكر العلماء هو خلاف الأصل[2].

وذكر صاحب العذب النمير هذين الوجهين في تفسير العدول العددي في الآية، وجعل أظهر الوجهين هو حمل الضمير في (به) على معنى: بما ذُكِرَ، وذلك حيث يقول – في معرض حديثه عن تفسير العدول في الآية–: « يُجابُ عنه بجوابين: أحدُهما: أن قولَه: (به) أي: بما ذُكِرَ، أي: بذلك الشيءِ المأخوذِ، وهذا معروفٌ في كلامِ العربِ ... الوجهُ الثاني: هو ما عُرِفَ في القرآنِ وفي لغةِ العربِ أنه قد تأتي المتعاطفاتُ سواء كانت متعاطفاتٍ بـ (واو)، أو متعاطفاتٍ بـ (أو)، أو متعاطفاتٍ بـ (فاء)، ويرجعُ الضميرُ على واحدٍ منها، وتكونُ الأُخَرُ مفهومةً من ذلك؛ لأنه لَمَّا رَجَعَ على واحدٍ فُهِمَ أن الباقيَ مثلُه، وهذا كثيرٌ في القرآنِ وفي كلامِ العربِ ... وأَظْهَرُ الوجهين: الأولُ، أن المعنى ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ أي: بما ذُكِرَ ممَّا أَخَذَهُ اللَّهُ منكم. كقوله جلَّ وعلا: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨]، أي: ذلك المذكور، ولم يقل: «ذَلِكُمَا» ... هذا معروفٌ في كلامِ العربِ»[3].

وفي هذا القول لصاحب العذب النمير تفسيرٌ للضمير بالموصول، إلا أنه خلط بين تفسير الضمير بالموصول وتفسيره باسم الإشارة، وحدث هذا منه عند تفسيره لمعنى الضمير في الآية، وكذلك عند استشهاده على صحة قوله وترجيحه.

---

(1) روح المعاني: ١٤٤/٤.

(2) انظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ١٠٥/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ص١٩٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٤٤٦٢/٩.

(3) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير لمحمد الأمين الشنقيطي: ٢٧١/١: ٢٧٤.

وقد أورد العلماء وجوها أخرى فوق الوجهين الواردين عند السمعاني، وبيان هذه الوجوه على النحو الآتي:

الأول: **أن الضمير في (به) كناية عن الهُدى، يقول الفراء: « وقد يُقال: إنَّ الهاء التي في به كناية عن الهدى»[١].**

وفي تفسير المراد بالهُدى – الذي هو مرجع الضمير – قولان:

أولهما: أن المراد بالهُدى في هذا الوجه هو الهُدى المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾[٢]، وهو بعيد، لبعده منه[٣].

ثانيهما: أن المراد بالهُدى في هذا الوجه هو الهُدى الذي يتضمنه المعنى[٤]؛ لأنَّ أَخْذَ السمع والبصر والختمَ على القلوب سببُ الضلال وسدٌّ لطرق الهداية[٥].

وهذا القول في تفسير الهُدى، وأن المراد به الهُدى الذي يتضمنه المعنى، يرجع إلى الوجه الأول الذي ذكره السمعاني في تفسير العدول في الآية، والذي حمل الضمير في (به) على معنى: بما أَخَذَ؛ وقد قال العلماء في المراد بالأخذ في الآية: « أَخْذُ منافع هذه الأشياء، أي: إنْ أَخَذَ منافعَ سمعكم، ومنافعَ بصركم، ومنافعَ عقولكم، من إله غير اللَّه يأتيكم به: أي يأتيكم بمنافع سمعكم، ومنافع بصركم، ومنافع عقولكم ... وقيل: يراد بأَخْذِ السمع والبصر وما ذُكِرَ: أَخْذُ أَعْيُنِها وأَنْفُسِها»[٦]، ومن منافع هذه الأشياء أنها طريق للهُدى وسبيل للهداية.

---

(١) معاني القرآن: ٣٣٥/١، وانظر: جامع البيان للطبري: ٢٥٢/٩، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي ابن أبي طالب: ٢٠٢٧/٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

(٣) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٣٦١/١.

(٤) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ٢٩٣/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٤٢٨/٦.

(٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٥١٦/٤.

(٦) تأويلات أهل السنة للماتريدي: ٨٦/٤، ٨٧.

الثاني: أن الضمير في (به) عائد على كل واحد من الأشياء المذكورة قبله[١].

الثالث: أن الضمير في (به) راجع إلى واحد من الأشياء المذكورة قبله، يقول الشوكاني: « وقيل: الضمير راجع إلى أحد هذه المذكورات»[٢].

الرابع: أن الضمير في (به) مستعار لاسم الإشارة المفرد، ويكون معنى: يأتيكم به، أي: يأتيكم بذلك. يقول النيسابوري – تعليقا على أوجه تفسير العدول في الآية –: « والأحسن أن يقال: إنه ذكر أشياء متعددة، فوجب أن يعود الضمير إلى جميعها مؤنثا؛ إذ لا ترجيح، وحيث لم يكن الضمير مؤنثا علم أنه أراد المذكور مطلقا، فتعين أن يشار إليه بذلك، ثم إنه أقام الضمير المذكور مقامه»[٣].

وهذا الوجه في تفسير العدول في الآية هو الأظهر والأجود؛ حيث إن اسم الإشارة يؤول به الضمير المفرد إذا كان مرجعه متعددا[٤]، يقول عبد القادر البغدادي – تعقيبا على تأويل الزمخشري[٥] للضمير باسم الاشارة وبالموصول –: « فأَوَّلَ الضمير المخالف لمرجعه باسم الإشارة وبالموصول، وهما تأويلان معروفان للضمير المخالف، والأول أجود؛ لأن التأويل بالموصول يستدعي زيادة تقدير، ولأن التأويل باسم الإشارة تأويل للراجع، وبالموصول تأويل للمرجع، وتغيير التابع أهون من تغيير المتبوع»[٦].

ويشد عضد تفسير الضمير في (به)، وجعله بمعنى (ذلك) أن اسم الإشارة المفرد كَثُرَ في الاستعمال التعبير به عن أشياء عدة[٧]؛ ولذلك فإن عود اسم الإشارة المفرد على متعدد له شواهده القرآنية والشعرية التي تجعل تأويل الضمير به هو الأجود والأظهر، من هذه الشواهد:

---

(١) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٣٦٠/١.

(٢) فتح القدير: ١٣٤/٢، وانظر: روح المعاني للألوسي: ١٤٥/٤.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٨٠/٣.

(٤) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي: ٢٥٢/٤.

(٥) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢٤/٢.

(٦) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٢/٤.

(٧) انظر: روح المعاني للألوسي: ١٤٤/٤.

(أ) قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨]، «بَيْنَ ذلِكَ، أي بين ما ذكر من الفارض والبكر؛ ولذلك أضيف إليه بين، فإنه لا يضاف إلا إلى متعدد»[١].

(ب) قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]، «ومن يفعل ذلك، أي: ما ذكر من قتل النفس المحرمة، والزنا، وشهادة الزور، والشرك – يلق أثامًا»[٢]، فالإشارة بقوله: (ذلك) إلى ما ذكر من الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق، والزنا[٣].

(ج) ومن الشواهد الشعرية، قول الشاعر:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[٤]

وكلا ذلك على معنى: وكلا ما ذُكر[٥].

هذه الشواهد تجعل الوجه الأجود في تفسير العدول في الآية هو أن يكون الضمير في (به) بمنزلة اسم الإشارة المفرد. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٨٦/١.

(٢) تأويلات أهل السنة للماتريدي: ٤٢/٨.

(٣) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٨٦/٢.

(٤) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرَى، في ديوانه، ص:٤١.

(٥) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٢/٤.

المبحث الثاني: وقوع العدول بين الإفراد والتثنية

الأصل في كلام العرب دلالة كُلِّ لفظ على ما وُضع له، فيدلُّ المفرد على واحد، ويدلُّ المثنى على اثنين[1]، إلا أن المقتفي لآثار العرب في نظمها ونثرها يجد مواطن كثيرة في كلامهم قد عُدل فيها عن هذا الأصل، فتجد الواحد يُعبَّرُ عنه بلفظ المثنى، وكذلك تجد الاثنين يُدَلُّ عليهما بلفظ المفرد، ولا يَحْدُثُ هذا العدول حدوثا اعتباطيًّا من دون فائدة، أو حدوثا عشوائيا من دون مصلحة، بل لا بد لهذا العدول من أثر دلالي، ونتاج في المعنى يجعل اللفظ المعدول إليه أجود وأعلى في القيمة الدلالية من اللفظ المعدول عنه، وهنا نُقِرُّ بأنَّ كلَّ عدول في اللفظ يصاحبه عدول في المعنى، وكل تحول في المبنى يقابله تحول في المعنى.

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق:٢٤]:« العرب تأمر الواحد والقوم بما يُؤمر بِهِ الاثنان، فيقولون للرجل: قُوما عنَّا، وسمعت بعضهم: ويحكَ! ارحلاها وازجراها ... ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرِّفقة، أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ألا ترى الشعراء أكثر شيء قيلا: يا صاحبيَّ، يا خليليَّ»[2].

وذكر البلاغيون لوقوع العدول بين الإفراد والتثنية لطائف ونكات بلاغية؛ فيُعبَّرُ بالمفرد عن المثنى؛ لأنهما صارا كالشيئين اللذين لا يغنى أحدهما عن الآخر، فإنهما يُعبَّرُ عنهما بصيغة المفرد ... والتعبير بالمثنى عن المفرد، ووجهه إرادة التأكيد بتقسيم الشيء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه، والإشعار بإرادة تكرار الفعل، وأن الفعلين امتزجا، وصار حضور أحدهما حضورا للآخر[3].

وجاء العدول بين الإفراد والتثنية في تفسير السمعاني على صورتين، الأولى: العدول عن المفرد إلى المثنى. الثانية: العدول عن المثنى إلى المفرد.

---

(1) انظر: همع الهوامع للسيوطي: ١٩٤/١.

(2) معاني القرآن: ٧٨/٣.

(3) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي: ٢٩٤/١، ٢٩٥.

أولا: **العدول عن المفرد إلى المثنى**:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]:

يقول السمعاني: «﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قيل: هذا سؤال توبيخ والمراد به: قومه، وكانت الحكمة في سؤاله عنه؛ حتى يَسْمَعَ قَوْمُهُ إِنْكَارَهُ؛ لأنهم كانوا يدَّعونَ أَن عيسى أَمرهم باتخاذه إلهًا؛ فإن قال قائل: هم لم يتخذوا أُمَّهُ إلهًا؛ فما معنى قوله: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؟ قيل: إنَّه – جلَّ وعزَّ – لما أراد ذكر عيسى مع أُمِّهِ، قال: إِلَهَيْنِ، وهذا كما يقال عند ذكر أبي بكر وعمر معًا: عُمَرَانِ ... ويقال للشمس والقمر: قَمَرَانِ، قال الفرزدق:

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[1]

يعني: الشمس والقمر، وقيل: إنَّ عيسى كان بعضا لمريم، فلمَّا اتخذوه إلَهًا؛ فكأنهم اتَّخذُوا أُمَّهُ إلَهًا؛ فقال: ﴿إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾»[2].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾؛ حيث ألمح السمعاني إلى أن في الآية عدولا عدديا؛ فقد صرح القرآن باتخاذ النصارى مريم وابنها إلهين، والمتخذ من قِبَلِهِم إلها هو المسيح دون أمه، وقد فسر السمعاني هذا العدول العددي في الآية بأحد وجهين:

الوجه الأول: أن هذه التثنية على سبيل إطلاق اسم أحدهما على الآخر، وإن لم يكن اسما له، كما يقال لأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما –: عمران، ويقال للشمس والقمر كذلك: قمران؛ فلما ورد في الآية ذكر عيسى وأمه، والمُتَّخَذُ إلها هو عيسى، فقال: (إلهين)؛ تغليبا لأحد الاسمين المذكورين على الآخر.

---

(١) هذا عجز بيت للشاعر صدره: **أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ**، والبيت من الطويل، وهو في ديوانه: ص٣٦١.

(٢) تفسير السمعاني: ٨٢/٢.

وقد ذكر العلماء هذا الوجه في تفسير العدول عن المفرد إلى المثنى في الآية، يقول صاحب إعراب القرآن في تفسير هذا العدول: « وهم لم يدَّعوا إلهية مريم كما ادَّعوا إلهية المسيح، فيما يزعمون، فإن ذلك يجيء على:

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[1]

والعجاجان لرؤبة والعجاج، والأسودان للماء والتمر، أطلق على أحدهما اسم الآخر، وإن لم يكن ذلك اسما له»[2].

الوجه الثاني: أن عيسى كان بعضا لمريم، فلمَّا اتخذوه إِلَهًا؛ فكأنهم اتَّخذُوا أُمَّهُ إِلهًا، فلزمهم أن يقولوا: إن مريم بمنزلة من ولدته، وقد نبَّهَ العلماء على هذا الوجه في تفسير القول بالعدول في الآية، وفي هذا يقول القرطبي: « فإن قيل: فالنصارى لم يتخذوا مريم إلها فكيف قال ذلك فيهم؟ فقيل: لما كان من قولهم إنها لم تلد بشرا وإنما ولدت إلها لزمهم أن يقولوا إنها لأجل البعضِيَّة بمثابة من ولَدته، فصاروا حين لزمهم ذلك بمثابة القائلين له»[3].

وهذان الوجهان المذكوران آنفا مبنيان على القول بأن في الآية عدولا عدديًّا، وهناك قول آخر يذهب أصحابه إلى أن الآية ليس فيها عدول عددي؛ فالنَّصُّ القرآني على ظاهره، وهو صريح بأن النصارى قد اتخذوا مريم وابنها إلهين من دون الله، يقول محمد رشيد رضا في تفسير الآية: «أما اتخاذهم المسيح إلها فقد تقدم بيانه في مواضع من تفسير هذه السورة، وأما أمه فعبادتها كانت مُتَّفقًا عليها في الكنائس الشرقية والغربية بعد قُسطنطين، ثم أَنْكَرَتْ عبادتَها فرقةُ الْبُرُوتِسْتَانْتِ التي حدَثت بعد الإسلام بعدة قرون»[4].

---

(1) انظر تخريجه في الصفحة السابقة.

(2) إعراب القرآن للباقولي (المنسوب إلى الزجاج): ٧٨٨/٣.

(3) الجامع لأحكام القرآن: ٣٧٥/٦، وانظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٦١٨/٧.

(4) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): ٢١٩/٧، وانظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: ١١٨٨/٣.

وهذا الرأي بحمل النَّصِّ القرآني على ظاهره، وعدم القول بوجود عدول في لفظه هو أظهر القولين، وأولاهما بالقبول؛ وذلك لما يأتي:

أولا: أن حمل النَّصِّ القرآني على ظاهره، وصريح عبارته أولى وأجود من تأويله، وحمله على غير ظاهره؛ حيث إن التأويل لا بد له من حجة قوية، ودليل قاطع مانع.

ثانيا: أن قول السمعاني بالعدول العددي في الآية ربما مرجعه أن نصارى زمانه لم يقولوا بذلك، أو لم يَنْقُلْ أحد إليه قولهم بذلك، وعدم قول النصارى في زمان السمعاني بهذا القول ليس دليلا على عدم صدور هذا القول منهم البتة؛ فقد يكون هذا القول وقع منهم في زمن ما قبل السمعاني، أو في زمنه، ولم يصل صداه إليه.

ثالثا: أن الآية ترشد إلى أنهم اتخذوها وابنها إلهين، والاتخاذ غير التسمية؛ فيُصَدَّقُ بالعبادة، وهى واقعة حتما[١].

وهذه العبادة التي يوجهها النصارى إلى مريم والدة المسيح – عليهما السلام– منها ما هو صلاة ذات دعاء وثناء واستغاثة واستشفاع، ومنها صيام يُنسب إليها، ويسمى باسمها، وكل ذلك يُقرن بالخضوع والخشوع لذكرها ولصورها وتماثيلها، واعتقاد السلطة الغيبية لها التي يمكنها بها في اعتقادهم أن تنفع وتضر في الدنيا والآخرة بنفسها أو بوساطة ابنها، وقد صرحوا بوجوب العبادة لها[٢]. واتخاذُ إلهٍ من دون الله يرادُ به عبادةُ غيره سواء كانت خالصة لغيره أو شَرِكَةً بينه وبين غيره، ولو بدعاء غيره والتوجه إليه ليكون واسطة عنده[٣].

رابعا: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء:١٧١]، يقول الزمخشري: « والذي يدل عليه القرآن التصريح منهم بأن اللَّه والمسيح ومريم ثلاثة آلهة»[٤].

---

(١) انظر: تفسير المراغي: ٦٢/٧.

(٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، تأليف: محمد رشيد رضا: ٢١٩/٧، ٢٢٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه: ٢١٩/٧.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥٩٣/١، ٥٩٤.

خامسا: في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة:٧٣] يقول الرازي: « في تفسير قول النصارى: ثالث ثلاثة، طريقان: الأول: قول بعض المفسرين، وهو أنهم أرادوا بذلك أن الله ومريم وعيسى آلهة ثلاثة ... والدليل على أن المراد ذلك قوله تعالى في الرد عليهم: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ... والطريق الثاني: أن المتكلمين حكوا عن النصارى أنهم يقولون: جوهر واحد، ثلاثة أقانيم أب، وابن وروح القدس، وهذه الثلاثة إله واحد ... واعلم أن هذا معلوم البطلان ببديهة العقل، فإن الثلاثة لا تكون واحدا، والواحد لا يكون ثلاثة»[1].

سادسا: أُطلق على الذين عبدوا مريم – كما أورده بعض المفسرين–، واتخذوها إلها من دون الله: المريميون[2]. وقيل: هم البربرانية من طوائف النصارى[3]. وهذه التسمية التي أوردها المفسرون للذِين اتخذوا مريم إلها تؤكد أن حمل الآية على ظاهرها من إرادة التثنية هو الأولى والأظهر والأجود.

بناء على هذه الأدلة السالف ذكرها، فإن قوله تعالى: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ ليس فيه عدول عددي، فالتثنية في : (إلهين) مرادة لفظا ومعنى؛ حيث إن طائفة من النصارى قد عظَّموا مريم، وعبدوها، واتخذوها إلها من دون الله. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) مفاتيح الغيب: ٤٠٨/١٢، ٤٠٩.

(2) انظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: ١١٨٨/٣.

(3) انظر: زهرة التفاسير، محمد أبو زهرة: ٢٤٠٦/٥.

في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق:٢٤]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ فإن قيل: ما معنى قوله: ﴿أَلْقِيَا﴾ ومن المُخَاطَبُ؟ والجواب: أَنَّ المُخَاطَبَ ملَك واحد، ولكنه قال: ألقيا على عادة العرب، فإنهم يخاطِبون الواحد بخطاب الاثنين ... وكان الحجَّاجُ إذا أَمر بقتل إنسان قالَ: يا حَرَسِيّ اضربا. وقال المبرد: معنى قوله: ﴿أَلْقِيَا﴾ أَي: أَلْقِ أَلْقِ، فلما ثنَّى خاطب كما يُخَاطَبُ اثنان. عن بعضهم: أَنه يقول لملَكين حتَّى يلقياه في النَّار ... والذي قلنا: أن[١] المراد به الملَك فهو أولى وأليق بقوله: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[٢] يعني: يقول الملَك: هذا الذي كتبته عليه، وقد أحضرته»[٣].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا﴾؛ حيث أورد السمعاني في تفسير تثنية اللفظ ثلاثة وجوه، صرح في أحد هذه الوجوه بوجود عدول عددي على عادة العرب في مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين، وفي وجه آخر فسر التثنية على أن المراد بها التكرير، أي: ألق ألق، أما الوجه الثالث فقد حمل اللفظ على ظاهره من التثنية؛ حيث المراد بذلك ملَكان وليس ملَكا واحدا، وإليك بيان هذه الوجوه بشيء من التفصيل:

الوجه الأول: أن المخاطَبَ ملَك واحد، ولكنه قال: ألقيا على عادة العرب، فإنهم يخاطِبون الواحد بخطاب الاثنين، وقد حمل كثير من العلماء التثنية في: (ألقيا) على إرادة الواحد، يقول الفراء في تفسير الآية: « العرب تأمر الواحد والقوم بما يُؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قُوما عنَّا، وسمعت بعضهم: ويحكَ ارحلاها وازجراها»[٤].

وعزا الثعلبي هذا القول للخليل وللأخفش؛ حيث يقول: « قال الخليل والأخفش: هذا كلام العرب الصحيح أن يُخاطَبَ الواحد بلفظ الاثنين، وهو جيد حسن، فيقول: ويلك أرحلاها، وازجراها، وخذاه وأطلقاه للواحد»[٥].

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب: إنَّ، بالكسر؛ وذلك لأن (إنَّ) وقعت بعد القول، وهو موضع يجب فيه كسر همزتها.

(٢) سورة ق، الآية: ٢٣.

(٣) تفسير السمعاني: ٥/٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) معاني القرآن: ٣/٧٨.

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٩/١٠١.

وعلَّل الفراء هذا الوجه في تفسير الآية بقوله: « ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرِّفقة، أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه»(١).

ويقول الثعالبي: « وقال جماعة من أهل العلم باللغة: هذا جارٍ على عادة كلام العرب الفصيح أنْ يُخَاطَبَ الواحدُ بلفظ الاثنين، وذلك أَنَّ العربَ كان الغالبُ عندها أنْ يترافق في الأسفار ونحوها ثلاثةٌ، فَكُلُّ واحد منهم يخاطِبُ اثنين، فَكَثُرَ ذلك في أشعارها وكلامها، حَتَّى صار عُرْفًا في المخاطبة، فاسْتُعْمِلَ في الواحد»(٢).

ورجَّح السمعاني هذا الوجه، وذلك حيث يقول: « والذي قلنا: أن(٣) المراد به الملَك فهو أولى وأليق بقوله: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾»(٤).

وحكم الواحدي على هذا الوجه بأنه الأشهر؛ وذلك إذ يقول – بعد إيراد آراء العلماء في تفسير الآية –: « والأشهر في هذا ما ذكره الفراء، ويدل عليه قراءة الحسن: (أَلْقِيَنْ) بالنون الخفيفة، وهو خطاب الواحد»(٥).

الوجه الثاني: معنى قوله: ﴿أَلْقِيَا﴾ أَي: أَلقِ أَلقِ، فلما ثنَّى خاطب كما يُخَاطَبُ اثنان.

وقد أورد العلماء هذا الوجه في تفسير الآية، يقول مكي بن أبي طالب: « وقيل: إنما قال: ألقيا على شرط تكرير الفعل كأنه قال: أَلْقِ، أَلْقِ، فالألف تدل على التكرير، وهو قول المبرد»(٦).

---

(١) معاني القرآن: ٣/٧٨.

(٢) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥/٢٨٧.

(٣) هكذا في الأصل، والصواب: إنَّ، بالكسر؛ وذلك لأن (إنَّ) وقعت بعد القول، وهو موضع يجب فيه كسر همزتها.

(٤) تفسير السمعاني: ٥/٢٤٣.

(٥) التفسير البسيط: ٢٠/٤٠١.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية: ١١/٧٠٤٩، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٤٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/١٥١، ١٥٢.

وعلَّل ابن جني هذا الوجه بقوله: « فثنى ضمير الفاعل، فناب ذلك عن تكرير الفعل، فهذا أيضا يشهد بشدة اشتراكهما، ألا ترى أنه لما ثنى أحدهما، وهو ضمير الفاعل، ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما، فكأن أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعا»(١).

وعلى هذا فالتثنية في (ألقيا)؛ للدالة على أن المراد تكرير قول: أَلْقِ أَلْقِ؛ وذلك لأن التثنية تدخل الأسماء ولا تدخل الأفعال، يقول أبو البركات الأنباري: « قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق:٢٤]، فَثَنَّى وإن كان الخطابُ لملَك واحد وهو مالكٌ خازنُ النار؛ لأن المعنى: أَلقِ أَلقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال؛ فدلَّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد»(٢).

الوجه الثالث: عن بعضهم: أَنه يقول لملَكين حتَّى يلقياه في النَّار، وعليه فإن الكلام على ظاهره في إرادة التثنية، وليس في اللفظ عدول أو تكرير.

وصرح العلماء بهذا الوجه في تفسير الآية، يقول صاحب تأويلات أهل السنة: «يحتمل أن يكون الخطاب بقوله – تعالى –: ﴿أَلْقِيَا﴾ لاثنين؛ على ما هو ظاهر الصيغة، الذي يسوقه والذي يشهد عليه، حيث قال: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾(٣)، كأن الأمر بذلك لهما»(٤).

وقد ارتضى الزجاج هذا الوجه، ورجَّحه على غيره من الوجوه؛ وذلك إذ يقول: «وقوله: ﴿أَلْقِيَا﴾، الوجه عندي – واللَّه أعلم – أن يكون أَمَرَ الملكين، لأن ﴿أَلْقِيَا﴾ للاثنين»(٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٣٥/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٦٧/١.

(٣) سورة ق، الآية: ٢١.

(٤) تأويلات أهل السنة للماتريدي: ٣٥٨/٩، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٢/٤، وبحر العلوم للسمرقندي: ٢٧١/٣، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ٢٧٣/٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤٥/٥.

والمطالع لأقوال العلماء في تفسير الآية يجدهم أضافوا وجوها فوق التي أوردها السمعاني، وإليك بيان هذه الوجوه:

الأول: أن الأمر في (ألقيا) للقرين الذي ورد ذكره في آية سابقة، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق:٢٣]، وفي تأويل ذلك وجهان[١]:

أولهما: أن القرين يقع على الواحد والاثنين والجماعة، وهذا المعنى في تأويل القرين يرجع إلى الوجه الثالث الذي أورده السمعاني.

ثانيها: أن العرب قد تذكُرُ حرف التثنية على إرادة الواحد والجماعة، وهذا المعنى في تأويل القرين يرجع إلى الوجه الأول الذي أورده السمعاني.

الثاني: أن تكون الألف في (ألقيا) بدلا من النون في (أَلْقَيَنْ)؛ إجراء للوصل مجرى الوقف[٢]، ويؤيد هذا قراءة الحسن: (أَلْقَيَنْ)، بنون التأكيد الخفيفة[٣].

ولم يرتض صاحب النكت في القرآن الكريم هذا الوجه في تفسير (ألقيا)، وحكم عليه بالضعف؛ إذ تعقَّبه قائلا: « وهذا الجواب أضعف الأجوبة؛ لأنه محال أن يوصل الكلام والنية فيه الوقف»[٤].

الثالث: أن الأمر في (ألقيا) لخزنة جهنم أو زبانيتها[٥]، وعلى هذا فإن في اللفظ عدولا عن الجمع إلى المثنى؛ حيث عدل التعبير القرآني عن لفظ الجمع (أَلْقُوا) إلى لفظ المثنى (أَلْقِيَا).

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري: ٤٣٧/٢١، وتأويلات أهل السنة للماتريدي: ٣٥٨/٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١٥١/٤، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٧٠٤٨/١١، ٧٠٤٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦/١٧.

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري: ٣٨٧/٤.

(٣) انظر: الكشف والبيان للثعلبي: ١٠١/٩، والكشاف للزمخشري: ٣٨٧/٤، والمحرر الوجيز لابن عطية: ١٦٤/٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦/١٧.

(٤) النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٤٥٨.

(٥) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص ١٧٨، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: ص ١٦٧.

الرابع: أنه ثنَّى؛ لأن إلقاءه في النار لشدته بمنزلة إلقاء اثنين للواحد[١].

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وآرائهم في تفسير قوله ﴿أَلۡقِيَا﴾، وبيان معناه والمراد منه يتراءى للباحث أن أظهر هذه الوجوه هو الوجه القائل بأن اللفظ على ظاهره في إرادة التثنية وليس فيه عدول أو تحول بل هو خطاب وأمر لملَكين هما السائق والشهيد[٢] أو هما ملَكان من ملائكة العذاب[٣] أو هما ملَكان من خزنة النار[٤].

وقد حكم صاحب التسهيل لعلوم التنزيل على وجوه حمل اللفظ على غير ظاهره بالتكلُّف البعيد؛ حيث يقول – عقب إيراد أقوال العلماء التي تفسر اللفظ على القول بوجود عدول فيه –: « وهذا كلُّهُ تكلُّفٌ بعيد، ومما يدل على أن الخطاب لاثنين قوله: ﴿فَأَلۡقِيَاهُ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾[٥]»[٦].

وعقَّب أبو حيان الأندلسي على هذه الأقوال التي حُمِلَ اللَّفظُ فيها على العدول والتحول بقوله: « وهذه أقوال مرغوب عنها، ولا ضرورة تدعو إلى الخروج عن ظاهر اللفظ»[٧]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) انظر: النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص٤٥٨، وإعراب القرآن للأصبهاني: ص ٣٩١.

(٢) انظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ٢٧٣/٤، والكشف والبيان للثعلبي: ١٠١/٩، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: ٧٠٤٩/١١، والنكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٤٥٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ١٦٣/٥، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٥٣٧/٩.

(٤) انظر: روح المعاني للألوسي: ١٣/ ٣٣٥.

(٥) سورة ق، الآية: ٢٦.

(٦) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٣٠٣/٢.

(٧) البحر المحيط في التفسير: ٥٣٧/٩.

ثانيا: العدول عن المثنى إلى المفرد:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة:٣٤]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فإن سأَلَ سائل وقال: إِنَّه تقدم ذكر الذَّهب والفضَّة جميعًا، فكيف قال: ولا ينفقونها، ولم يقل: ولا ينفقونهما؟

الجواب عنه من وجهين:

أَحدهما: أَن المعنى: ولا ينفقون الكنوز في سبيل الله.

والثاني: أَن معنى الآية: يكنزون الذَّهب ولا ينفقونه، ويكنزون الفضة ولا ينفقونها، فاكتفى بأحدهما عن الآخر، قال الشاعر:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[1]

معناه: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض»[2].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾؛ حيث سُبق بذكر الذهب والفضة، فالملائم لظاهر النص القرآني أن يقال: ولا ينفقونهما، بالتثنية، إلا أن التعبير القرآني عدل عن هذه التثنية إلى الإفراد، فجاء التعبير بقوله: (ولا ينفقونها)، ولا بد لهذا العدول العددي من أثر دلالي، فكل عدول في اللفظ يصاحبه عدول في المعنى وأثر في الدلالة، وقد ذكر السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول، بيانهما فيما يلي:

الوجه الأول: أَن المعنى: ولا ينفقون الكنوز في سبيل الله، وعلى هذا فإن الضمير المفرد في (ينفقونها) عائد إلى الكنوز، التي دلَّ عليها قوله: ﴿يَكۡنِزُونَ﴾، وهذا التفسير للضمير محمول على المعنى.

---

(1) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه، ص: ٢٣٩.

(2) تفسير السمعاني: ٣٠٥/٢.

وصرح العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول العددي في الآية، يقول الطبري – في تفسير عود الضمير المفرد على الذهب والفضة –: « أن يكون الذهب والفضة مرادا بها الكنوز، كأنه قيل: والذين يكنزون الكنوز ولا ينفقونها في سبيل الله؛ لأن الذهب والفضة هي الكنوز في هذا الموضع»(١).

وجعل بعض العلماء الضمير في: (ولا ينفقونها) كناية عن المكنوز، يقول الزجاج مفسِّرا هذا العدول: « فإنما جاز ذلك لأن المعنى يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون المكنوز في سبيل الله»(٢)، وهذا التفسير للعدول في الآية قريب من الوجه السابق.

الوجه الثاني: أَن معنى الآية: يكنزون الذَّهب ولا ينفقونه، ويكنزون الفضة ولا ينفقونها، فاكتفى بأحدهما عن الآخر.

ويفهم من هذا التفسير للعدول أن الهاء في ينفقونها تعود على الفضة، وحُذف ما يعود على الذَّهب لدلالة الثَّاني عليه(٣)، وللإيجاز والاختصار(٤).

وذكر العلماء علا لجعل الضمير في (ولا ينفقونها) كناية عن الفضة، من هذه العلل: أنها أقرب المذكورين، أو لأنها أكثر وجودا في أيدى الناس، فيكون كنزها أكثر(٥)، أو لأنه قَصَدَ الأغلب والأعمَّ؛ فالفضة أَعمُّ والذهب أَخصُّ(٦)، أو لأن حبس الفضة عن

---

(١) جامع البيان: ٤٣٥/١١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٦/٢، وتهذيب اللغة للأزهري: (هـ ذ ب) ١٤٢/٦، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٣٢٨/١، والنكت والعيون للماوردي: ٣٥٩/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٢٧/٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٥/٢، وانظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٤١٢/٥، والدر المصون للسمين الحلبي: ٤٢/٦، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٧٩/١٠.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٣٢٨/١.

(٤) انظر: النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٢٣٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنْتَجَبِ الهمذاني: ٢٥٨/٣.

(٥) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي: ص ١٦٦.

(٦) انظر: الكشف والبيان للثعلبي: ٣٩/٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٢٧/٨.

الناس أعظم ضررا؛ إذ كانت الحاجة إليها أمسّ، ومنعها للمضرة أجلب[1]، هذه الأسباب هي التي جعلت العلماء يخصُّون الضمير بالفضة دون الذهب.

ولم تقف جهود العلماء في تفسير العدول في الآية عند هذين الوجهين الواردين عند السمعاني؛ حيث أضاف العلماء الكثير من الوجوه التي رأوها صالحة لحمل الضمير عليها وتفسيره بها، وبيان هذه الوجوه فيما يلي:

الأول: أن الضمير في (ولا ينفقونها) عائد على الذهب[2]؛ وذلك لأن الذهب تؤنثه العرب تقول: هي الذهب الحمراء[3].

وجعل أبو علي القالي التأنيث في الذهب لأهل الحجاز، وعليه فسَّر الآية؛ حيث يقول: « وأهل الحجاز يقولون هذه الشجر، وهم الذين يقولون هي البرُّ، وهي الشعير حتى إنهم ليقولون هي الذهب لأن القطعة منها ذَهَبَةٌ، وبلغتهم هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4]، ولولا هذه اللغة لقال : ولا ينفقونه؛ لأن المذكر غالب للمؤنث إذا اجتمعا»[5].

وذهب بعض العلماء إلى القول بجواز التأنيث والتذكير في الذهب؛ وذلك لأنه يفرق بينه وبين واحده بالهاء، والجمع الذي لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالهاء يجوز فيه التذكير والتأنيث[6].

الثاني: يجوز أن يكون محمولًا على الأموال، فيكون: (ولا ينفقونها)، أي: ولا ينفقون الأموال[7]، والذهب والفضة من الأموال.

---

(1) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١/١٧٧، ١٧٨.

(2) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/١١٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١/٣٢٨.

(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨/١٢٧.

(4) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

(5) البارع في اللغة: (ج ش ر) ص ٦٠٩.

(6) انظر: النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٢٣٩.

(7) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤٤٥.

الثالث: أن تكون الهاء كناية عن النفقة، وهي المصدر الدالُّ عليه قوله: ولا ينفقونها[١]، وعلى هذا التفسير يكون معنى: ولا ينفقونها، أي: ولا ينفقون النفقة في سبيل الله[٢].

الرابع: أن يكون الضمير كناية عن الزكاة، وعلى هذا التفسير يكون معنى: ولا ينفقونها، أي: ولا ينفقون زكاة الأموال المكنوزة[٣].

الخامس: تقديره: يكنزون الذهب والفضة جنسين لمكان الألف واللام فيها أجريا مجرى الجمع[٤]، وهذا التفسير للضمير من باب الحمل على المعنى دون اللفظ؛ لأن كل واحد من الذهب والفضة جملة وافية، وعِدَّةٌ كثيرة، ودنانير ودراهم[٥].

السادس: أن الضمير في قوله: (ولا ينفقونها) عائد إلى الذهب والفضة جميعا، يقول صاحب النكت في القرآن الكريم: « ثم لما اجتمعا في التأنيث، وكان كل واحد منهما يؤخذ عن صاحبه في الزكاة على قول جمهور أهل العلم جعلهما كالشيء الواحد، وردَّ الضمير إليهما بلفظ التأنيث»[٦].

وهذا الوجه الأخير في تفسير الضمير هو أظهر الوجوه التي ذكرها العلماء في تفسير الآية؛ وذلك لما يأتي:

أولا: اشتراكهما في التأنيث؛ فالفضة مؤنثة دائما، والذهب يؤنث على لغة أهل الحجاز أو أن التأنيث فيه هو الأشهر[٧].

---

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٤١٢/٥.

(٢) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٤٥١/١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٢٧/٨، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٤١٢/٥، والدر المصون للسمين الحلبي: ٤٣/٦.

(٤) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني: ٤٥١/١.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري: ٢٦٨/٢، ومفاتيح الغيب للرازي: ٣٨/١٦، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٧٩/١٠، وفتح القدير للشوكاني: ٤٠٦/٢.

(٦) النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٢٣٩.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٢٧/٨.

ثانيا: أن الذهب والفضة يشتركان في أنهما جميعًا ثمنان للأشياء كلها ويكنزان، وهما جميعًا جوهران يُدَّخران يجريان في عامة الأمور مجرى واحدا[1].

ثالثا: أن عطف الفضة على الذهب بالواو يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، ويصير ما قبل الواو وما بعدها كالشيء الواحد، يقول صاحب مفتاح العلوم: « فائدة الواو وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى ... وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولا هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى في نحو الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والأنس كل إذا مُحْدَثٌ»[2]. والواو الجامعة تُصيِّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد[3].

رابعا: الدليل على أن الضمير راجع إليهما جميعا أنه لو رجع إلى أحدهما دون الآخر؛ لبقي أحدهما عاريًا من خبره؛ فيكون كلاما منقطعا لا معنى له[4].

خامسا: أن التعبير القرآني لو جاء بالتثنية في اللفظ، فقيل: ولا ينفقونهما؛ لأوهم أن اجتماعهما شرط للترهيب، وليس الاجتماع شرطًا لتحقق الوعيد إنما المراد كنز هذين النوعين مجتمعين أو منفردين[5]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) انظر: التفسير البسيط للواحدي: ٤٠١/١٠.

(2) مفتاح العلوم للسكاكي: ص ٢٥١.

(3) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ٢٣٣/٩.

(4) انظر: أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص: ٣٠٠/٤.

(5) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي: ٤٤٧/٨، بتصرف يسير.

في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه:١١٧]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾، أي: تتعب وتَنْصَبُ ... فإن قال قائل: كيف لم يقل: فتشقيا، وقد قال من قبل: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾؟

والجواب من وجهين: أحدهما: أن معناه: فتشقيا، ولكنه اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١]، أي: قعيدان.

والآخر: أنه قال: ﴿فَتَشْقَىٰٓ﴾ ؛ لأنه هو الكاد والساعي على المرأة، فالتعب عليه»[٢].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿فَتَشْقَىٰٓ﴾؛ حيث جاء بصيغة المفرد، وقد سُبِقَ بما يدل على التثنية، وهو قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾، فكان الملائم لظاهر النص القرآني أن يأتي على صيغة التثنية، فيقال: فتشقيا، إلا أن التعبير القرآني عدل عن هذه التثنية المستحقة بظاهر النص إلى الإفراد، ولهذا العدول اللفظي والتحول النصي أثر دلالي، وقد صرح السمعاني بوجهين في تفسير هذا العدول وذلك التحول، بيانهما فيما يلي:

الوجه الأول: أن معناه: فتشقيا، ولكنه اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر؛ وذلك لأن المرأة تابعة لزوجها في الكدِّ والتعب والشقاء، فتقديره: فتشقى أنت وزوجك.

وهذا الوجه في تفسير العدول في الآية نصَّ عليه العلماء، يقول الواحدي: « وكان في خطابه اكتفاء عن خطاب حواء كما قال: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[٣]، اكتفى بالقعيد عن صاحبه»[٤].

---

(١) سورة ق، الآية: ١٧.

(٢) تفسير السمعاني: ٣/٣٥٩.

(٣) سورة ق، الآية: ١٧.

(٤) التفسير البسيط: ١٤/٥٤٥.

ويقول صاحب النكت في القرآن الكريم: « ومما يسأل عنه أن يقال: لم قال: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾، ولم يقل: فتشقيا؟ والجواب: أن المعنى على ذلك؛ لأنه خطاب له ولزوجته، إلا أنه اكتفى بذكره عن ذكرها، لأن أمرها في السبب واحد فاستوى حكمهما في استواء العلة»[1].

الوجه الثاني: أنه قال: ﴿فَتَشْقَىٰٓ﴾ ؛ لأنه هو الكادُّ والساعي على المرأة، فالتعب عليه.

وصرح العلماء بهذا الوجه في تفسير الآية، يقول زين الدين الرازي: « أراد بالشقاء الشقاء في طلب القوت وإصلاح المعاش، وذلك وظيفة الرجل دون المرأة، قال سعيد بن جبير: أُهبط إلى آدم ثورٌ أحمرُ، فكان يحرث عليه، ويمسح العرق عن جبينه؛ فذلك شقاؤه»[2].

ويقول البيضاوي: « أفرده بإسناد الشقاء إليه بعد إشراكهما في الخروج اكتفاء باستلزام شقائه شقاءها من حيث إنه قيِّم عليها ... أو لأن المراد بالشقاء التعب في طلب المعاش، وذلك وظيفة الرجال»[3].

وقد أضاف العلماء في تفسير هذه الآية وجوها غير الوجهين الواردين عند السمعاني، بيان هذه الوجوه فيما يلي:

الأول: خُصَّ آدمُ بالشقاء؛ لأن ابتداء الخطاب كان لآدم وحده في قوله ﴿يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ﴾ [طه:١١٧][4]؛ فآدم هو المخاطب والمقصود بالكلام[5]؛ لهذا خصه به.

---

(1) النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن المجاشعي: ص ٣٢٥.

(2) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي: ص ٣٣٠.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٠/٤.

(4) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٤٧٠٨/٧.

(5) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٢/٣، المحرر الوجيز لابن عطية: ٦٧/٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٥٣/١١، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ١٦/٢، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٣٩٠/٧.

الثاني: أن في ضِمن شقاء الرجل، وهو قيِّم أهله وأميرهم، شقاءَهم، كما أن في ضمن سعادته سعادتَهم؛ فاختص الكلام بإسناده إليه دونها[١]. وهذا الوجه قريب من الوجه الأول الذي أورده السمعاني.

الثالث: جاء قوله: ﴿فَتَشۡقَىٰٓ﴾ على صيغة الإفراد؛ وذلك على سبيل التغليب؛ حيث غلَّب المذكر العائد على آدم، على المؤنث العائد على حواء، يقول الثعلبي في تفسير معنى (فتشقى): « فتتعب ويكون عيشك من كدِّ يمينك وبعَرق جبينك ... وكان حقه أن يقول: فتشقيا، ولكن غلَّب المذكر رجوعًا به إلى آدم عليه السلام»[٢].

الرابع: أن التعبير القرآني جاء على صيغة الإفراد إغضاء عن ذكر حواء، يقول الزركشي – في تفسير مجيء اللفظ على هذه الصيغة –: « ويُحتمل الإغضاءُ عن ذِكر المرأة؛ ولهذا قيل: من الكرم ستر الحُرَمِ»[٣]. وهذا الوجه قريب من الوجه الأول الذي أورده السمعاني.

الخامس: جاء قوله: ﴿فَتَشۡقَىٰٓ﴾ على صيغة الإفراد مراعاة لفواصل الآيات، يقول العكبري: « قوله تعالى: ﴿فَتَشۡقَىٰٓ﴾: أفرد بعد التثنية لتتوافق رءوس الآي»[٤].

ولم يرتض السَّخاوي هذا الوجه، وحكم عليه بأنه بعيد؛ حيث يقول – في ذكر وجوه تفسير اللفظ –: « والوجه الثاني: أنه ما قال: فتشقيا لأجل تأخير رؤوس الآي، وهو بعيد؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة»[٥].

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب للرازي: ١٠٦/٢٢، وأنموذج جليل لزين الدين الرازي: ص ٣٣٠، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٣٩٠/٧.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٦٣/٦.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٢٤١/٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٩٠٦/٢، وانظر: أنموذج جليل لزين الدين الرازي: ص ٣٣٠، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٤٠/٤، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي: ٣٩٠/٧.

(٥) تفسير القرآن العظيم: ٥٤٧/١.

بعد هذا العرض لآراء العلماء وأقوالهم في تفسير العدول عن المثنى إلى المفرد في قوله: ﴿فَتَشْقَىٰ﴾، يتبين أن الوجوه المذكورة جميعها متقاربة في الدلالة متدانية في المعنى ، كما أن الدلالة القرآنية تحتملها جميعا، غير أن الذي يتراءى للباحث القول به والميل إليه هو أن الإفراد في اللفظ جاء بعد التثنية السابقة له في قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾؛ وذلك للدلالة على أن الشقاء خاص بآدم وحده؛ حيث إن الإخراج واقع عليهما والشقاوة على آدم وحده، وهو شقاوة البدن، ألا ترى أنه عقَّبَهُ بقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه:١١٨] ، أي في الجنة، ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه:١١٩] ؛ فأعلمه أن له في الجنة هذا كله: الكسوة والطعام والشراب والمسكن، وأنك إن ضيعت الوصية، وأطعت العدوَّ أخرجكما من الجنة؛ فشقيت تعبا ونصبا، أي جُعت وعريت وظمئت وأصابتك الشمس، لأنك تُرَدُّ إلى الأرض إذا أُخرجت من الجنة[1].

وهذا التفسير للعدول العددي يُبنى عليه حكم شرعي، وهو أن نفقة الزوجة على زوجها، فلما كانت نفقة حواء على آدم كذلك نفقات بناتها على بني آدم بحقِّ الزوجية[2].

وعلى هذا فالإفراد في: ﴿فَتَشْقَىٰ﴾؛ « إشارة إلى تحمل الرجل مؤونة المرأة، لتخصيصه بالشقاء دونها، ولم يقل: فتشقيا، وهذا شبيه بدلالة المفهوم، وهو اختصاص الشيء بالحكم لتخصيصه بالذِّكر»[3]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٥٣/١١.

(2) انظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

(3) انظر: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية لأبي الربيع الطوفي: ص ٤٣٢.

في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:١٦]:

يقول السمعاني: «وقوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فإن قيل: كيف لم يقل: إنا رسولا رب العالمين؟ والجواب: أن معنى الرسول هاهنا هو الرسالة. قال الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا فُهْتُ عَنْدَهُمْ بِسُوءٍ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ[1]

أي: برسالة، فعلى هذا معنى الآية: فقولا إنا ذو رسالة رب العالمين، ويقال: إن قوله: ﴿رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: رسولا رب العالمين، واحد بمعنى الاثنين»[2].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ حيث جاء لفظ رسول على صيغة الإفراد، وقد سُبِقَ بقوله تعالى: ﴿فَقُولَآ﴾، وهو مثنى؛ فكان حقه أن يأتي على صيغة التثنية، فيقال: إنا رسولا رب العلمين، وقد ذكر السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول والتحول عن المثنى إلى المفرد، وبيان هذين الوجهين فيما يلي:

الوجه الأول: أن معنى الرسول هاهنا هو الرسالة، ويكون معنى الآية على هذا: فقولا إنا ذو رسالة رب العالمين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وهذا الوجه في تفسير لفظ: رسول، وأنه بمعنى رسالة أورده كثير من العلماء، وصرحوا به، يقول القرطبي: «قال أبو عبيدة: رسول بمعنى رسالة، والتقدير على هذا:

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا عزو في تهذيب اللغة للأزهري: (س ر ل) ٢٧٢/١٢، وعزاه الجوهري في الصحاح إلى كُثيِّر عزة، انظر: الصحاح (ر س ل) ١٧٠٩/٤. وعند مطالعة ديوان كثيِّر عزة للوقوف على صحة نسبة هذا البيت إليه، وجد البحث أن رواية البيت في الديوان تختلف في بعض الألفاظ عن الرواية المثبتة في تفسير السمعاني، وهذا نص البيت كما ورد في ديوان كثيِّر: **لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بُحْتُ عَنْدَهُمْ بِلَيْلَى وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بَرَسِيلِ**، وهذا البيت من الطويل، وهو في ديوان كثيِّر عزة، ص: ١١٠.

(٢) تفسير السمعاني: ٤٠/٤.

إنا ذوو رسالة رب العالمين»[1].

والقائلون بهذا الوجه في تفسير لفظ: رسول، وأنه بمعنى: رسالة، اختلفوا في كون رسول مصدرا أو اسم مصدر أو أنه بمعنى رسالة مبالغة، وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أن لفظ رسول مصدر من أرسلت، يقال: أرسلت رسالة ورسولا[2]، ويقال: أرسلت فلانًا إرسالًا ورسالة ورسولًا[3]، والمصدر يوحَّد، فلا يُثنَّى ولا يُجمع.

المذهب الثاني: يرى أن لفظ رسول اسم مصدر وليس مصدرا؛ لأنه لا يُعرف فَعُولٌ مصدرا لغير الثلاثي[4].

ويجاب عن هذا المذهب بأن مجيء المصادر على (فَعُولٍ) من غير الثلاثي جائز وارد في اللغة غير أنه قليل، يقول سيبويه: « باب ما جاء من المصادر على فَعُولٍ، وذلك قولك: توضَّأت وَضوءًا حسنًا، وأَولعت به وَلوعا، وسمعنا من العرب من يقول: وَقدتُ النار وَقودًا عاليا، وقَبِلَهُ قَبولًا»[5]. وقد جاء الوَزوع والوَلوع، تقول: أوزع بكذا، وأولع به[6]، وتطهَّرت طَهُورًا[7].

المذهب الثالث: يرى أن معنى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: إنا رسالة رب العالمين، وذلك على جعلهما نفس الرسالة وعينها مبالغة، كقولك: رجل صَوم وزَور[8].

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: ٩٣/١٣، وانظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٨٤/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٦٨/٥، وفتح القدير للشوكاني: ١١١/٤.

(2) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ٥٥٤/١٧، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: ٥٢٨٣/٨، وأسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن) لأبي القاسم الكرماني: ص ١٧٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٩٩٤/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١١١/٤.

(3) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ٤٨/٥.

(4) انظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ١٠٩/١٩.

(5) الكتاب: ٤٢/٤.

(6) انظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب لصدر الأفاضل الخوارزمي: ٧٥/٣.

(7) انظر: المقتضب للمبرد: ١٢٨/٢.

(8) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ٤٨/٥.

ويؤيد هذا الوجه القائل بأن لفظ رسول بمعنى رسالة عدة أمور، منها:

أولا: **ذَكَرَ بعض العلماء أَنَّ (أَنْ) في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:١٧] مفسرة؛ لتضمن الإرسال المفهوم من الرسول معنى القول(١)، وبهذا يكون قد ذكر له ما قصد من الرسالة إليه، فقال معبرًا بأداة التفسير، لأنَّ الرسول فيه بمعنى الرسالة(٢).**

ثانيا: **هناك شواهد شعرية جاءت فيها كلمة رسول بمعنى رسالة، من ذلك:**

قول الشاعر:

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي سَعْدٍ رَسُولًا وَمَولاهُمْ فَقَدْ حُلِبَتْ صُرَامُ(٣)

رسولا، أي: رسالة.

ومنه قول الشاعر:

أَلا مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرًا رسولًا فإِنَّي عن فُتاحَتِكُمْ غَنِيٌّ(٤)

رسولا، أي: رسالة.

ثالثا: **أن مذهب كثير من العلماء في تفسير الآية هو جعل كلمة رسول بمعنى رسالة، يقول الواحدي: « مذهب أبي عبيدة، والأخفش، والمبرد، وجميع النحويين: أن الرسول هاهنا بمعنى الرسالة»(٥).**

---

(١) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ١٣٥/٤، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة: ١٢٨/٤، وفتح القدير للشوكاني: ١١٢/٤، وروح المعاني للألوسي: ٦٧/١٠.

(٢) انظر: السراج المنير للخطيب الشربيني: ٦/٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي، في ديوانه: ص ٢٠٧. والصُرام: آخر اللبن بعد التغزير، إذا احتاج إليه الرجل حلبه ضرورة، وهو مثل. انظر: الصحاح للجوهري: (ص ر م) ١٩٦٦/٥.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأشعر الجعفي في لسان العرب لابن منظور: (ف ت ح) ٥٣٨/٢، والبيت بلا عزو في مقاييس اللغة لابن فارس: (ف ت ح) ٤٦٩/٤. والفُتاحة: أن تحكم بين الخَصْمَيْنِ. انظر: المحكم لابن سيده: (ح ت ف) ٢٧٧/٣.

(٥) التفسير البسيط: ٣٠/١٧.

رابعا: بين الرسول والرسالة تشابه في المعنى والدلالة والاشتقاق؛ حيث سُمِّي الرسول رسولا لأنه ذو رسول، أي: ذو رسالة، والرسول اسم من أرسلت، وكذلك الرسالة[1].

الوجه الثاني: أن معنى قوله: ﴿رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: رسولا رب العالمين، واحد بمعنى الاثنين.

ودلالة لفظ رسول على اثنين أوردها العلماء، وذكروا لها طريقين:

الطريق الأول: أن لفظ رسول جاءت على (فَعُولٍ)، وصيغة فَعُولٍ، وكذلك صيغة فَعِيلٍ يستوي فيهما المذكر والمؤنث، والواحد والمثنى والجمع.

وقد صرح كثير من أصحاب المعجمات العربية بهذا الطريق في سبب توحيد لفظ رسول في الآية، يقول الجوهري: « وقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، ولم يقل: رُسُلُ رَبِّ العالمين؛ لأن فَعُولا وفَعِيلا يستوى فيها المذكَّر والمؤنَّث والواحد والجمع، مثل: عدوٌّ وصديق»[3].

الطريق الثاني: أن توحيد لفظ رسول مع المثنى والجمع هو لغة لبعض العرب، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم، يقول أبو بكر الأنباري: « والرسول يقال في تثنيته: رسولان، وفي جمعه: رُسُل. ومن العرب مَنْ يُوحِّده في موضع التثنية والجمع، فيقول: الرجلان رسولك والرجال رسولك. قال الله عز وجل في موضع: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾[4]، وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]»[6].

---

(1) انظر: تهذيب اللغة للأزهري: (س ر ل) ٢٧٢/١٢.

(2) سورة الشعراء، الآية: ١٦.

(3) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): (ر س ل) ١٧٠٩/٤، والقاموس المحيط للفيروزآبادي: (ر س ل) ص ١٠٠٦، وتاج العروس للزبيدي: (ر س ل) ٧٤/٢٩.

(4) سورة طه، الآية: ٤٧.

(5) سورة الشعراء، الآية: ١٦.

(6) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٤/١.

أما الموضع الأول « فوارد على اللغة الشهيرة، وأما قوله في الثانية: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١]، فعلى لغة مَنْ يقول: رسول للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث، فورد الأول في الترتيب الثابت على اللغة الشهيرة، والثاني على اللغة الأخرى»[٢].

والسياق اللغوي السابق وكذلك اللاحق لكلمة رسول في الآية محل الشاهد، يقوي حملها على هذه اللغة التي تُوحِّد اللفظ في جميع أحواله، وقد جاء السياق السابق للكلمة بصيغة التثنية، وذلك قوله: ﴿فَقُولَآ﴾ [الشعراء:١٦]، وهو أمر لاثنين وليس لواحد، وكذلك السياق اللاحق للكلمة جاء بصيغة الجمع، وذلك قوله: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا﴾ [الشعراء:١٧]، وأقل الجمع اثنان، وعلى هذا فإن السياق اللغوي السابق واللاحق للكلمة محل الشاهد يعضد حملها على هذه اللغة التي تجعلها بصيغة الواحد للمثنى والجمع.

وقد أضاف العلماء وجوها أخرى فوق الوجهين الواردين عند السمعاني، بيان هذه الوجوه على النحو التالي:

الأول: أن معنى قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: كل واحد منا رسول رب العالمين؛ حيث استغنى بجمع الاسم عن جمع الصفة، يقول صاحب نكت القرآن: « وقوله: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣] غير مثنى، أي كل واحد منا رسول – والله أعلم – وهو مثل قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[٤] ، أي كل واحد منهم ظهير، وهو من فصيح كلام العرب، واستغنائهم بجمع الاسم عن جمع النعت»[٥].

الثاني: أن الرسول اسم للماهية، والماهية تحمل على الواحد وعلى الاثنين، يقول الفخر الرازي – خلال ذكره وجوه توحيد لفظ رسول –: « أحدها: أن الرسول اسم للماهية

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ١٦.

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: ٦٩/٣.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٦.

(٤) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٥) نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام للقصَّاب: ٥٢٣/٣.

من غير بيان أن تلك الماهية واحدة أو كثيرة والألف واللام لا يفيدان إلا الوحدة لا الاستغراق، بدليل أنك تقول الإنسان هو الضحاك ولا تقول كل إنسان هو الضحاك، ولا أيضا هذا الإنسان هو الضحاك، وإذا ثبت أن لفظ الرسول لا يفيد إلا الماهية وثبت أن الماهية محمولة على الواحد وعلى الاثنين ثبت صحة قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾»[1].

الثالث: أن لفظ رسول من المشترك اللفظي؛ حيث يدل على معنيين، وهما: المُرْسَلُ والرسالة، فإذا دلَّ اللفظ على معنى المُرْسَلِ، جاء على صيغة المثنى، وإذا دلَّ اللفظ على معنى الرسالة، جاء على صيغة المفرد، يقول الزمخشري- تعقيبا على توحيد لفظ رسول -: « فإن قلت: هلا ثنَّى الرسول كما ثنَّى في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه:٤٧]؟ قلت: الرسول يكون بمعنى المرسل، وبمعنى الرسالة، فجعل ثَمَّ بمعنى المرسل فلم يكن بدّ من تثنيته، وجعل هاهنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه - إذا وصف به- بين الواحد والتثنية والجمع، كما يفعل بالصفة بالمصادر، نحو: صوم، وزور»[2].

الرابع: أن لفظ رسول جاء على صيغة المفرد؛ لأن موسى وهارون حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة، واتحادهما لذلك وللإخوة كان حكما واحدا، فكأنهما رسول واحد[3].

الخامس: أن هارون – عليه السلام- كان فيه جهتان: جهة الرسالة وجهة الوزارة لموسى – عليه السلام- ، ففي آية الشعراء – محل الشاهد- أفرد لفظ رسول ؛ لأنه نظر إلى جهة وزارة هارون، ولم ينظر إلى جهة رسالته، يقول ابن كمال باشا- توجيها للإفراد في لفظ رسول - : « يجوز أن يُقال: أفردَ الرَّسولَ لاتِّفاقِ كلمتِهما، أو أفرد هنا وثنَّى في

---

(1) مفاتيح الغيب: ٤٩٥/٢٤.

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣٠٤/٣، وانظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ٤٩/٥، وأنموذج جليل لزين الدين الرازي: ص ٣٦٨.

(3) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٣٠٥/٣، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي: ٤٩٥/٢٤، وأنموذج جليل لزين الدين الرازي: ص ٣٦٨.

قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه:٤٧]، وذلك لأنَّه كان في هارون عليه السلام جهتان؛ جهة الرِّسالة مِن الله تعالى، وجهة الوزارة لموسى عليه السلام على ما نطقَ به قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا﴾ [الفرقان:٣٥]، فحين قيل: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه:٤٧] نظر إلى جهة رسالته من الله تعالى، وحين قيل: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:١٦] نظر إلى جهة وزارته لموسى عليه السلام، ولكون موسى عليه السلام أصلاً في باب الرسالة كان مخاطبة فرعون إياه ومجادلته معه خاصَّة»[١].

السادس: أن الإفراد في آية الشعراء، والتثنية في آية طه عائدان إلى سياق الخطاب القرآن في هذه وفي تلك؛ حيث إن الخطاب في سورة طه توجه أول القصة إليهما معاً بقوله: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾ [طه:٤٢] ؛ فجرى في آخر القصة على ما افتتحت به، وهنا توجه الخطاب في أولها إلى موسى وحده، بقوله: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء:١٠]؛ فجرى على ما افتتح به القصة من الإفراد[٢].

عقب هذا العرض لما أورده السمعاني في بيان الأوجه الدلالية للعدول العددي في لفظ رسول في قوله تعالى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، ولِما أضافه العلماء في هذا المضمار، يتضح بجلاء أن الأوجه المنصوص عليها، والأقوال المصرح بها جميعها جائزة متقبلة، كما أنها ملائمة لسياق النص القرآني. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) تفسير ابن كمال باشا: ٧/٣٧٠.

(٢) انظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة: ٤/١٢٨.

المبحث الثالث: وقوع العدول بين التثنية والجمع

الأَصل في كلام العرب دلالة كُلِّ لفظ على ما وُضِعَ له؛ فيدُلُّ المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يُخرج عن هذا الأَصل[١] ؛ فيَدلُّ الجمع على مثنى، والمثنى على جمع، ووقوع الجمع موقع التثنية أمر مُستحسَنٌ؛ لما بينهما من تقارب؛ وذلك « أنهم قالوا: ما أحسن وجوه الرجلين، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين، كما قال الاثنان: نحن فعلنا، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عددا تركّب من ضمّ واحد إلى واحد، وأول الجمع، وهو الثلاثة، تركّب من ضمّ واحد إلى اثنين»[٢].

وذكر البلاغيون أن التعبير بالجمع عن التثنية يفيد المبالغة؛ وذلك أن تكون قصدت المبالغة بتقسيم كل من الشيئين إلى أشياء أو تكون قصدت المبالغة في أحدهما بتقسيمه دون الآخر، لأن الجمع يحصل بثلاثة، ومنه المناكب والمرافق والحواجب، وإنما هما منكبان[٣]، ومرفقان وحاجبان.

ووقوع هذا العدول في صيغة اللفظ لا بد له من أثر دلالي يمنح اللفظ المعدول إليه مكانة دلالية، وقيمة في المعنى أكثر من اللفظ المعدول عنه، ويكون هذا الهدف الدلالي سببا في الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى، ومن لفظ إلى لفظ آخر.

وجاء العدول بين التثنية والجمع في تفسير السمعاني على صورة واحدة، وهي العدول عن المثنى إلى الجمع.

---

(١) انظر: همع الهوامع للسيوطي: ١٩٤/١.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١٧/١، ١٨.

(٣) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي: ٢٩٧/١.

العدول عن المثنى إلى الجمع:

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]:

يقول السمعاني: « قوله – تعالى –: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي مصحف ابن مسعود: فاقطعوا أَيمانَهما[١]، وهو معنى القراءة المعروفة، فإن قال قائل: كيف قال ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ والمذكور اثنان، ولم يقل: يديهما؟ قيل: لم يُرِدْ به سارقا واحدا، أو سارقة واحدة، وإنما ذكر الجنس؛ فلذلك ذكر الأيدي. قال الفراء، والزجاج: كل ما يوحَّد في الإنسان، فإذا ذُكر منه اثنان يجمع؛ يقول الله – تعالى – ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٢] وتقول العرب: ملأت ظهورهما وبطونهما ضربا، ولكل واحد ظهر وبطن واحد، فكذلك اليمين للإنسان واحدة؛ فيجمع عند التثنية»[٣].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾؛ حيث حدث فيها عدول عددي؛ فقد جاءت على صيغة الجمع، وحقها التثنية؛ لأنها مسبوقة بمثنى، وهو السارق والسارقة، غير أن التعبير القرآني عدل عن صيغة المثنى إلى صيغة الجمع، وقد ذكر السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول، وذلك التحول الحادث في الصيغة، وبيان ذلك على النحو التالي:

الوجه الأول: جمع لأنه لم يُرِدْ به سارقا واحدا، أو سارقة واحدة، وإنما أراد الجنس.

وصرح العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول في الآية، يقول أبو حفص النسفي: « وقيل: إنَّما جمعَ الأيدي؛ لأنَّ السَّارقَ اسمُ جنس، وكذلك السَّارقة، وأريد بهما الجمع، فلذلك قال: الأيدي؛ لأنَّها أفرادٌ مضافةٌ إلى الجمع»[٤].

---

(١) هذه القراءة أخرجها الطبري في جامع البيان: ٤٠٧/٨، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم (١٧٢٤٧) ٨/ ٤٧٠.

(٢) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٣) تفسير السمعاني: ٣٦/٢.

(٤) التيسير في التفسير: ٣٨٤/٥، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ١٨٩/٢.

الوجه الثاني: كل ما يوحَّد في الإنسان، فإذا ذُكر منه اثنان يجمع، تقول العرب: ملأت ظهورهما وبطونهما ضربا، ولكل واحد ظهر وبطن واحد، فكذلك اليمين للإنسان واحدة؛ فيجمع عند التثنية، وهذا من باب الحمل على المعنى؛ حيث إن المراد بأيديهما في الآية يمين كل واحد من السارق والسارقة.

وقد تباينت كلمة العلماء وتمايزت عبارتهم في بيان هذا الوجه، وتفسير المراد به، وقد أثمر هذا الاختلاف عدة أقوال، بيانها فيما يلي:

القول الأول: أن ما كان في البدن منه واحد فضم إلى مثله، فإنه يجمع؛ وذلك لأن التثنية جمع، يقول أبو سعيد السيرافي: « اعلم أن ما كان في البدن منه واحد فضم إلى مثله من بدن آخر فإن الوجه الأكثر من كلام العرب جمعه قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[1]، ويجوز تثنيته وتوحيده، فأما جمعه فلأن التثنية جمع لأن أحدهما قد جمع مع الآخر وضم إليه ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم، لأنه يقول: نحن فعلنا كذا إن كانوا اثنين أو جماعة فنحن للاثنين والجماعة والنون والألف للاثنين والجماعة»[2].

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن الواحد من جوارح الإنسان إذَا أضيفَ إلى اثنين، فإنه يُعامل معاملة التثنية من الجوارح كاليدين والرجلين، يقول الفراء: « وإنما قال: (أيديهما)؛ لأن كل شيء موحَّد من خَلق الانسان إذا ذكر مضافًا إلى اثنين فصاعدًا جُمِعَ ... وإنَّما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الانسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيفَ إلى اثنين مذهب التثنية»[3]، ويقوي هذا القول أن الدِّيَةَ فيما كان في اليدين منه واحد دِيَةٌ كاملة، وما كان منه اثنان فلكل واحد منهما نصف الدِّيَةِ[4].

---

(1) سورة التحريم، الآية: ٤.

(2) شرح كتاب سيبويه: ٣٦٤/٤.

(3) معاني القرآن: ٣٠٦/١، ٣٠٧.

(4) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ٣٦٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١١/٣.

ولم يرتض الزجاج هذا القول وذهب إلى تخطئة من قال به؛ وذلك إذ يقول: « قال بعض النحويين: إنما جعلت تثنية ما في الإنسان منه واحد؛ لأنَّ أكثر أَعضائه فيه منه اثنان فحمل ما كان فيه الواحد على مثل ذلك ... وهذا خطأ، إنما ينبغي أن يُفصل بين ما في الشيء منه واحد، وبين ما في الشيء منه اثنان»[١]. كما أنه يلزم الفراء على مذهبه أن يخبر عن الواحد إخبار الاثنين[٢].

القول الثالث: **وهو منسوب إلى أهل البصرة؛ حيث اختاروا الجمع في هذا فرقا بين ما كان في البَدن منه واحد إذا ضُمَّ إلى مثله من بَدن آخر، وبين ما كان في البَدن منه اثنان إذا ضُمَّ أحدهما إلى مثله من بَدن آخر يقول القائل: (قطعت أنف الزيدين) وهو أنف من هذا وأنف من هذا، وتقول (قطعت أذني الزيدين) وهو إحدى الأذنين من هذا وإحدى الأذنين من هذا[٣].**

وقد أضاف العلماء وجهين آخرين فوق الوجهين الواردين عند السمعاني، بيانهما فيما يلي:

الأول: **الاجتزاء بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف[٤]، فلما أضاف الأيدي إليهما بلفظ الجمع دلَّ على أن المراد إحدى اليدين من كل واحد منهما، وهي اليمنى[٥].**

وهذا الوجه في تفسير العدول الحادث في الآية هو باعتبار اللفظ؛ حيث راعى فيه تثنية المضاف إليه فضلا عن تثنية المضاف.

الثاني: **أنهم كرهوا اجتماع تثنيتين في كلمة[٦]، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد،**

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ٦٨/٢.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ٣٦٤/٤.

(٤) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: ٤٣٨/٢.

(٥) انظر: أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص: ٦٢/٤.

(٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ١٨٩/٢.

فلمّا كرهوا أن يقولوا: ما أحسن وجهى الرجلين، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين، غيّروا لفظ التثنية الأُولى بلفظ الجمع، إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أَمِنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين[1].

وهذا الوجه في تفسير العدول الحادث في الآية هو باعتبار اللفظ؛ حيث كرهوا اجتماع تثنيتين في لفظ واحد.

وعقب هذا العرض لآراء العلماء في تفسير العدول العددي في الآية، وبيان الأوجه التي أوردوها، والأقوال التي صرحوا بها، يبدو للباحث أن أظهر هذه الأوجه وأولاها هو الوجه القائل بأن المراد بالأيدي في الآية الأيمان، ويشد عضد هذا الاختيار ما يلي:

أولا: قراءة عبد الله بن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما)، وهي قراءة تفسيرية غير متواترة، مفادها توضيح وتفسير القراءة المتواترة، وعلى هذا فقد « دلت قراءة عبد الله على أن المراد بالأيدي الأيمان، فإن قيل: إن قراءة عبد الله لا تُعلم اليوم قراءة، لانقطاع النقل، فلا يلزم به حجة. قيل: قراءته تكون حجة في إيجاب العمل، كما أنه لو روى خبرًا أن المراد بالأيدي التخصيص والقصر على الأيمان وجب المصير إليه، فكذلك إذا رُوي عنه على أنه قرآن وجب قبوله والعمل به، وكان أولى من الخبر الذي يرويه»[2].

ثانيا: إجماع الأمة على أن الذي يُقْطَعُ من السارق بأول سرقة هي اليد اليمنى، يقول أبو بكر الرازي الجصاص: « لم تختلف الأمة في أن اليد المقطوعة بأول سرقة هي اليمين فعلِمنا أن مراد الله تعالى بقوله أيديهما أيمانهما فظاهر اللفظ في جمعه الأيدي من الاثنين يدل على أن المراد اليد الواحدة من كل واحد منهما»[3].

---

(1) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٨/١.

(2) التفسير البسيط للواحدي: ٣٧٠/٧.

(3) أحكام القرآن: ٦٢/٤.

ثالثا: كما أن تركهم لقطع اليد اليسرى فيه دلالة على أن اليد اليسرى لم تُرَدْ بقوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ ألا ترى أنها لو أريدت بذلك لم يكونوا لِيَدَعُوا نَصَّ القرآن إلى غيره[١].

رابعا: ذكر النحاة علة نحوية تدل على أن المراد بقطع الأيدي في الآية هو قطع يد من السارق ويد من السارقة لا قطع الأيدي جميعا، وذلك حيث قالوا: ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يُقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يَدَيْ كل واحد من رَجُلَيْنِ لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع[٢].

خامسا: كما أن قطع يد السارق فيه توقُّفٌ على بيان النبيِّ ﷺ، وقد بيَّنَهُ فعلًا بقطعِ يمين السَّارقِ من المفصل، فصارَ ملتحقًا بالنصِّ كالمنطوقِ به[٣]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

وقد ترتب على القول بالعدول العددي في الآية حكم شرعي؛ حيث يلزم قطع اليد اليمنى في السرقة، وهناك من العلماء من لم يقل بالعدول العددي في اللفظ، وحمله على ظاهره، ومن ثَمَّ فقد قال بقطع اليدين جميعا، وفي هذا الشأن يقول أبو بكر بن العربي: « وهذا كله بناء على ما أشرنا إليه عنهم في الخامس، من أنهم بنوا الأمر على أن اليمين وحدها هي التي تقطع، وليس كذلك؛ بل تقطع الأيدي والأرجل، فيعود قوله: أيديهما إلى أربعة، وهي جمع في الآيتين، وهي تثنية؛ فيأتي الكلام على فصاحته»[٤].

---

(١) انظر: التفسير البسيط للواحدي: ٣٧٠/٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٧/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٤٠٧/١.

(٣) انظر: التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي: ٣٨٤/٥.

(٤) أحكام القرآن: ١١٧/٢.

في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:١٥]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ ذُكر بلفظ الجمع، والمراد منه اثنان، وقيل: إنا معكما ومع بني إسرائيل نسمع ما يجيبكم فرعون»[١].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾؛ حيث جاء الخطاب القرآني بصيغة معكم، وهي صيغة جمع، والذي يقتضيه ظاهر النص أن تأتي الصيغة بالتثنية، وهي معكما؛ وذلك لأن الخطاب مع موسى وهارون، وقد جاء في الآية الكريمة ما يؤكد أن الخطاب موجَّهٌ لهما، وذلك قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبَا﴾؛ وقد ذكر السمعاني في تفسير هذا العدول وذلك التحول وجهين، بيانهما فيما يلي:

الوجه الأول: أن (معكم) ذُكر بلفظ الجمع، والمراد منه اثنان، أي أنه من وضع الجمع موضع المثنى.

وقد صرح كثير من العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول العددي في الآية الكريمة، يقول الواحدي: « وإنما قال: معكم؛ لأنه أجراهم مجرى الجماعة»[٢].

ولم يرتض أبو السعود العمادي هذا الوجه في تفسير العدول؛ مُعلِّلًا ذلك بأن السياق اللغوي في الآية يأبى هذا الوجه؛ حيث يقول: « وقيل: أجريا مُجرى الجماعةِ، ويأباهُ ما قبله وما بعده من ضمير التثنية»[٣].

الوجه الثاني: إنا معكم، أي: إنا معكما ومع بني إسرائيل نسمع ما يجيبكم فرعون.

---

(١) تفسير السمعاني: ٤٠/٤.

(٢) التفسير الوسيط: ٣٥١/٣، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ٢٢٧/٤، وزاد المسير لابن الجوزي: ٣٣٦/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٣/١٣، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٨٩/٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٤٤/٨، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ١٢/١٥.

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٣٧/٦.

وقد ذكر العلماء هذا الوجه في تفسير العدول الحادث في الآية، يقول البغوي: « وقيل: أراد معكما ومع بني إسرائيل نسمع ما يجيبكم فرعون»(١).

وهذا الوجه مبنيٌّ على أن الجمع في الآية الكريمة « باعتبار أن موسى وهارون سيكون لهما قومٌ، وسيكونُ اجتماع موسى وهارون بقومهما»(٢).

وهناك وجهان آخران أضافهما العلماء فوق ما ذكره السمعاني، بيانهما فيما يلي:

الأول: **أن قوله: (معكم) هو خطاب لموسى وهارون والآيات التي جاءوا بها، يقول أبو جعفر النحاس: « ويحتمل أن يكون لموسى وهارون والآيات»(٣).**

وعلى هذا فإن « الجمع باعتبارِ ما مع موسى وهارون من الآياتِ؛ كأنَّهم ثلاثٌ، وإن كانت الآيات ليست آدميّة، ولكنها مؤيِّدة؛ لِأَنَّ التأييدَ يكون بالأدلَّة وبقوَّة الداعي والمستدلّ»(٤).

الثاني: **أن قوله: (معكم) هو خطاب لموسى وهارون ولمن أُرسلا إليه، وهو فرعون، يقول أبو حيان الأندلسي: « وقيل: هو على ظاهره من الجمع، والمراد موسى وهارون ومن أُرسلا إليه»(٥).**

وحيث كان الموعد بمحضرٍ من فرعونَ اعتبر ههنا في المعيَّةِ(٦)، والمعية التي مع موسى وهارون هي معية عون وحفظ ونصر وتأييد، أما التي مع فرعون فهي معية علم

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٤٦٣/٣، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٣/١٣، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ١٢/١٥، والسراج المنير للخطيب الشربيني: ٦/٣، وفتح القدير للشوكاني: ١١١/٤.

(٢) تفسير القرآن الكريم (سورة الشعراء) لابن عثيمين: ص ٥٠.

(٣) معاني القرآن: ٦٧/٥.

(٤) تفسير القرآن الكريم (سورة الشعراء) لابن عثيمين: ص ٥٠.

(٥) البحر المحيط في التفسير: ١٤٤/٨، ١٤٥، وانظر: معاني القرآن للنحاس: ٦٧/٥، والكتاب الفريد للمنتجب الهمذاني: ٤٨/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٨٩/٢.

(٦) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي: ٢٣٧/٦.

وقدرة وإحاطة، يقول أبو البركات النسفي: « ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾، أي معكما بالعون والنصرة، ومع من أُرسلتما إليه بالعلم والقدرة»[1].

ويقول الطاهر بن عاشور: « فضمير معكم عائد إلى موسى وهارون وقوم فرعون، والمعية معية علم كالتي في قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة:٧]»[2].

تلك هي الأوجه التي أوردها العلماء في تفسير العدول العددي في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾، وقد رجح بعض العلماء الوجه القائل بأن الجمع في الآية وُضع موضع المثنى، وأن الخطاب لموسى وهارون فقط.

يقول أبو جعفر النحاس – مبينا الأوجه الجائزة في تفسير اللفظ، ذاكرا أولاها بالقبول–: « يحتمل أن يكون ﴿مَعَكُم﴾ لموسى وهارون عليهما السلام لأن الاثنين جمع كما قال تعالى ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾[3] ، ويحتمل أن يكون لموسى وهارون والآيات، ويحتمل أن يكون لموسى وهارون ومن أرسل إليهم. قال أبو جعفر: الأول أولاها؛ ليكون المعنى: إنا معكم ناصرين ومُقوِّين»[4].

وفي البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: « وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير يرجح أن يكون أريد بصورة الجمع المثنى، والخطاب لموسى وهارون فقط، قال: لأن لفظة مع تباين من يكون كافرا، فإنه لا يقال الله معه، وعلى أنه أريد بالجمع التثنية، حمله سيبويه رحمه الله، وكأنهما لشرفهما عند الله، عاملهما في الخطاب معاملة الجمع، إذ كان ذلك جائزا أن يعامل به الواحد لشرفه وعظمته»[5]. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(1) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٥٥٦/٢.

(2) التحرير والتنوير: ١٠٨/١٩، ١٠٩.

(3) سورة النساء، الآية: ١١.

(4) معاني القرآن: ٦٧/٥، ٦٨.

(5) البحر المحيط في التفسير: ١٤٥/٨.

في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]:

يقول السمعاني: « وقوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ ولم يقل: طائعتين، قالوا: لأن المراد هو السموات بمن فيها، والأرض بمن فيها. ويقال: لأن السموات سبع والأرضين سبع، وهذا مروي عن الحسن البصري في الأرض، فقال: طائعين لأجل هذا العدد»[١].

موطن الشاهد قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾؛ حيث عدل التعبير القرآني عن (طائعتين) إلى (طائِعِينَ)؛ فحقه أن يكون بصيغة المثنى المؤنث؛ حيث سبق بقوله: ﴿قَالَتَآ﴾، وهي للمثنى المؤنث، وعلى هذا فقد حدثت منافاة بين الحال وصاحبها في قوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾؛ وذلك لأن (طائِعِينَ) جمع مذكر عاقل، وصاحبها ضمير تثنية لغير عاقل، ولو طابقت صاحبها في التثنية حسب ما يسبق إلى الذهن لقال: أتينا طائعتين[٢]. وقد ذكر السمعاني وجهين في تفسير هذا العدول وذلك التحول في الآية، بيانهما فيما يلي:

الوجه الأول: أنه لم يقل: طائعتين؛ لأن المراد السموات بمن فيها، والأرض بمن فيها، وهذا من باب التغليب؛ حيث غلَّب العاقل على غير العاقل.

وصرح العلماء بهذا الوجه في تفسير العدول في الآية، يقول الثعلبي: « قالَتا أَتينا طائعينَ ولم يقل طائعتين، لأنَّه ذهب به إلى السَّماوات والأرض ومن فيهنَّ، مجازُهُ: أَتَيْنا بمن فينا طائِعِينَ»[٣].

ونسب السمين الحلبي هذا القول في تفسير العدول للكسائي؛ حيث يقول – في معرض حديثه عن الوجوه الجائزة في تفسير اللفظ – : « قوله: «طائِعِين» في مجيئِه

---

(١) تفسير السمعاني: ٤٣/٥.

(٢) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي: ص ٢٧٦.

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٨٧/٨، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١٣/٣، وجامع البيان للطبري: ٣٩٢/٢٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٤٤/١٥.

مجيء جمعِ المذكرِين العقلاءِ وجهان، أحدهما: أنَّ المرادَ: أَتيا بمَنْ فيهما من العقلاء وغيرِهم، فلذلك غَلَّب العقلاءَ على غيرِهم، وهو رَأْيُ الكسائيِّ ... »[1].

الوجه الثاني: قال: (طائِعِينَ)؛ لأن السموات سبع والأرضين سبع، وهذا مروي عن الحسن البصري في الأرض، فقال: طائِعِينَ لأجل هذا العدد.

وقد نبَّهَ العلماء على هذا الوجه في تفسير العدول في (طائِعِينَ)، يقول صاحب البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: « ولم يقل «طائعتين» لأن المراد الجنس، أي: السموات والأرضين»[2].

وجعل بعض العلماء هذا الوجه في تفسير العدول هو الوجه الأظهر والأرجح؛ فقد أورد صاحب دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب الوجهين السابقين، ورجح أحدهما على الآخر؛ وذلك حيث يقول مفسِّرا العدول في الآية: « والجواب عن هذا من وجهين: أحدهما – وهو الأظهر عندي–: أن جمعه للسماوات والأرض لأن السماوات سبع والأرضين كذلك، بدليل قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]، فالتثنية لفظية تحتها أربعة عشر فردًا ... الوجه الثاني: أن المعنى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، فيكون فيه تغليب العاقل على غيره. والأول أظهر عندي، والعلم عند اللَّه تعالى»[3].

وقد أضاف العلماء وجهين آخرين في تفسير العدول الحادث في الآية، بيانهما فيما يلي:

الأول: أنه لما قال: (أتينا) بالنون والألف – أي: بـ (نا) الفاعلين – ، وهو كناية عن أسمائهما، وهذا نظير كناية أسماء المخبرين من الرجال عن أنفسهم؛ لأجل هذا التناظر قال: (طائعينَ)، ولم يقل: (طائعتين). يقول الطبري: « وقيل: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا

---

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥١٢/٩، وانظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ١١١/١٧.

(2) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة: ١٦٤/٥.

(3) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي: ص ٢٧٦، ٢٧٧.

طَآيِعِينَ﴾، ولم يُقَلْ: طائِعتَين. والسماءُ والأرضُ مؤنَّثتان؛ لأن النونَ والألفَ اللتين هما كنايةُ أسمائِهما في قولِه: ﴿أَتَيْنَا﴾ نظيرةُ كنايةِ أسماءِ المخبِرين من الرجالِ عن أنفسِهم، فأُجْرِيَ قولُهُ: ﴿طَآيِعِينَ﴾ على ما جرَى به الخبرُ عن الرجالِ كذلك»[١].

الثاني: أنه لمَّا عاملهما معاملةَ العقلاء في الإخبارِ عنهما، والأمرِ لهما جُمِعا كجمعهم[٢]، يقول أبو البركات الأنباري: « فإن قيل: فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآيِعِينَ﴾[٣]؟ قيل: لأنه لمّا وصفها بالقول؛ والقول من صفات من يعقل، أجراهما مجرى من يعقل؛ وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[٤] ؛ لأنه لَمّا وصفها بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل؛ فلهذا، جمعت جمع من يعقل»[٥].

كما صرح بمثل هذا القرطبي؛ حيث يقول: « وقيل: لما وصفهن بالقول والإجابة وذلك من صفات من يعقل أجراهما في الكناية مُجرى من يعقل، ومثله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤]»[٦]؛ وذلك لأن العادة في اللغة العربية أنه إذا وصف غير العاقل بصفة تختص بالعاقل أجري عليه حكمه[٧].

بعد هذا العرض لآراء العلماء وأقوالهم في تفسير العدول في الآية الكريمة، يتبين أن الوجوه المذكورة متقاربة في معناها متدانية في دلالتها، كما أن سياق النص القرآني يحتملها جميعا، غير أن الباحث يميل إلى أن أظهر هذه الوجوه هو الوجه القائل بأن

---

(١) جامع البيان: ٣٩٢/٢٠.

(٢) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي: ٥١٢/٩.

(٣) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٤.

(٥) أسرار العربية: ص ٦٧.

(٦) الجامع لأحكام القرآن: ٣٤٤/١٥.

(٧) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي: ص ٢٧٦.

السماء في الآية بمعنى سبع سموات، وكذلك الأرض بمعنى سبع أرضين، ويشد عضد هذا الاختيار ما يلي:

أولا: قوله تعالى – عقب الآية محل الشاهد–: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ﴾ [فصلت:١٢] ، وقد جعل بعض العلماء الضمير في (فقضاهن) عائدا على السماء في الآية السابقة؛ وذلك لأن السماء في معنى سبع سموات[١].

ثانيا: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖۚ﴾ [البقرة:٢٩] ، فالضمير في (فسواهن) عائد على السماء؛ وذلك لأن السماء جمع أو اسم جنس في معنى الجمع. يقول ابن عطية في هذا الصدد: « وقال سواهن إما على أن السماء جمع، وإما على أنه مفرد اسم جنس، فهو دال على الجمع»[٢].

ويقول ابن الشجري: « ويدلُّ على أن السماء جمع إعادة ضمير الجمع إليها في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾[٣]، كما دلَّ وصف السحاب بالجمع في قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[٤] على أنه جمع»[٥].

ثالثا: دلَّ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ﴾ [الطلاق:١٢] على أن الأرضين سبع كما أن السموات سبع[٦]، وعليه فقد حسن الجمع في (طائِعِينَ) حملا على المعنى؛ حيث تُحمل السماء على معنى سبع سموات، وكذلك تُحمل الأرض على معنى سبع أرضين. هذا، والله أعلم بمراده من كلامه.

---

(١) انظر: الكشاف للزمخشري: ١٩٠/٤، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي: ٥٨١/١٣، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري: ٥١/٦، والسراج المنير للخطيب الشربيني: ٥٠٨/٣، وروح المعاني للألوسي: ٣٥٦/١٢.

(٢) المحرر الوجيز: ١١٥/١.

(٣) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٤) سورة الرعد، الآية: ١٢.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٩٤/٣.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري: ٧٧/٢٣، وبحر العلوم للسمرقندي: ٣٧٧/٣.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، سيد الثقلين، الإنس والجان أجمعين، وعلى آله وصحبه أهل الفضل المُكْرَمِينَ، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى أن يبعث الله العالمين.

أما بعد، فعقب هذا البحث النافع الماتع، والذي تناول بالدراسة والتحليل العدول العددي وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره، فقد حان الوقت لذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- اهتم السمعاني اهتماما كبيرا بذكر الأثر الدلالي للعدول العددي الحادث في بعض الألفاظ القرآنية، وكان السمعاني عند تفسيره للفظ محل الدراسة يورد وجوها أو أقوالا لتفسير العدول العددي، وبيان أثره الدلالي، وكانت هذه الوجوه – أحيانا– بعضها يثبت وجود عدول عددي في الصيغة المستعملة، وبعضها يفسر الصيغة تفسيرا تكون نتيجته عدم وجود عدول عددي فيها.
- كان السمعاني – أحيانا– يُصْدِرُ أحكاما على بعض الوجوه التي يوردها في تفسير العدول؛ حيث كان يصِفُ وجها ما بالضعف أو بالقبول، فيقول: هذا هو المعروف، أو الأليق، أو يقول: هذا ضعيف.
- عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩]، ذكر السمعاني وجهين في تفسير: (ارجعون)، أحدهما: أنه خطاب للملائكة الذين يحضرون عند قبض الروح، وجاء حكم السمعاني على هذا الوجه بالضعف، وقد ذكر الباحث من أوجه تفسير كون الخطاب في قوله: (ارجعون) للملائكة ما يقوي هذا الوجه، ويبعده عن الضعف الذي وصفه به السمعاني.
- عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩]، لم يرتض ابن مالك الوجه القائل بأن الخطاب مع الله، وإنما عُدل إلى الجمع تعظيما وتفخيما وإجلالا للمخاطَب، سبحانه وتعالى، واتكأ ابن مالك في رفضه لهذا الوجه على علة عدم سماعه هذه الصيغة في دعاء رب العزة، فلا يَعْرِفُ أحدا يقول: (رب ارحموني)؛

حيث إن هذه الصيغة توهم التعدد، وقد ردَّ المفسرون على ابن مالك، وقالوا بجواز الحمل على هذا المعنى، وأن عدم سماع ابن مالك بهذه الصيغة في دعاء الله – تعالى– ليس حجة على عدم قبولها، وقد توافق الباحث مع قول المفسرين، وذكر جملة من السياقات والشواهد اللغوية التي تعضد هذا المذهب في قبول هذا المعنى في تفسير العدول الحادث في الآية.

- عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِۖ﴾ [يوسف:٣٣]، ذكر بعض العلماء أن المراد بـ (يدعونني) هو امرأة العزيز وحدها، وأن يوسف – عليه السلام– عدل عن المفرد إلى الجمع تعظيما لامرأة العزيز وتفخيما لشأنها، وقد استبعد الباحث هذا المعنى في توجيه العدول الحادث في الآية، واستند إلى السياق في هذا الحكم؛ حيث إن سياق السورة لا يتلاءم وهذا التفسير للعدول في (يدعونني)، وقد أورد الباحث في ذلك عدة سياقات تعضد هذا التوجه.
- توافقت الأوجه والأقوال التي أوردها السمعاني في تفسير العدول العددي مع ما ذكره العلماء في هذا الشأن، وكان السمعاني – غالبا– يكتفي بإيراد بعض الوجوه التي يمكنها تفسير العدول الحادث في النَّصِّ القرآني دون استقصاء لجميع الوجوه التي يمكن حمل العدول عليها.
- حَرَصَ الباحث على استقصاء الوجوه التي ذكرها العلماء في تفسير العدول الحادث في اللفظة محل الدراسة، مع إتْباع كل وجه من الأوجه التي ذكرها السمعاني أو التي أضافها العلماء بالعلل والأسباب والحجج التي تؤدي إلى وجاهة القول بأحد هذه الوجوه، وكذلك ذكر الأسباب والسياقات التي تؤدي إلى ضعف الاعتماد على أحد هذه الوجوه.
- كان السياق – غالبا– هو الحَكم الفصل في تقوية وترجيح وجه من الوجوه، أو في الحكم بضعفه وعدم قبوله، وكان للسياق اللغوي القِدْحُ المُعَلَّى، والنصيب الأوفى في هذا الترجيح أو ذلك التضعيف.

- لا جرم أن بيان الأوجه الجائزة في تفسير الألفاظ التي قيل بوقوع عدول في صيغها هو باب عظيم، وحصن منيع في وجوه المشككين في لغة القرآن، وفي النص القرآني.
- تبين من خلال الدراسة أن العدول العددي، والتحول من صيغة إلى صيغة أخرى مظهر من مظاهر إنتاج الدلالة؛ فعند العدول والتحول من صيغة الإفراد أو التثنية أو الجمع إلى صيغة أخرى يحدث تعدد للدلالة، وتنوع للمعنى.
- بلغت الأوجه التي ذكرها العلماء في تفسير العدول العددي في بعض نماذج البحث ثمانية وجوه – من ذلك تفسير العدول في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ [البقرة:٧] –، وهذا الأمر يثبت أن العدول من صيغة إلى صيغة أخرى هو طريق عظيم إلى تدبر القرآن الكريم، والغوص في أعماق معانيه ودلالاته؛ لاستخراج الدرر واللآلئ التي تزيد القرآن إعجازا بيانيًّا وأسلوبيًّا؛ وعلى هذا فإن العدول العددي في القرآن الكريم لم يكن لأجل مخالفة قواعد اللغة النحوية والصرفية، وإنما جاء ليثبت أن القرآن معجز في لفظه ومعناه، ولفتح أبواب التدبر والتفكر في ذلك.
- ظهر من خلال الدراسة أن القول بالعدول العددي – في بعض نماذج البحث– ترتب عليه حكم شرعي؛ فقد بُني على القول بالعدول العددي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه:١١٧] حكم شرعي، وهو أن نفقة الزوجة على زوجها؛ وذلك لأن نفقة حواء كانت على آدم، فكذلك نفقات بنات حواء تكون على أزواجهن. كما ترتب على القول بالعدول العددي في قوله تعالى: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] حكم شرعي، وهو أن الذي يقطع من السارق هو اليد اليمنى فقط، ولا تُقطع اليدان معا إلا على رأي من قال بعدم وجود عدول عددي في الآية، وأن قوله: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ على ظاهره في إرادة الجمع.
- أثبتت الدراسة تنوع علل العدول العددي عند العلماء من المفسرين وغيرهم، فمن خلال المعايشة مع ما ذكره العلماء في هذا الصدد تبين أن تعليلات العلماء للعدول العددي قد شملت أنواعا كثيرة من العلل؛ حيث جاءت – أحيانا– على صورة علة

نحوية، وأخرى على صورة علة صرفية، وثالثة على صورة علة دلالية، ورابعة على صورة علة بلاغية، وخامسة على صورة علة صوتية، وهكذا تعددت العلل وتنوعت، وهذا التنوع وذلك التعدد إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن هذه الدراسة – وهي دراسة الأثر الدلالي للعدول العددي– هي دراسة نافعة ناجعة؛ حيث أدلى فيها العلماء – على اختلاف تخصصاتهم– بدِلائهم، وأفاضوا عليها من معين علمهم، ومهجة معرفتهم.

- عندما نعقد مقارنة سريعة – من خلال الدراسة– بين ورود العلة الصوتية وورود العلة الدلالية، يتبين أن العلة الدلالية – وهي التي تمثل المعنى– قد ذُكرت من قبل العلماء كثيرا، أما العلة الصوتية – وهي التي تمثل اللفظ– لم يذكرها العلماء إلا قليلا، مرتين أو ثلاث، وهذه المقارنة تؤكد حقيقة واحدة، وهي أن العلة الدلالية يتوقف عليها فهم المعنى والمراد من الآيات، ويتحقق عن طريقها التدبر والتفكر في النص القرآني، أما العلة الصوتية فهي تحقق القيمة الإيقاعية لفواصل الآيات في النظم القرآني دون تأثير على معنى النص القرآني ودلالته.

هاؤم أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة العدول العددي، وأثره الدلالي عند أبي المظفر السمعاني في تفسيره، أسأل الله التوفيق والسداد، والنصح والرشاد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم، جلَّ من أنزله.**
- **أحاديث النبي ﷺ.**
- **الكتب:**

- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، حققه: محمد صادق القمحاوي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أسباب نزول القرآن لأبي الحسن الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، حققه: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط: دار الإصلاح – الدمام، ط: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لأبي القاسم برهان الدين الكرماني (ت: نحو ٥٠٥هـ)، حققه: عبد القادر أحمد عطا ، ط: دار النشر، ودار الفضيلة.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية د. حسن طبل، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الأسلوبية والأسلوب د. عبد السلام المسدى، ط الدار العربية للكتاب، ط: الثالثة (د. ت).
- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية لأبي الربيع الطوفي (ت: ٧١٦ هـ)، حققه: محمد حسن محمد حسن ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الأضداد لابن الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف: محمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، ط : دار الفكر، بيروت ، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ د. محمد الأمين الخضري، ط: مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج) لأبي الحسن الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، حققه: إبراهيم الأبياري، ط: دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت، ط: الرابعة – ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، حققه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.
- إعراب القرآن لإسماعيل الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، حققه: فائزة بنت عمر المؤيد، ط: مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل تأليف: بهجت عبد الواحد صالح، ط: دار الفكر، عمان، ط: الثانية، ١٤١٨هـ.
- الأعلام للزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، ط: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت: ٥٢١هـ)، حققه: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط: مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، حققه: محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.
- الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية د. أحمد محمد ويس، ط: المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- الأنساب لأبي سعد السمعاني (ت: ٥٦٢ هـ)، حققه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وآخرون، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ط: الأولى، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م) – (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، حققه: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى، ط: دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، حققه: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- البارع في اللغة لأبي علي القالي (ت: ٣٥٦هـ)، حققه: هشام الطعان، ط: مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٧٥م.
- بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، حققه: علي محمد معوض وآخرون، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، حققه: صدقي محمد جميل وآخرون، ط: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة (ت: ١٢٢٤هـ)، حققه: أحمد عبد الله القرشي، ط: حسن عباس زكي – القاهرة، ١٤١٩هـ.
- البداية والنهاية لابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ)، حققه: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- البيان والتبيين للجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، ط: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، حققه: جماعة من المختصين، ط: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: عمر عبد السلام التدمري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، حققه: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) حققه: د. مجدي باسلوم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، حققه: علي محمد البجاوي،

ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، ط : الدار التونسية – تونس، ١٩٨٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، حققه: حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق ودار كنوز إشبيليا، الرياض ، ط: الأولى، (١٤١٨: ١٤٤٥هـ).
- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (ت: ٧٤١هـ)، حققه: عبد الله الخالدي، ط: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.
- التفسير البسيط للواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد ابن سعود، ط: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- تفسير ابن عرفة لمحمد بن محمد بن عرفة (ت: ٨٠٣هـ)، حققه: حسن المناعي، ط: مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، ط: الأولى، ١٩٨٦م.
- تفسير القرآن (تفسير السمعاني) لأبي المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، حققه: ياسر ابن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط: دار الوطن، الرياض – السعودية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) تأليف: محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ)، حققه: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، ط: الفاروق الحديثة ، مصر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن العظيم لعلم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ)، حققه: موسى علي موسى وأشرف محمد عبد الله ، ط: دار النشر للجامعات، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- تفسير القرآن الكريم (سورة الشعراء) لمحمد بن صالح العثيمين، ط: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، السعودية، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.
- تفسير المراغي، تأليف: أحمد بن مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، ط: مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط: الأولى، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط: الأولى، (١٣٩٣هـ: ١٤١٤هـ).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، حققه: علي محمد فاخر وآخرون، ط: دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، حققه: محمد عوض مرعب ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الأولى، ٢٠٠١م.
- التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، حققه: ماهر أديب حبوش وآخرون، ط: دار اللباب، اسطنبول، تركيا، ط: الأولى، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: ٦٧١ هـ) حققه: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (ت:٣١٠ هـ)، حققه: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: دار هجر – القاهرة– مصر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت: ٣٢١هـ) حققه: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، حققه: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي علي تفسير البيضاوي) لشهاب الدين الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، ط: دار الحديث، القاهرة.
- درج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ)، حققه: طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور أمرير، ط: دار الفكر، عمان، الأردن، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، حققه: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، ط: دار عطاءات العلم، الرياض، ط: الخامسة، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، حققه: محمود محمد شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي، حققه: حسن محمد باجوده، ط: مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، حققه: عزة حسن، ط: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان عبد الله بن الزبعرى، حققه: يحيي الجبوري، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له: علي فاعور، ط: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان قيس بن الخطيم، حققه: ناصر الدين الأسد، ط: دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان كثيِّر عزة، حققه: إحسان عباس، ط: دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، حققه: علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، حققه: حاتم صالح الضامن ، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- زهرة التفاسير لمحمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، ط: دار الفكر العربي.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، ط: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ١٢٨٥هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، ط: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- السنن الكبرى للبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنات، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، حققه: محمد أيمن الشبراوي، ط: دار الحديث، القاهرة - مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، حققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون للتراث، بيروت، ط: (١٣٩٣: ١٤١٤هـ).
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، حققه: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط: دار هجر ، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، حققه: عبد الرحمن بن سليمان، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، حققه: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، ط: محمد علي بيضون، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت: ٣٩٣هـ) حققه: أحمد عبد الغفور عطار ط: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، حققه: د. الحافظ عبد العليم خان، ط: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- طبقات المفسرين للداوودي (ت: ٩٤٥هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت: ٧٧١هـ)، حققه: د. محمود محمد الطناحي، د.

عبد الفتاح محمد الحلو، ط: هجر ، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، حققه: خالد بن عثمان السبت، ط: دار عطاءات العلم، الرياض، ط: الخامسة، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، حققه: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، د. صلاح فضل، ط: دار الشروق، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) حققه: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط: مكتبة الهلال.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني (ت: نحو ٥٠٥هـ)، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة ومؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، حققه: زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى - ١٤١٦هـ.
- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (ت: ٤٠١هـ) حققه: أحمد فريد المزيدي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط: الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- فتح القدير للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ط: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب - دمشق . بيروت، ط: الأولى - ١٤١٤هـ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) لشرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، حققه: جميل بني عطا، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، حققه: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الكتاب لسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، حققه: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ)، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، ط: دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، حققه: مصطفى حسين أحمد، ط: دار الريان للتراث، القاهرة ودار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، حققه: أبو محمد بن عاشور، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت: ١٦٠٩م)، حققه: إكمال الدين إحسان أوغلي وآخرون، ط: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن – إنجلترا، ط: الأولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل لأبي الحسن الخازن (ت: ٧٤١هـ)، حققه: محمد علي شاهين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٠ هـ)، ط: دار صادر – بيروت، ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (ت: ٧٧٥هـ)، حققه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور (ت: ٧١١هـ)، ط دار صادر، بيروت، ط الثالثة: ١٤١٤هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الكاتب (ت: ٦٣٧هـ)، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)، حققه: محمد فواد سزگين، ط: مكتبة الخانجى – القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.
- محاسن التأويل للقاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، حققه: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، حققه: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، حققه: عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (ت: ٣٨٥هـ)، حققه: محمد حسن آل ياسين، ط: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي (ت: ٧١٠هـ)، حققه: يوسف علي بديوي، ط: دار الكلم الطيب- بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد تأليف نووي الجاوي (ت: ١٣١٦هـ)، حققه: محمد أمين الصناوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى - ١٤١٧هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ)، حققه: حاتم صالح الضامن ، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت نحو: ٧٧٠ هـ)، ط: المكتبة العلمية – بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد البغوي (ت: ٥١٠هـ)، حققه : عبد الرزاق المهدي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط : الأولى، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨ هـ)، حققه: محمد علي الصابوني، ط: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معانى القرآن للأخفش (ت: ٢١٥هـ)، حققه: هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، حققه: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولى (د. ت).
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، حققه: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- المعجم الأوسط للطبراني (ت:٣٦٠هـ)، حققه: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم، ط: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، ط: دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، ط: مكتبة المثنى – بيروت، ودار إحياء التراث العربي – بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، حققه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط: دار الفكر – دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥هـ.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، حققه: نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- مقاييس اللغة لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) حققه: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، حققه: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.
- المنتخب من كتاب (السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر الفارسي)، انتخبه: تقي الدين أبو إسحاق الصريفيني (ت: ٦٤١ هـ)، ضبط نصه: خالد حيدر، ط: دار الفكر– بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، ط: دار المعارف، ط: الطبعة الخامسة عشرة (د. ت).
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لأبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، ط: دار الكتاب

الإسلامي، القاهرة.
- النكت والعيون لأبي الحسن الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، حققه: السيد بن عبد المقصود ابن عبد الرحيم، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن الرماني (ت: ٣٨٤هـ)، حققه: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثالثة، ١٩٧٦م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لأبي الحسن المُجَاشِعِي (ت: ٤٧٩هـ)، حققه: عبد الله عبد القادر الطويل، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام لأبي أحمد الكرجي المعروف بالقصَّاب (ت: نحو ٣٦٠هـ)، حققه: علي بن غازي التويجري وآخرون، ط: دار القيم ودار ابن عفان، ط: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية لأبي محمد مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، ط: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي تأليف: محمد مصطفى الزحيلي، ط: دار الخير، دمشق – سوريا،، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، حققه: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

– الأبحاث:

- استنباطات السمعاني في كتابه " تفسير القرآن " ومنهجه فيها، أطروحة ماجستير للباحث / فهد بن سعد القويفل، كلية أصول الدين، جامعة محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣٢– ١٤٣٣هـ.

- **الإمام أبو المظفر السمعاني ومنهجه في التفسير، بحث للدكتور: فايز صالح أحمد الخطيب، ط مجلة المنار للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ٢٠٠٦م.**
- **دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراة للباحث/ عبد الناصر مشري، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٣ - ٢٠١٤م.**
- **دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية، بحث للدكتور: عصام عبد المنصف، ط مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٦٢)، ٢٠١٢م.**
- **العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول في القرآن الكريم، بحث للدكتور/ ناديا جوزيف حسكور، ط: التراث العربي، العدد (١٣٠، ١٣١)، ٢٠١٣م.**
- **من دلالات صيغ العدول في المشتقات، بحث للدكتور/ حجاج أنور عبد الكريم، ط: صحيفة الألسن، سلسة الدراسات الأدبية واللغوية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، العدد (٢٨)، ٢٠١٢م.**